



٨١٩
ش . س

شرح تلخيص المفتاح للقزوينى ، تأليف السعد التفتازانى ، مسعود بن عمر - ٧٩٣هـ .
بخط ابراهيم بن محمد الشهير بالبخشى الحلبى الحموى الشافعى الخلوتى ، ١١٥٠هـ .

٥٧٢٢

٤١٧ ق   ٢١ س   ٢٢×١٥,٥سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد . طبع
الاعلام ٨ : ١١٣ ، ١١٤ دار الكتب المصرية ٢ : ٢١٩

١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - المطول د - شرح التفتازانى لتلخيص المفتاح .



هذا شرح التلخيص المسمى بالمطول
لعلامة الزمان الذي سناه نبت
بفضائله الركبان ولمعه
المجد حلة لا يبلى جديد
محاسنها الملوان العلامة
الثاني سعد الدين
التفتازاني قدس
سره ودفع عنا
علينا مقره
آمين
و و

وعليه حاشية السيد
بطرفيها قدس سره ونفعنا
به والمسلمين
امين
و و

من كتب الشيخ الجزولي
عدد ٩٤

ومن المعنوى الجمع ٣٦٤

ومن المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح ٣٧٦

ومن المعنوى تجاهل العارف ٣٧٨

ملك العبد الفقير ... من محمد ... رقم ... [illegible]

سلك فى ملك الفقير الى الله الغنى محمد ابن الحاج وجب الشهير بالقاوقجى بطريق الابتياع الشرعى عفى عنهما والمسلمين آمين

ملك الفقير الى الله عبد الرحمن ... الحنبلى الدمشقى ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان
• وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
• اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال •
واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال •
والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ المكارم
والسماحة • واشرف من بزغ من دوحة اللسن والفصاحة
• وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة وجه الحق
واشرق وجه الدين • واضمحل دجى الباطل ولمع نور
اليقين • وبعد فان احق الفضايل بالتقديم
واسبقها في استيجاب التعظيم • هو التحلي بحقايق العلوم
والمعارف • والتصدي للاحاطة بما في الصناعات
من النكت واللطايف • لاسيما علم البيان • المطلع
على نكت نظم القرآن • فانه كشاف عن حقايق التنزيل
رايق • مفتاح كنوز لدقايق التاويل فايق • تبيان
لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة • ايضاح لمعالم الايمان

وآثار

وآثار الفصاحة • تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
• تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله • قواعده كافية
في ضوء المصباح الى انوار التاويل • موارده شافية عن
التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل • به ظهر لباب آثار تراكيبه
وصفي ومن عذب عباب بحار اساليبه وصفي • لا يدرك
الواصف المطري خصايصه • وان يكن سابقا في كل ما وصفا •
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد •
فطفقوا ينتبعا طوره من غير توثيق وتسديد • يحومون
في تحرير مقاصده حول القيل والقال • ويقتصرون
من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال • لا تخرج عن ربقة
التقليد اعناقهم • حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم
• ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم • حتى
ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم • كل بضاعتهم اللجاج
والعناد • وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد
• فهيهات التنبه للرموز الدقيقة الشان • او التفطن
للنكت الخفية المكان • واني بعدما قضيت من بعض الفنون
وطري • واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري •
• بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال
• وفرط الشغف باخذ العلوم من افواه الرجال
على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل
• ومخيم ارباب الفضايل • صرف الله عنها
• بوايق الزمان • وحرسها عن طوارق الحدثان
فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم

والمعارف • واقتلاد الاناسي من عيون اللطايف
وصرفت شطرا من الزمان • الى الفحص عن دقايق
علم البيان • اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب
السبق في مضماره • وباحث الحذاق الذين غاصوا
على غرر الفرايد في بحاره • وكثيرا ما كان يختلج قلبي ان
اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة
هدى الاسلام • قدوة الانام • افضل المتاخرين •
اكمل المتبحرين • جلال الملة والدين • محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شابيب
الغفران • واسكنه فراديس الجنان • اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده •
حاويا لنكت مسايله وعوايده • محتويا على حقايق هي لباب
اراء المتقدمين • منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين
• مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز • لا جرما علم
مخايل السحر ودلايل الاعجاز • ففي كل لفظ منه روض من المنى
• وفي كل سطر منه عقد من الدر • وكان يعوقني عن
ذلك اني في زمان اري العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده
• وسدت مصادره وموارده • وخلت دياره ومراسمه
• وعفت اطلاله ومعالمه • حتى اشرفت شموس الفضل
على الافول • واستوطن الافاضل زوايا الخمول • يتلهفون
من اندراس اطلال العلوم والمعارف والفضايل •
ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا والافاضل •
وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر

حتى

قوله قصب السبق من عادة العربان يغرزوا قصبة في اخر ميدان بين الفرسان فمن عدا فرسه واخذها عد سابقا والكلام تمثيل حفيد

لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله • وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله •
واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار • اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرايده الاستار • ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما
فهموه من ظاهر المقال • من غير ان يكون لهم اطلاع على
على حقيقة الحال • وبعضهم قد قصدوا السلوك طريقه
من غير دليل • فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل
• اختلست من اثناء التحصيل فرصا • مع ما اتجرع
من الزمان غصصا • وطفقت اقتحم موارد السهر
غايصا في لجج الافكار • والتقط فرايد الفكر من مطارح
الانظار • وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار
اليهم بالبنان • وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
• لا سيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة • فلقد تيسر لنا
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة • ثم جمعت لشرح هذا
الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية • ويسهل طرق
الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية • واودعته فرايد نفيسة
وشحت بها كتب القدماء • وفوايد شريفة سمحت بها
اذهان الاذكياء • وغرايب نكت اهتديت اليها بنور
التوفيق • ولطايف فقر اتخذتها من عين التحقيق •
وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف
• وتجنبت فيه رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف
• واشرت الى حل اكثر رموز المفتاح والايضاح •

وتفاصيله

وبنهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة
في شرح للمفتاح • واومات الى مواضع زلت فيها اقدام
الآخذين في هذه الصناعة • واغمضت عما وقع لبعض
متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة • ورفضت التاسي
بجماعة حظروا تحقيق الواجبات • وما فرضت على نفسي
سنتهم في تطويل الواضحات • وحين فرغت عن تسويد
الصحايف • بتلك اللطايف • رماني الدهر بالارزاء حتى
فوادي في غشاء من نبال • فصرت اذا اصابتني سهام
تكسرت النصال على النصال • وذلك من توارد الاخبار
بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان • عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان • لاسيما بلاد بها حل الشباب
تمايمي • واول ارض مس جلدي ترابها • فلقد جرد الدهر
على اهاليها سيف العدوان • واباد من كان فيها من
الاخوان السكان • فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم
تتكلم من ام اوفى • ولم يبق من حزبها الا قوم ببلدة عفى
• كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
• فطرحت الاوراق في زوايا الهجران • ونسجت عليها
عناكب النسيان • وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
• وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا • ولله المشتكى
من دهر اذا اساء اصر على اساءته • وان احسن ندم عليه
من ساعته • ثم الجاني فرط الملال • وضيق البال • الى ان
تلفظني ارض الى ارض • ويجرني رفع الى خفض •
حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات • ففتح الله

عيني

٤

والبغي صح

عيني منها على جنة النعيم • بلدة طيبة ومقام كريم • لقد
جمعت فيها المحاسن كلها • واحسنها الايمان والامن •
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية • وخمدت
ع نيران الجهل والغواية • وظل ظل الملك ممدودا • ولواء الشرع
بالعز معقودا • وعاد عود الاسلام الى رواية • وآض روض
الفضل الى حماية • ونظم شمل الخلايق بعد الشتات ر
ووصل حبلهم عقيب البتات • واستظل الانام بظلال
العدل والاحسان • وارتبعوا في رياض الامن والامان
• كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام • ظل الله
على الانام • مالك رقاب الامم • خليفة الله في العالم •
حامي بلاد اهل الايمان • ماحي آثار الكفر والطغيان
• ناصر الشريعة القويمة • سالك الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والانصاف • هادم اساس الجور
والاعتساف • والي لواء الولاية في الآفاق • مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق • المجتهد في نصب سرادق الامن
والامان • الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
• الخالص طويته في اعلاء كلمة الله • الصادق نيته في
احياء سنة رسول الله • خليفة ملك الآفاق سطوته
• وللحق كان مداه اية سلكا • يحوم حول ذراه العالمون
كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا • يهب نسيم رضا منه الزمان
نسخة الرشد وكم • مكامن بلظى من سخطه هلكا • اطار صاعقة من نصله
فيها • الى الكسائي لواء الشرع قد سمكا • وصادف الرشد
منها كل معتسف • فذكان في ظلمات الغي منهمكا •

فالدين صار قرير العين مبتسما ۞ والملك اقبل بالاقبال
مستمسكا ۞ علا فاصبح يدعوه الفلا ملكا ۞ وربما
فنحوا عينا غدا ملكا ۞ وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين • ابو الحسين محمد
كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته
• واغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته •
وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام
• وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام
• وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام
• وخص من بينهم العالمين بمزيد الاسبال والاكرام
• اقامت في الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس
الحمام • فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وسمت
بنسيان الاحبة والوطن • وصرت بجسيم لطفه محفوظا
محظوظا • وبعين عنايته ملحوظا محفوظا • فشد ذلك
عضدي • وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت •
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه • واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه • واضفت اليه ما سنح
في اثناء ذلك الفكر الفاتر • وسنح بعون الله للنظر
القاصر • فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد
• وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد • فجعلته تحفة لحضرته
العلية • وخدمة لسدته السنية • لا زالت ملجا الطوايف
الانام • وملاذا لهم من حوادث الايام • وحصنا

حصينا

الورى صح

اعلام دولته محفوفة بالنصر والتأييد
وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد صح

٥

حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام • والمرجو
من خلاني • وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء •
ويشكروا الي ما عانيت في هذا التاليف من الكد
والعنا • والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين
الذين للحق طالبون • وعن طريق العناد ناكبون •
• وغرضهم تحصيل الحق المبين • لا نصرة الباطل بصور
اليقين • وهذا الغرض موصوف عزيز المرام • قليل الوجود
في هذه الايام • فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد •
وفشا الجدال والحسد بين العباد • ولين فاتني من
الناس الثناء الجميل في العاجل • فحسبي ما ارجو من
الثواب الجزيل في الآجل • وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب • قال المصنف رحمه الله تعا
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه
التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها الحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
• او عملا وخدمة بالاركان • فمورد الحمد هو اللسان
وحده ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في

الثنا باللسان في مقابلة الاحسان وتغارقهما في صدق
الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثنا بالجنان في مقابلة الاحسان
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوها
مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون
وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان
فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وفيه
نظر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من الناس
مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على معنى
ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان
ما يوجب النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة
مثل سلام عليكم وحينئذ لا مانع من ان يدخله
اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه
للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في

قوله هو اسم للذات الواجب اي بالذات
لانه المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين
اعني الوجوب الذاتي واستحقاق
المحامد كانه تلويح بوجه لطيف الى
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستتبع سائر
صفات الكمال وقد فرع بعض المحققين
بعضها عليه والتحقيق انه يمكن تفريع
الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلانه يرجع الى ثبوت جميع صفات الكمال
فلو شذ كمال عن الثبوت له سبحانه
لم يكن مستحقا للحمد على هذا الكمال
فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما
وجه استجماع اسم الله تعالى لجميع
صفات الكمال ودلالته عليها فهو
انه تعالى اشتهر بهذه الصفات
فهو في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم منه
كذلك فرعون عادى موسى عليه السلام
اشتهر بصفة الظلم فيفهم في ضمن اطلاق
هذا الاسم هذه الصفة منه ولا
يفهم صفات الكمال من اسم العليم العلي وكذا لا يفهم
من اسم الرحمن كما يفهم من اسم
الله تعالى فالمستجمع هو اسم
الله تعالى دون غيره وفيه ان الظاهر
ان اشتهاره تعالى بصفات الكمال
لا تتقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم
غاية الامر ان تختص بالمختص تعالى
ولو استعمالا فينبغي ان يكون الرحمن
ايضا مستجمعا الا ان يقال الرحمن
من الصفات فالذات فيه مبهمة

الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وما في **على ما انعم** مصدرية لا موصولة اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذر
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله
ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم نعلم بدل من
الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد
على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من
الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشي دون
شي ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع
اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع
امثاله من بني نوعه وهم يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان
يعرف كل احد صاحبه موضوعا لما في ضميره والاشارة
بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم بينهم
معاملة وعدل يتوقف الجميع عليه لان كل واحد يشتهي

لا يكون الاستغراق ايضا بمعنى
الاستغراق بمعنى وانهما ينقلان
الا يعتقد بها مدح فانهما نقلان
او لا يعتقد الاستغراق واما نعم فلا افتخار
الجنس في الاعمال على طريقتهم فلا نعم بعض
خلق الاعمال بتلك النافات هو وهما بعض
ج بند نعم به بين هذا الف رحمه الله
احدهما على الاخر لما ذكره الناظم او نفيه او
وهو ان يحصل صاحب الكشاف فيمنع كون
كلامه في توجيه ان صاحب هذا المقام على
اقتضاه لا في محمولا لا على الجنس
لا ينفي الحمد ويجعله مهملا اما ان يفهم منه
الاستغراق منعه ذلك الاستغراق الذي يتعين
نقط لتعقل منعه الاستغراق الذي يتعين
قوله والناس وهم منه
اذا كان كثير من الناس وهم منه العبارة ان
ملخصه ان يقول معنى هذه العبارة ان
كثيرا من الناس يتوهم ان الاستغراق
هو معنى تعريف الحمد بدليل قوله فان
قلت ما معنى التعريف فيه وقوله معناه
الاشارة فالمستفاد من هذه العبارة
ان الاستغراق ليس معنى التعريف
في الحمد وذلك لا ينافي استغراقه
بالمعنى الاول عبارة عن معاني

يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه عليه فيقع الجور
ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقدرها على ما
ينبغي مصونة من الخطا وهو الشارع ثم الشارع لا بد
ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهي انما تتقرر بآيات
تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى
المعجزات بيننا القرآن الفارق بين الحق والباطل
فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان ومن
البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع
والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق دعاء للشارع المقنن
للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان
الحكمة هي علم الشرايع على ما فسر في الكشاف ولفظا وفي
تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى
المعجز لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
بمعنى المفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص
الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل
اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطا ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ
الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر

يكون مفهوما ضمنيا والاول اولى فلم يجعل
الثاني تلك الاختصاصات مثلا فما
فان كان المقصود اختصاص الجنس
فالامر ظاهر وان كان اختصاص الافراد
فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه
وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة
هذا واما قول الشارح فالاولى ان كونه
للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم
الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قراين الاستغراق فيرد عليه
ان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس
المعرف باللام في المقامات الخطابية والشايع
في استعماله هناك انما الاستغراق سواء
كان مصدرا او غيره والمقام الخطابي
المقتضي للمبالغة اول دليل واعدل
شاهد على الاستغراق وان سلم
يكون في مقام اولى بالاستغراق
من الحمد في مقام تخصيصه بالله

وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل
وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خيّر بالتشديد اما بعد اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والثنا فوقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما
فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتدا لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان
ويجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل
فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما
تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو
البديع من اجل العلوم قدرا وادقها لا حاجة الى تخصيص
العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل
طايفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطايفة
مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون
اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف
دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا
وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل
العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز

لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق
والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة
الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به
ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية
فيكون من اجل العلوم لكونه معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم لجلالة
المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف
القناع عنها قلت معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن
وصفه للغير كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا
لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا
العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب
تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع
من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج
من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم يعد علم الاصول
الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراك حقيقته
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علم الشامل كما ذكر
في المفتاح وتنبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء

المحتجبة

المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها
استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا
في هذا على اصطلاح والقران فعلان بمعنى مفعول
جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
ونظم تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب
ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها في النطق
معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى
الى فساد وليس الاعجاز لمجرد الالفاظ والا لما كان
للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ
فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب سراج الملة والدين يوسف السكاكي رحمه الله
اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من
الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا
اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة منزلة
مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ
عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه
ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد
هو متعلق بمحذوف يفسره جمعا قوله جمعا لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه

كتقدم جزء الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز
اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ
معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في
الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم
ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان
له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا
يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ
عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه و عن التطويل وهو الزائد
على اصل المراد بلا فائده وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب
والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل
معناه مفتقرا خبر بعد خبر اي كان قابلا الى الايضاح لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه
من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي
حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم القي الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر
بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
توكيده فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى
عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر
لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد

عن صح

قابلا صح

وهي

٩

وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها
من التنزيل او كلام العرب الموثوق به بينهم فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم
والفتح الاجتهاد وعن الفرا الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى
الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الا
وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته ترتيبا اي المختصر اقرب تناولا
اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من
ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة
المصدر الى الفاعل او الى المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى
لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم
يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه
ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصا
مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري
لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه

نسخه بعربيتهم

ي

بحاث

صح يؤول

فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا
ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا
حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث **واضفت الى ذلك**
المذكور من القواعد وغيرها **فوايد عثرت** اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد **وزوايد لم اظفر** اي لم
افز **في كلام احد** من القوم **بالتصريح بها** اي بالزوايد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم
يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات
كتب الايمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد **وانا
اسئل الله من فضله** ...... لا نعرف لتقديم المسند اليه
ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي
فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
من فضله حال من **ان ينفع به** اي بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث **انه**
اي الله ولي ذلك النفع **وهو حسبي** اي محسبي وكافي
لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
والله اسئل بتقديم المفعول **ونعم الوكيل** عطف اما
على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله
تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الاسمية
الانشائية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح

فالمخصوص

وتسمية تلخيص المفتاح

العضد

فالمخصوص هو المفعول المتقدم كما صرح به صاحب
المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على
المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل
كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على
رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب
المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما
ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا
في تادية المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث
وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقرا وقيل رتبه على مقدمة
وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه
المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما
هي من الفن الثالث كما سنحقق هناك ان شاء الله تعالى
ولما انجر الكلام في آخر المقدمة على انحصار المقصود
في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا الاشارة اليها فلم
يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدمة** اي هذه مقدمة
في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه
الكلام وخصوصها ان يعرف على التحقيق والتفصيل

تعريف المقدمة

غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها
من قدم بمعنى تقدم فيقال مقدمة العلم لما يتقدم عليه
من مسايله لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطايفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها
ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما
الى تكلف احدهما بيان مسايل العلوم الثلاثة على ما
ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر
المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان
المقدمة في بيان حد العلم والغرض عنه وموضوعه
زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فايدة في
ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا
انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم
تلحن بل خلصت وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة
فقط

للاشكال عما وقع في
مقدمة في تعريف او آيل الكتب من قولهم
فانه لو لم يثبت العلم وغايته وموضوعه
ظرفا للنفس فان هذه الا مقدمة العلم لزم كون التي
العلم وانما جعل مقدمة الامور عين مقدمة
الكتاب ويندفع الاشكال والعلم ظرفا المقدمة
بذلك على بيان توقف والثاني انه يستغني
على ما ذكره المصنف في هذه المقدمة مسايل العلوم الثلاثة
في بيان الفصاحة والبلاغة وما
يتصل به مع ان السكاكي اورده في آخر
علم المعاني والبيان فاذا احملت هذه
المقدمة على مقدمة الكتاب بالمعنى
الذي فسرها اندفع به لم تحتج الى
بيان التوقف وعلم صحة التقديم والتاخير
واعلم ان الشارح ذكر في شرحه للرسالة الشمسية
ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في
المقاصد لارتباطها وهي ههنا بعد تلك الاول
بيان الماهية الى الميزان ثم قالوا واما ما ذهب
اليه الشارح من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف
عليه الشروع في العلم فعليه نظر لامكان
الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة
فليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما
ذكره هذا كلامه وظهر لك منه انه انما
جعله في هذا الكتاب مقدمة العلم
في الحد والموضوع والغاية
جعله في شرح الرسالة
مقدمة الكتاب
بالتفسير الذي ذكرت هنا

فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت
به الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم
انه لما كانت الفصاحة السنة العرب الموثوق به بينهم
وقد علموا بالاستقراء ان للالفاظ الكثيرة معتبرة الدوران
فيما بينهم التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر
الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي
جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما
عن مخالفة القوانين والتنافر والتعقيد وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما
لها تسهيلا للامر لهما ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة
الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد
والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
البلاغة تقال عندهم لمعان يحصلها كون الكلام على
وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة
يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار
ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه
ويليق به لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة

الدالة على المعاني الاول
الالفاظ الدالة
المقصودة
العقول عليها
اولا وبتوسطهم في ادراك المعاني
مدلولا ثانيا ولفظا اذا
الدالة عليها بتوسط العبارات
الدالة على المعاني بتوسط المدفوق
الدالة تقديم ما بازاء الكتاب
اعني الكتابة كان
عليها واجبا اذا تمهد هذا فنقول ما يذكر
المؤلف كالمفتاح مثلا او ما يذكر فيه
من المقدمة والاقسام اما
الالفاظ المعينة الدالة على
المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر
ان يكون عنه
تلك المعاني المخصوصة عليها بتوسط
واما عن النقوش الدالة
تلك الالفاظ واعني المعاني المخصوصة
الالفاظ والمدلولة لتلك العبارات
من حيث انها مدلولة واما عن المركب من الثلثة
والنقوش او عبارة عن
او اثنين منها فان كان عبارة عن
الالفاظ والنقوش او المركب
منها فلا اشكال في قول السكاكي القسم
الثالث من الكتاب في علمي المعاني و
البيان اذ معناه ان هذه الالفاظ
والنقوش او مجموعها في بيان تلك المفهو
مات المخصوصة ولا في قولهم المقدمة
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
لان معناه على قياس ما ذكر كون العبارة
في بيان المعاني المذكورة وهكذا قولهم
الكتاب الفلاني في علم كذا وابوابه
وفصوله في كذا وكذا ثم مقدمة الكتاب
التي هي جزء منه عبارة عن الالفاظ

ولا يخفى تعدد مطلق العين الشامل للشمس والذهب
وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا
الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذ عن اطلاقا
واعتبارا تهم فحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد
في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للتعزيز
في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ما هم ان يجاب عنه بان
المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي لما
كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة
لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة
الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون
فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع
بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى
الهعخع فمنه ما هو دون ذلك نحو مستشزرات في قول
امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير
عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات ان
روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي
بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا
يتعدى مستشزرات الى العلى تضل العقاص في مثنى
ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي

مستشزرات

ومظروفاته لكن لا محذور فيه لان ظرف
الالفاظ هو بيان المعاني بنا على ان
الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي
قد يحصل بغيرها فكان محيط بالا
الفاظ فظرف المعاني هو الالفاظ بنا
على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد
بهذه الالفاظ وتنقص بنقصانها فكان
الالفاظ قوالب يصب فيها المعاني بعد
وجودها الثاني صدروا كتب الميزان بذكر
حده وبيان غايته وموضوعه عند

الخصلة المجموعة من الشعر ومثنى مفتول يعني ان ذوائبه
مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا
الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة والزاي
المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشا
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من
احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها فان الانتقال
من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من
القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد
ومن البعيد ما هو بخلافه كهلع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان
الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى
الحلق لما نجد من حسن بلع وغلب وحلم وملح بل هذا امر
ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو
متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك
ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق
وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة
المخرج سبب الثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

غير فصيحة من الفصاحة لكما لا يخرج الكلام عنه المشتمل على

المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا تخرج سورة فيها
الم اعهد عن الفصاحة وابدع بعضهم بان انتفاء وصف
وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف
الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة
في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء
من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس
على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار
الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة
منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه
لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها
مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على
كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة
الجهل والعجز الى الله تعالى الله عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته
الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كتكاكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين
سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكاكأتم
علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم
تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله

في

في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه
ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم فقال ما لكم
تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني
فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في
قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي
انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستوا
وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه ايضا بهجه وحسنه
وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا
على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا
من السراج على انه لا يبعدان يقال ان سرج الله وجهه
ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد
قال سرج الله وجهه وبهجه ثم انشد هذا المصراع
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة
العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن
تفسيره بالوحشية بل الوحشية قد زادت الفصاحة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم

الإلمام

اي حسنه م

رع الاستعمال

حشية دون م

ولذا الواعب في المفردات

ان الغرابه بذلك المعنى تخل بالفصاحه لانا نقول
هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي
قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو
هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن
وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر
وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب
القران والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على
الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير
ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر
الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل
بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما
يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور يعور
واستحوذ وقطط شعره وآل وماء واشباه ذلك من

من المركبات ... بحرها الكلمة الواحدة

الشواذ

١٤

الشواذ الثابتة في اللغة فليس من المخالفة في شيء
لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
وكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور
بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي
الاجلل انت مليك الناس ربا فاقبل والقياس
الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن
الكراهة في السمع بان يتبرا السمع من سماعه
كما يتبرا من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ
من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ .. النفس
السمع سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن
على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى شريف النسب اي النفس
فالاسم مبارك لموافقته اسم الامام امير
المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين
الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل
تكاكاتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر
ههنا وجوه آخر الاول انها اذا ادت الى الثقل
فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
والثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا
الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد

لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة
في السمع راجعة الي النغم فكم من لفظ فصيح يستكره
في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر
وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت منكر طيب وليس بشيء للقطع باستكراه
الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره
وكذا جحفت وملع دون تخزت وعلى الرابع ان مثل
ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك
وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في
الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في
الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه
اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن
نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا
يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه
انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون
النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور

كالاضمار

قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح
وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة
اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب
الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر
اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك
مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا خبره معي
والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما
يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل
الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت المدح
كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم اولى هذا مما عابه الصاحب قال
المصنف فان في امدحه ثقلا ما لما بين الحاء

اي العدل
اسم رجل

والهاء من القرب ولعله اراد منه ان فيه شيئا من الثقل
فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل
التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح والا فمثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه
المؤمن صرح بذلك ابن العميد فهو اول من عاب
هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان
في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين
فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم
ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها
كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا
وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما
يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون
الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل
واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ
على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او
حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور

المعنى م

متنه

كل منها

١٦

كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان
يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار
الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا
يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم
كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي
وما مثله في الناس الا مملكا ه ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه
في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال اعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح
والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته
الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني
ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي
ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم
شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
فقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة
التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر
وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل
في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي
يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل

بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون
ظاهرا للدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود
وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة
على المقصود كقول الاحنف وهو عباس بن الاحنف
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب
اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها
كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم
عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو
البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن عما
واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني
واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما
اضحكني الدهر بما يرضى ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه عما
دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود
العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع
حال ارادة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات
الاصدقا ومواصلة الاحبة وهذا لا يصح ان يقال في
الدعا لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانهما بخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا
لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان

قيل

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع
مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن
المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي
لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال
فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يتخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي فهمه صح
ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط من درجة الاعتبار
عند البلغا كما ستعرفه من مبحث بلاغة الكلام ومعنى
البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض
المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن
كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال
واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا
ان نصبت تسكب على تقدير ان يكون عطفا على بعد
الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن
الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب
والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت
الطلب لكنه الت عليه ملازمه ملازمة لا بد للمطلوب
ليظن الدهر انه مطلوبه فياتي بضده هذا هو المعنى
المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من
التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في لغة

وقلة التصنع لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه
حتى كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاسات الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا
يفيض الدموع عن عيني لانسبب بذلك الى وصل
يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج
ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم
من دلايل الاعجاز وعلى هذا السين في ساطلب
لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
سنكتب ما قالوا وغير ذلك فقيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء
مرة بعد اخرى وكثرة التكرار ان يكون ذلك فوق
الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي
ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل
من السبح وهو سرعة عدو الفرس يستوي فيه المذكر
والمونث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب
راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها
حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل
الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير
كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة
على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك

قوله والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب
النفس قيل الصواب ان الشاعر يعتذر
في العشية للسفر ليتوصل به الى اسباب
معاشرتها في الحضر اذ بالاموال يقتنص
ظباء الغواني ويتمتع بالوصال والى
مثل هذا المعنى اشار المتنبي حيث قال
لعل الله يجعله رحيلا يعين على الاقامة
في ذراكا والاطلاع على ما قصده
الشاعر يتوقف على انكشاف جلية
حاله في انشائه فان كان متعلقا
بالارتحال بقرينة حال او مقال فالمعنى
ما افاده هذا القايل والا فان كان
الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم
والحقايق فالانسب ما في دلايل
الاعجاز وان كان من الظرفاء
المتطرفين للتداول والغرايب
فالمشهور سيد قدس سره

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة
الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى
حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي
ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه
فانت بمراى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك
سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمراى مني ومسمع
اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه
نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه
بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال
عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها
لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة
ابن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور
في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب
وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة ان صح
لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت

اوغير مرتبة كما في الحديث وانه اا ورد الحديث مثالا
لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من
اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد
كما في البيتين والحديث سالم من هذا لانا نقول
هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا
فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في
التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله
ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة
هو قسم من مقولة الكيف ورسم القدما الكيف بانها
هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض
متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه
والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في
المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك الاحسن
ماذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره
على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات

الانفس

الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة
في موضعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية
راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح 2
قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر
اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه
اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في
زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة
الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده
في الجملة هكذا يجب ان يفهم هنا هذا الكلام وقوله
بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في
المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم
ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا
محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد
كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى
غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول
بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب
سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلنا لا نسلم ان هذه الاسباب بل شروط

ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في
الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي
الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام
الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده
والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها
علم المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة
انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه
على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له
وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام
مقام التاكيد والاطلاق والذكر والحذف والحال الى
المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير
ذلك فقد تفاوت المقامات تختلف مقتضيات
المقام ضرورة فان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير
الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات

ضرورة

ع

مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان
ذلك ان مقتضى الحال كما ينبغي اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مختصا باحوال جزء الجملة
او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما
الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا
عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا
او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من
التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على
المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة فعلية
او اسمية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد
على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلها
واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على
الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله
علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام
الذي يناسب تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام
تعريفه ومقام اطلاق الحكم يباين او التعلق او المسند
اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه
ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين
مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم

والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منهما وانما فصل
قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما
التنبيه على انه باب عظيم الشان ودقيع القدر حتى
حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني
انه من باب الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواه
لكونه غير مختصة بجملة او جزئيها ولانه باب عظيم كثير
المباحث وقد اشار في المفتاح الي تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان
لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا
ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا
خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة
والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب
ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآرا وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيئتها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة
عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن ولكل
كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا
كلمات

كلمات الاستفهام والمسند اليه كونه مثلا له مع المسند
المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية
مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في
حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام
آخر الي غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام
لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع
شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها
اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغا يقال
اعتبرت الشي اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار
هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة
الي ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام هما
متقاربا المفهوم وان كانا متغايرين بحسب الاعتبار
كما مر كالتاكيد وكالتاكيد والاطلاق وغيره مما

مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح ويشبع لهذا
زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال
يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذكر
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربني في الدار زيدا
ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا
مقدمتان ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب والحال
واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ
لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان
ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثلا ان تنظر في الخبر
مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان
تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل

جاء

اصدقها
منه

قوله والا بطل احد الحصرين او كلاهما اي
بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار
المناسب ومقتضى الحال والعموم من
وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم
مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص واما
قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر في
الاعم من وجه او مطلقا لا يوجب تناول
جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين
او الحصر في الاخص قيل وايضا على
تقدير صحة المتقدمتين لا يلزم الا
المساواة في الصدق بين المقتضى
والاعتبار المناسب والظاهر هو
الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان
تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة
له لا يستلزم عود الاتحاد في المفهوم
وان مثل هذا التركيب ليس صريحا
في الاتحاد مفهوما منه سيد

جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو
يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل واحد
من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر
في الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية
في ذلك المعنى فتضع كلا منها في خاص معناه نحو
ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي
الوصل موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك الواو من
وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير منه
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما
ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ
انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها
مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ
وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل هذه اللفظة
منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف
بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن
لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته

المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر
ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما
لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في
الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في
كثير من الاحيان نسمي ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة ايضا وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان
الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل
عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته
الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى
فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من

صفة

صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض
لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام
المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق
التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول
كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع
التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا
في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ
فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق
فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه
على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان
ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها
في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف

الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوق
التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها
بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون
من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق
ويستوي فيها بين الخاصة والعامة ولست انا
احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا
فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بحرف
الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه
لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها
اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات
فجعلوا كالمواضعة بينهم ان يقولوا اللفظ وهم
يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخصوصية
والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا
فلما

فلما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا
عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير
صورته في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر
صياغة وضرب من التصوير انتهى ما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من
صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ
وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو
وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له
من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني
الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل
في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد
سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما
ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل
والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل
يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة
انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة
عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على

تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما
يمتنع بانه دال ولها طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة
كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة
سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه
واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية
فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم
الا ان هذا الحال يقتضي هذا الاعتبار مثلا
واما الاطلاع لكمية الاحوال وكيفيتها ورعاية
الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو
سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب ممنوع كما مر وكثير ممن مهر في هذا
الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ
فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو في
المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه
تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا
كالنهاية او عرفيا كالاعجاز فان قيل المراد ان
الطرف

اي البلاغة في الكلام

ذلك

الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه
في كلام البشر فالاول حد لا يمكن البشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى
هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من العبارة مع ان
البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى
كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد لجواز
ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة البلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته
فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه
يمكن معارضته ومما التبست بين النوم واليقظة
ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف
الاعلى هو وما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته
هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من
ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو
الطرف الاعلى وما يقرب منه فانه وما يقرب منه
كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى
ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان
الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية
الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز

اللفظ مع

مع صح

واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه
الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه والتحق
الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير
اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية
الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر
مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني
علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما

سبق

سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني
ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان (اي صح)
ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى
تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا
لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات
الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد
يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها
فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد
بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول
المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في اداء
المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد
ببلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة
المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما
ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق
فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين وكلا فتدبر

مطلب الفن الاول

وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم ذي مسايل كثيرة تضبطها جهة كثرة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغا يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسايله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة اجمالية بسيطة هي مبدا لتفاصيل مسايله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس

الاصول

الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يتفرع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او البعض المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اي اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع

قوله ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد اقول اذا اريد بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتج الى تقدير متعلق العلم لكن اذا اريد به الادراك فلا بد من تقديره اي علم القواعد او اصول والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة عرفية او اصطلاحية واما مجازا مشهورا وقد اختار الشارح حمله على احد هذين المعنيين وحمله على الادراك جايز ايضا فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم او ورد عليه ان ذلك المتكلم ان لم يعتبر بلاغته فليس لتراكيبه خواص اذ الاعتداد بها وان اعتبر عاد المحذور وفيه بحث لان هذا المورد لا يلزم معنى توقيته خواص التراكيب حتى يرد ما قطع عنه لانك اذا قلت البلاغة يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فايراد المتكلم في تادية المعاني حوله اختصاص بالمتكلم يورد كل كلام لم موافقا لمقتضى الحال [illegible]

ان يقال ان لم يعتبر بلاغته [illegible] فالاعتبار بخواص تراكيب [illegible] وذلك المحذور [illegible]

كما مثلا [illegible] الاعراض هو هذا [illegible]

ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية
على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار
هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزومها وفساده
ولهذا يخرج علم المعاني البيان عن هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا
وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا
يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني
تقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف او غير
ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها
قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو
التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي
بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى
هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان

الكلام

الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك
الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا
يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم
انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله
انه كلام حذف منه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال
هي التي يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال بها
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال ل
اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه علم تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على
ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس
بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به
الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغا حيث قال
واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغا ولا خفاء في ان
معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص ص
التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

علي وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغا عن
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب
الا اول بانه اراد المعرفة بالتتبع كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزوم علي اللازم تنبيها علي انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغا حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني
وتعريفا لادبا مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم كلام السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغا بان المراد بها تراكيب البلغا
الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف علي معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان تعرف بحسب عرف الناس ان امرء
القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلد فتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية
وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في
المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل
مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا
ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان
المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية
ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية
زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الي غير ذلك فتوفيتها حقها
ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق
الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد

بالتتبع المعرفه

كل كلام

كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تاديته المعاني
وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس
المعنى على انه يورد تشبيهات البلغا ومجازاتهم على
وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من
المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم
المتكلم تراكيب البلغا فعرف الشي بنفسه وهذا سد فلة التامل
مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال
وينحصر اي المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل
باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارج
عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه
احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشا الفصل
والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر
فيها لان الكلام اما خبر او انشا لانه لا محالة يشتمل على
نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها
بوقوع النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها
خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا

قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها اقول اعترض عليه بانه الاف وفي هذا المعنى اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها بل هو الحق واما الفساد فيه اذا اريد بها اشخاصها المعينة الواردة في تراكيب البلغاء وقال بعضهم المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة التراكيب البليغة بقرينة اضافة الخواص اليها فلا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة بلاغة الكلام ولا عكس فلا دور ورد بان السكاكي لم يعتبر بلاغة الكلام في كتابه فيلزم الابهام في تعريف بلاغة المتكلم سيد

قوله ثم الاوضح في تعريف المعاني انما كان اوضح لاشتماله على العربية الخفية على اعتياد الجليلة اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف ولانه لم يوجد عليه ذلك الاشكال الذي اورده على تعريف السكاكي لاحتياج الى دفعه بمقدمة

يصح التقسيم بل النسبة هاهنا هي تعلق احد جزئي الكلام
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او
سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان
كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما
ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي
وان لم يكن لنسبته كذلك فانشاء وسيزداد هذا
وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه
ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان
فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان
الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا
متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير
قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير
معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى
الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من
القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه مما هي
من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه

ان

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام
تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما
مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا
ثلاثة تمييزا بين العمدة والفضلة المسند اليه او المسند ثم
لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث
وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكانت شعوب
وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك
فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء
خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب
تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما
في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر
على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الصدق هو الخبر عن
الشيء على ما هو به بدليل تعدية بعن فلا دور وايضا
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور
في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم

قوله وللذكود في تعريف الخبر صفة الكلام
الى قوله فلادود **اقول** قد يتوهم ان ما
هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام
حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق
معناه صادق كلامه او موقوف على
ما هو صفة الكلام بناء على ان
معناه كون المتكلم بحيث يكون
كلامه صادق بالدود لازم وجوابه
اما على الاول فهو ان الصدق
والكذب وان اخذ في التعريف على
ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما
كما ذكره فلادود نعم لو فسر الاخبار
بالاتيان بالخبر عاد الدود واحتيج
في دفعه الى وجه اخر واما على الثاني
فهو ان صدق المتكلم على هذا التفسير
يتوقف على معرفة الكلام وصدقه
وليس بشيء منهما موقوفا على
صدق المتكلم واذا فسر صدق
المتكلم بالخبر عن الشيء بما هو به
ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاخبار
او اللازم ح هو توقف صدق المتكلم على
الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس
فلادود هو سيد

فلادور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا
للجاحظ ثم اختلف القايلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب
الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته
اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم
اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من
الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من
وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد
مطابقته لذلك الخارجي الواقع بخلاف بعت الانشائي فانه
لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك
ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق
الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول
القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا

النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قايله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان خطأ فقول القايل السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب
والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي
لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا
يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه
الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين
والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا
كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى
الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا
لا يقال المشكوك ليس بخبر يكون صادقا او كاذبا لانه
لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك
بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة

الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا
محالة بل اذا اتيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد
في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
المنافقين لكاذبون فانه سجل عليهم بانهم كاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح
هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا هو ان شهادتنا هذه من صميم
القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه
راجع الى قولهم نشهد وانه غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا
لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها
اي تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان
المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا
يكون غلطا في اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من
باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود

به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق
للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر
لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الكذب والصدق باعتبار مطابقة الاعتقاد
وعدمها فيبني المعنيين بون بعيد فظهر مما ذكرنا فسا
ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان
السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال
كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه
فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت
فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي
النبي صلى الله عليه وسلم فقرا فقال ان الله صدقك

يا زبي الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق
للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او
اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع
اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا
كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول
مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الباقي عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه
بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع
الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد
وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل
الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة
لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل
منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال

الجنة

نسخ الثاني



الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب والمعنى
الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار
تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بزعم احد من
اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون
كلامه حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه
بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الافتراء ض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق
ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا
على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى
اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه
الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب
بل هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر
الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد
الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد
لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا

لما

والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان
المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس
بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصرهم في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون
صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل
ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد
والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
او النائم او الساهي زيد قائم ليس بكلام انشاء فيكون
خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث
واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجري في شيء من المركبات مثل
الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل
على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب
الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى
خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى
مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس
وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير
مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لتوقف
علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان
الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم

اثباته

صوابه كلام ليس بانشاء

اثباته او نفيه والنسب الوصفية ليست كذلك ولو سلم
فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مما هو
العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد
تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد
الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى
او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم
لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع
بان للمسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم
وانما ابتدا بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة
لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات
العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه
اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم
المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا
اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم
يكن احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة
انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان
قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام

مخالف ص

مطلب الاسناد الخبري

منفي ص

لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية
لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية
عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر
على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها
لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني
اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي
القاعدون من المومنين الاية اذكارا لما بينهما من
التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه
عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهلية وامثال
هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت
قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا
كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره
افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف
انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع
النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر
افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا
لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان
يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم
على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات

وبعدمه

وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه
والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد
منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه
الذي وضع له ولما تحقق الكذب ايضا ولزم
التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته
فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار
دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك
انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم
الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين
تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم
القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع
القضايا متحققا دايما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد
قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون

من لوك اللفظ ثانيا وتسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فايدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما
لازمها اي لازم فايدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان
الفايدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع
وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى
هذا فايدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به
ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من
غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في
شرح هذا الكلام من المفتاح ان فايدة الخبر هي
استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادة
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب
المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما ذكره
المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان
لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم
بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول منه
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد
والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه
من ان يكون هذا الحكم حاصلا في علمه ذهنه ضرورة
وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير انه حصل

انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع
حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع
ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا
يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول
الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني
فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم
بكونه حافظا للتورية وقد يكون تسمية هذا
الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من
الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا اولا ولا ايضا
اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما
به يحصل في صورتنا ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته
انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم
بكون صورة الحكم حاصلا في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن
العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال
ان لازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم او لم يعلم
لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الانسان
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال
انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر
مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا
يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد

انه عالم به لجواز ان يكون جزمه مظنونا او مشكوكا او
موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا
الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدي
للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفايدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان
عالما بالفايدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من
لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب
العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديه ما هو
هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظايره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح
وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به
انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف
اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره
ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان
تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة الخبر وغيرها
ينزل منزلة الجاهل بها لاعتبارات خطابية لان
الآية من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشري لامتنعوا منه اي ليس لهم علم

هـ

به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام
يلوح عليه اثر الاحتمال او على ان قوله ولقد علموا الآية
خبر القي اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاحتمال
او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم
به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
فق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود
الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء
واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد
المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر
الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله
فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض
الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان
حصول م الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان
التردد في الحكم يوجب الحكم في الذهن ليس بشيء الا يرى
انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو
فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم
الذهني والتردد متنافيان لا يكاد يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن موكدات الحكم وهي
ان واللام واسمية الجملة وتكريرها واسمية الجملة

وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه
وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي
في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ
في دلايل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقرا هو
الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف
ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا
فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح
في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى
تقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان
كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده
اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في
الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا
يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم
الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه
ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بنا على ان
الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ
ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح
الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان
البشر لا يكون رسلا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم

انما

انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ
كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم
اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما
شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث فقويناهما
برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا
في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير
المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقايم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد
وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد
لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما
عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق
مقتضى الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى
الحال بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى

لان المقتضي
[illegible]
الحال [illegible]
الظاهر [illegible]

لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيدا للكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصبت على
الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي غير
السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير
اليه فيستشرف له غير السائل له اي للخبر يعني
ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر
اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في
انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا
ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
اليقظى والفهم المتسارع تكاد تتردد فيه وتطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء

عليهم

عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي
بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال
الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام
السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني
غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر
عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول
حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ
فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح صح
على العرض من غير التفات وتهيء امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة
المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا
بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة
والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما
ان تامله اي شيء من الدلايل والشواهد ان تامل
المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع
المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من
الدلايل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا

وجوه متعسفة لا فايدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه
ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به
لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي
الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل
والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب
فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قايم زيد قايم
ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد
يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك
فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب
حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون
نظيرا لتنزيل وجود الشي منزلة عدمه اعتمادا على ما
يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل
الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما
ما ذكر في السوال وهو انه جعل الريب كلا ريب
تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه
بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره
كثير من الاشقيا فينبغي ان يؤكد لكن ترك توكيده لانهم
جعلوا نكير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا

الانكار

لا انكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في
بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ونزاله
ونزاله نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو
او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل
الاعجاز يؤكد السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له
وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم
البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشي لينتقل عنه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام
لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام
والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر
الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك
المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه
المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام لا
حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره
كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن مما ينتقل عنه
الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكشاف في
شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة
ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه

قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته
وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي
ويحوج الي السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف
الي كيفية بيانه المتشوف الي ساطع برهانه وقس على هذا
البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار
الي التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات
النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها
على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا
بحث لا بد من التنبه له وهو انه لا تنحصر فائدة ان
في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل مؤكد
كلام ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الي فلان ثم انه
فعل جزاءي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب
ان قومي يكذبون وهي خصائصها ان تضير

الشان

الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها كقوله
من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل منكم سوءا وانه لا
يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله
ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت
النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا
يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف
زيدا وان خ الخبر كقوله ان مالا وان ولدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد
الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه
غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ
التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الي شياطينهم قالوا انا معكم
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين
واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا
في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعد هم
عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه
لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات
على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك

لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب
في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم
وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه
قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلا زمه
فتامل واستخرج من امثال هذا مما يناسب المقام ثم
الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري
منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من
الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال انما اخترناه لان نسبة الشيء الذي
يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة
وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد
يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه
ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا
يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب

عقلية ح

فعلا له

الخبر دون ح

فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان المستقبل فالاسناد ينسب الى
العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف
كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة
والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا
في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من
احوال المسند والمسند اليه وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز
بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك
الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما
يطابق الاعتقاد دون الواقع لكي يبقى خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا

فادرج بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان
يسند اليه سواء كان مخلوقا له او لغيره وسواء كان
صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمات ومرض
ولا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا
فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط
كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق
الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن
وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت
اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان
الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت
تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة
بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه
لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون
عالما

عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا
يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا
والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا
في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح
بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه
جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه
غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الحيوان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا
وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ
عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد
بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير
منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت
اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه
على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم

من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة ام في الظاهر بل دلالته
على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر و لقايل ان
يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف
الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه
الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلم وانما المجاز في
ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت
من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه هنه
اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي
مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة
نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان
الكلام قد جيء به على ظاهره ولم تقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه
مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح
به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان
اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له في الحقيقة
ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب

لاثم

اي قوله الخ

المنفيين

الى ما هو له

المنفيين فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي
ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر
فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات
الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له
عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو عبر
الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان
اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته
وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام
نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا
سواء اثبت ونفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات
مثل ليصم نهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه
ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا
مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك
الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل
وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق
باسناده وحقيقته قولك تاولت الشيء انك تطلبت
ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه
من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل

صدره: لقد لمتني يا ام غيلان في السرى

مطلب المجاز العقلي

تفسير

المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد
اشار الى التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات
شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب
لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والى المفعول به
اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو
له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اي
الى غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة
الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته
اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من
طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال
الاستعارة الاصطلاحية كما في دلائل الاعجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما
هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى
الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل

قولنا

قولنا شبهت ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان
الغرض بيان تقدير قد وقع في نفوسهم وجهة راعوها
في اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية
وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت
الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى
تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة
ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من
ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان
وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب
في السبب الغائي ومثل نوم يقوم الجنان اي اهل
لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل
عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف
الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم
والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند
بل بفعل آخر رافعاله مثل انشات الكتاب وكلامه ظاهر

في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان
يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الي المصدر
الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال
والاليم انما هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده
كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما
يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول
بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني
بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او
بدونها فهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل
هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله
وعذابه فتكون مما بني للفاعل واسند الي المفعول
بواسطة فتامل وقس عليه نظايره والمعتبر عند
صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله
الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الي شي
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولكن نجعل الامثال
هذا من قبيل الاسناد الي السبب فان قيل كثيرا ما
يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا
اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى
ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليلة واجريت

الخ

النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الي غير
ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما
حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الي غير ما
حقه ان يضاف اليه لانه جار موضعه الاصلي
فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في
الاسناد خاصة او للمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه
كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه
والنهار جعل فيها البين شاقا والليل سارقا وفي ماكرين والليلة
مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي
تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لانه
فذرهم التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس
واعلم ان هذا المجاز يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز
العقلي حيث جعل الهموم مع محزونة بقرينة اضافة
السلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على
ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع
كان البقل رابنا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان
الي غير ما هو له لكن لا بتاول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد

دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا
تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فايدة هذا
القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر
في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال
الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان
صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف
ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليلا يمتنع طرده بمثل
قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان
يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من
التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف
بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب
من التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد
بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان
معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الي ان التاول
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ولقايل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في
نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير

بد عنه

بد عنه وح يندفع الاعتراض الاول اذ لا امتناع في
ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفايدة
خاصة مع اشتراكهما في فايدة خاصة اخرى يكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا
يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند
الي كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاول
لكن اسناده الي الاول اولي لانه السابق في الذكر
والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
ليلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد
وضوح المقصود ليست من داب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير المصنف مشعر بان
مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر
وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف
حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واضل الكافر بالتاويل والقصد الي انه اسناد الي
السبب لانه اسناد الي ما هو له في نفس الامر وبالجملة
ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن
تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فصار
بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه
فاسد قلت اراد بالاسناد الي غير ما هو له مفهومه

السم الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير
ماهو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر دخل فيه نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ماهو
له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ماهو له
عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف
سالما فيخرج عنه ما لا تاول فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول
لكونه الى غير ماهو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بتاول عند اخفاء حاله من
الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما
اسنده الى السبب لانه الى غير ماهو له عند المتكلم
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غيرها ماهو له
اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في
الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه
وقد تبين ان الفساد انما كان ينشا من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
قلنا مر فان هذا مقام يستصعبه اقوام وهذا
اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي

ويدخل فيه صح

اشاب

اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر
الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او يظن
ان قايله لم يرد ظاهره لعدم التاول فيه بل حمل
على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل
يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس
الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها
واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت
عامته ابطي او اسرعي حال من الليالي على تقدير
القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون
منقطعا اي اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت
الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان متعلق
باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا
عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله
اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك
افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل
لله وانه المبدي والمعيد والمنشي والمفني فيكون
الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان

ثم صح

اي بعد قنزع صح

بقوله

او سبب فاقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان
نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيا
الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع
النبات والاحيا في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة
تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما
المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع
في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر
الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة
لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة
ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف
لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا مستعملا اما حقيقة او مجاز فالمجاز
في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير
النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز

اسناد

اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت
عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل
قوله او نحو قوله تع ايهاما للاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز
العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم
الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات
سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح
الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما
نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين
يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون
يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه
يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما
فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما
يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره

في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشائي نحو يا هامان
ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البنا
فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج
فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجرا النهر ولا
تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا البيت انتهى
جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولابد له اي
للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره
لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه
المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به
لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك
جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو
هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من
ان يكون لجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على
استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي
الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري
المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت

وانبت

وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد
يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه
الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل
والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان
الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او
مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له
فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم
ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا
كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا
استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فا عله
او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما
ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا
في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤ يتك
وقوله اي قول ابن المعتز يرينا صفحتي قمر
يفوق سناها القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا
ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد
التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق
لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه

ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحاله وهواني يضرب المثل في لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقه في هذه الامثله نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فلا اعتبار اذا ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيروره والزياده وان كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجمله واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي

وقال

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعاره وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثله ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه من اللوازم المساويه للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساويه للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفا اليه وكذا المراد وكذا بالامير المدبر لاسباب الهزيمه هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذكره السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكنايه على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة ولا

عل
في

يعني لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه
في قوله تعالى خلق من ماء دافق ق ويستلزم ان
لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل الحقيقي
نحو نهاره صايم لبطلان اضافة الشي الي نفسه
اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان
نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها
قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام
ليلي وتجلى همي لكان ادفع للشغب لان قوله نهاره
صايم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في
ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع
لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين
ق ويستلزم ان لا يكون الامر بالبنا في قوله تعالى
يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد ح
هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب
معه ق ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل
وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون
الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من
الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق
عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب
صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع
او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم

يوجب

المجازي ايا

ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم صح

يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة
وهذا وهم لظهور انه ليس المراد بالمنية في قولنا
مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له
بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس
السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون
شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها
بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعاء
الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل
الاضافة وايضا يكون الامر بالبنا لهامان كما ان
النداء له بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة
لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به
حقيقة هو الربيع بادعاء انه قادر مختار من
اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على
مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي
يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي
ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صايم

وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل
الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه
وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي
الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه
سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين
الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين
على ان المشبه به ههنا هو شخص صايم مطلقا والضمير
لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما او غير
صايم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة
بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما
هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة
مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصايم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم
فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب في
التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث
بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولعزمه حقيقة
وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو
الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا

مجازا

ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون
الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف
انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق
الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان
الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح
ذلك لوجب على القايلين بالتوقيف ان يتوقفوا في
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك
لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور
العارضة له من حيث انه مسند اليه لحذفه وذكره
وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه
مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه
مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر
ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى
بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو متقدم على
الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف
يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان
يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما
كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون
الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة

ضمنيته الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث
اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على
الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا
فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون
ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر
القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض
مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت
فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الدليل الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند
الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين
والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا
عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند
الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت
عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه
ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن
لسانك تعظيما له واكراما او عكسه اي ايهام صونه

لسانك

لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك
ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعائه اي
التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجر وسامة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال
هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع
من الحاضرين نحو جاء وكاتباع الاستعمال الوارد
على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من
اخزم او على ترك نظايره كما في الرفع على المدح او
الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد
ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد
ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا فهذه
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتنا بشان قاتله وانما المقصود
ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف
الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي

يهدي للتي هي اقوم اي الملة او الحالة او الطريقة ففي
الحذف تخامز لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة
الي حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او
السامع على استماعه ولذا اذا قلت كيف فلان
سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسال عنه اما لانه
يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته
واضجاره المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه
لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي
الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك
هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم
كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم
بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او
اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في
مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع
الاحبا ويجوز ان يكون حيث مستعار للزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج
وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك
من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم

محمد بن

محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد
يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في
قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما
جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار
واعترض للمصنف عليه بانه ان قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة التخصيص
بمعين لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يفهم ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة
سوى ما يدل على المراد وفيه ان مراده فيكون ذكره
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضي اعم من الواجب والمرجح

ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه
المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة
وهو ما وضع ليستعمل في شئ بعينه وحقيقة
التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة
وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي
المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة
وذلك لان الغرض من الاخبار لظاهر هو افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم
كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم
هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام
به اتم اقوى وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود
وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة
تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث
لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السما
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي
بخلاف النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة
تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار

قوله وهو ما وضع ليستعمل في شئ معين اذا المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون
الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية و
غيرها من المضمرات والمبهمات وسائر
المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل
الا في خصوص معينة اذ لا يصح ان يقال
انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره
مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد
المتكلم ووجب ان يكون موضوعة لمفهوم
كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افرادها المعينة
دونه وهذا ما توهمه جماعة والحق ما
افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة
لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا
يلزم كونها مجازا في شئ منها ولا الا
شتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما
توهموه لكانت انا وانت وهذا مجا
زات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما
وضعت لها من المفهومات الكلية بل لا
يصح استعمالها فيها اصلا وهذا يستبعد
جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لا اختلفت
ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة
ولما احتاج مدعي الاستلزام الى التمسك
في ذلك بامثلة نادرة هو سيد قدس سره

... انها اذ هي مبهمة لا يتصل الى معناها ولا يدرى
ان المراد بالذات والخارج باذا وهي ماخوذة من
كلام نجم الائمة وفاضل الامة الرضي الاستراباذي

لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم
المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان
يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي
الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين
اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع
خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا
كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل
في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها
اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب
على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى
غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان
احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه
بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة
الخطاب لما اريد من العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم

متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني
عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ليشعر به
لفظ المفتاح قوله بالعلمية اي تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره
اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
مميزا عما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه
نحو رجل عالم جاني في ذهن السامع ابتداء اي
اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير
الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به
اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب والغائب
واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه بكل واحد
منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم
المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية
فلا باس ان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع
كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول
فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا
والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا
موقوف

موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي
بنفس لفظه بمعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم
بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو
اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص
به وبعد التسليم والتنزل يكون احترازا عن سائر
المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان
اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما
وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما
ذكره بعضهم ان السامع معناه اول زمان ذكره وهو
احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في
سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها
لا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في
الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام
كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه
اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما على
الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم
انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان
مفهوم العلم جزئي فقد سها الى ترى ان قولنا
لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود

قوله ابتداء الخ الظاهر ان المعرف بلام العهد الخارجي كالضمير الغائب في الاحتياج ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فيخرج بهذا القيد كما اشير اليه فيما بعد فالاولى ان يحترز بهذا القيد عنه ايضا فلا يسند اخراجه الى ما بعده كما تعلمه ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احترازا عن خروج العلم المشترك فانه لا يقتضي احضار المسند اليه بعينه في ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضيه ابتداء اي بحسب وضعه فانه بحسب كل واحد من وضعيه يقتضي احضار معناه بعينه واما بحسبهما معا فلا فلو لم يقيد الضابط بقيد الابتداء لخرج عنه الاعلام المشتركة وفيه بحث

قوله حذفت الهمزة قيل حذفها يحتمل ان يكون على غير قياس وذلك التزام الادغام وان يكون على قياس تحقيق الهمزة ويكون التزام الادغام مخالفا للقياس هو سيد

قوله ثم جعل علما قيل جعله علما اما بطريق الوضع ابتداء واما بطريق الغلبة التقديرية في الاسماء التي ان الرحمن من الصفات الغالبة عليه تقديرية وذلك لا ينافي اختصاص اسم الله والرحمن به تعالى فتامله سيد قدس سره

بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما
افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل
الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له
في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او
تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم
او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل
كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدي جهنمي
لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما
يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو
الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي
لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال
من الملزوم الى اللازم الا انما هذا اللزوم بحسب
الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اي العلمي
وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية او من اللازم
الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية
فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في

الشخص

الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان
طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا
لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب
بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما
ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا
المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي
العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند
اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم
عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول
ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا
صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية
هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب
اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار
الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار
اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بوجه

قوله لا يكون من الكناية في شيء لقائل
ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا
بذلك الاسم وملزوما لكونه جهنميا
صار كونه جهنميا مما يفهم من هذا الاسم
فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف قولك
هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى
واذا اريد به ذلك الشخص بعينه ولا
يعد في ذلك فان حاتما اذا اطلق على
مسماه فهم منه كونه جوادا واذا عبر عنه
بهذا الرجل لم يفهم وتوضيحه ان انفها
فهما بهذين الوصفين انما الوصف
في ضمن ما اشتهر به من اطلاق اسمي ابي
لهب وحاتم عليهما فهما من حيث انهما
مدلولا هذين الاسمين معلوما الاشتهار
بهذين الوصفين فجاز ان يكون
كنايتين عنهما ولو كان لهما

فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة فمعناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ثم ندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها موجب لها

يوجب

قوله فقولك لقيت من ضربته الخ اقول فرق بين الموصولة والموصوفة فيهما اشارة المخصصة بواحد بان التخصيص في الاول وضعي دون الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجود علمه بالنسبة الموصوفة لا يقتضي تعيين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة للمفهوم كلي يستعمل في فردياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في مفهومين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصدت به فان احتاج الى المخاطب ابتغيره لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان قصدك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها سيد قدس سره

يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة من الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لا ن كونه في بيتها زيادة تقرير بالمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط

اعباد المسيح يخاف صحبي ٭ ونحن عبيد من خلق المسيحا ٭

فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهورات الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التي الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلولم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ٭

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ٭ واسمت سرح اللحظ حيث اساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه ٭ فاذا عصارة كل ذاك اثام

ديوان ابي العلا المعري

الاية

بر

اساموا

خلاصة

او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبده بن الطبيب
من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان
تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطاهم في هذا الظن ما ليس في قولك
ان القوم الفلاني وعد صاحب المفتاح هذا
البيت مما جعل للايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه
ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا
قلت عند ذلك جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا
خلصاء ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين
المحبة او للايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه
وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من
الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه تنبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب
والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام
ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة

قوله او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه
تقول عملت هذا العمل الخ اقول هذا التوجيه
يقتضي استدراك لفظ البناء وان يقال او
الايماء الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه
مختلفة وطرق متفاوتة وليس بناؤه
اجناس مختلفة بل المراد بايراد المسند اليه
موصولا الى واحد منها فالايماء الى طرز
الخبر وجنسه كما اعترف به حيث قال فان
فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
العقاب فان قلت لعله جعل البناء بمعنى
المبني وجعل اضافته الى الخبر للبيان
على قياس اخلاق ثياب كما ينبني عنه
قوله الى ان الخبر المبني عليه قلت
تعسف وهو ظاهر ومستغنى
عنه لان الخبر وان كان
موصوفا بانه مبني لكن لا
دخل في الايماء فان

اي وسيلة الى التعرض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز
واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
الرفعة بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من
رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان
غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبي
عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو
ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو
ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره
نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت
بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر
ما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المحبة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا
معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايما
وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان
الذي سمك السماء البيت ان الذين ترونهم

قوله ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء
الى ان الخبر المبني عليه الخ قوله ثم فيه
تعريض الخ اقول لا نزاع في كون هذا
الكلام مشتملا على الايماء ذكره وعلى
التعريض بتعظيم شان الخبر
الا ان ذلك الايماء لا مدخل له في افادة

قوله ففيه ايماء الى ان طريق بناء ما ينبي
عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب
هذا صحيح لكن ليس ذلك الايماء
ذريعة الى تعظيم شانه لبقائه على
حاله في قوله تدخر الذين كذبوا شعيبا
بل الذي يستفاد منه تعظيم ويتوسل
به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه
وكذلك اهانة التصنيف مستفادة
من عدم معرفة المصنف الفقه واهانة
الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق
زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة
واما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن
على خاتمته فهو مفقود فيما اذا اخر
الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية
مع ان تلك الامور مستفادة منها ايضا
على حالها ونعلم قطعا ان مستنده
هذه الصور وذريعتها
امر مشترك بين

البيت ففيه ايما من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة
الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا
المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة
قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايما الى وجه بناء
الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان
الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله
ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة
الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان
الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك
ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة
لكن هرب من الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على
هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير
اعتبار الايما فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة
ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي
عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على
التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك
جاء الذي اكرمك او اهانك او سبى اولاده ونهب
امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام

الصالح

قوله والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الخ اقول ان فسر الوجه بما هو علة وسبب
لثبوت الخبر للمسند اليه اشكل الامر في نحو ان
الذي سمك وان التي ضربت وان فسر بما
هو علة وسبب لاستناده اليه وبنائه عليه
ليكون طرده في الكل وكان لفظ البناء واقعا
موقعه فان علة بناء الخبر وربطه بالمسند
قد يكون علة لثبوته له كما في نحو الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان
الاستكبار علة للدخول في نفس الامر وسبب
حامل وعلة باعثة للمتكلم الى اسناده اليهم
وبنائه عليهم وقد تكون معلولة له كما في قوله
ان التي ضربت فان الضرب المذكور حاصل
لزوال المحبة مع انه سبب باعث على ربط زوال
المحبة بها وبنائه عليها وقد يكون غيرهما
مما له نوع ارتباط به اما بالمجانسة كما في قوله
ان الذي سمك السماء فان سمكها وان لم يكن
علة للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه مجانس
اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربط ذلك الخبر به
واما بالمضادة كما في قوله ان الذين ترونهم
اخوانكم فان ظن اخوتهم ليس علة لكون الصريم
شفاء غليلهم ولا معلولا له هو مناف له بحسب
الظاهر وسبب لبنائه عليهم وربطه بهم
ثم ان ذكر علة البناء قد يجعل ذريعة
الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبيه
على الخطا بالاشكال فانه لم يشترط
في البناء تقدم المبني عليه بل جعل بمعنى

[illegible]

الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان
يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل
احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب
له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي
المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا
ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني
بمثلهم هذا الامر للتعجيز لقوله تعالى فاتوا بسورة من
مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي
المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا
وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقرره الوضع
واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما
يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في
علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من

قوله فان اصل اسماء الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة
الائمة الخ والاولى ان يقال الى محسوس مشاهد
فيخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد ما يدرك بسائر
الحواس وهو ما ادرك بالبصر بالفعل ما يدرك بالبصر لكنه
[illegible] فان ذلك الله [illegible]
لبعده او كان به لعدم حضوره [illegible] غير مشاهد نحو
الى ما يستحيل [illegible] او الى محسوس المشاهد بعد
تلك الجنة فلتصييره كالمحسوس [illegible]

قوله فقولوا نصب على المدح او الحال [illegible] اقول [illegible]

قوله وهو زايد على اصل المراد الذي الخ **اقول** فيه بحث لانهم ارادوا بالزيادة على اصل المراد المعنى الزايد على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزايد على معنى لفظ اخر مما يمكن ان يصير في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزايد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا من المعاني الاصلية للالفاظ فان قلت لعله اراد ان لفظة هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب واما ان المتكلم قصد بذكرها بيان قربه فامر خارج عن مفهومه الوضع قلت هذا جار في الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فامر خارج عن مدلوله وضعا وايضا يلزم ان يكون قوله وهو زايد على اصل المراد الى اخره مستدركا في البيان هو سيد قدس سره

حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياً كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه

باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبته فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه هذا حدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على هدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله اولنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب

قوله عند تعقيب المشار اليه باوصاف **قال** الناظر الى قوله الذين يومنون بالغيب وهو المتقون فكما صرح بعد قوله في جملة الايمان بالغيب

قوله ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها الخ **اقول** وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تميز بتلك الاوصاف تميزا تاما فصار كانه مشاهد نحو اسم الاشارة الى الموصوف من حيث هو موصوف كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى فيكون ...

الى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الي ما سبق حكاية في قول رب انى نذرت لك ما في
بطنى محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة
بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب
به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد
تكون للاشارة الي الحاضر كما في وصف المنادي
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او
للاشارة الي نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير
اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل
خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع
مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي
المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وجزئيات من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على
ان ليس القصد الي نفس الحقيقة من حيث هي
هي بل من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل

بعضها

لام العهد

الوجود لا
من حيث

بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق
على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة
فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
فالفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة
ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه
واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة
والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا
فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذا بالنظر الي القرينة سواء وبالنظر الي انفسهما
مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى
كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطر

قوله فاسد موضوع الواحد من
احاد جنسه الخ اقول الفرق بين
اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره
منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب
في شرح المفصل وانما يستقيم على
ما قوله من يجعل اسم الجنس مو
ضوعا للوحدة الماهية مع وحدة
لا بعينها وتسمى فردا منتشرا واما
من يجعله موضوعا للماهية من حيث
هي هي فعنده كل من اسم الجنس
وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في
الذهن وانما افترقا من حيث ان
علم الجنس يدل بجوهره على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب
مفهومة عنده كما ان الاعلام الشخصية
يدل بجوهرها على كون الاشخاص
معهودة له واما اسم الجنس فلا
يدل على ذلك بجوهره بل بالالة
ان كانت هو سيد قدس سره

الي الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا
ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود
الضمير في قوله وقد ياتي الي المعرف بلام الحقيقة
اولي من عوده الي مطلق المعرف باللام كما يشعر
به لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى
كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل
الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وقوله
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنسا والولدان لان
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء
بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في
المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان
الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر
صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت
فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة
اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على
واحد نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا
مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم
يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة

في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت
به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الي الحقيقة الاستغراق
نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الي الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع
بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والي هذا
ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على

نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة و[نحوه]
علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو
العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد
وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا
خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من
حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف
العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه
عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في
المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم
باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى
غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء
ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان
حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب

قوله وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد

وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف
انما هو في اسم الفاعل او المفعول بمعنى الحدوث
لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل
وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
لانهم يقولون نحو المومن والكافر والصايغ والحايك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا
وكلام المفتاح والكشاف يفصح عن ذلك في غير
موضع ولو سلم فالمراد ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين
ياتونك الا زيدا واضرب القايمين الا عمروا وهذا
ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه
يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة
ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا
رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان

فيه بالامالة وعهد بها كما في جوهر الجنس فان
اذا دخلت اللام على اسم الجنس فهو اما ان كان
يشار بها الى الحقيقة معينة منه فردا او جمعا او
افرادا منه كونه تحقيقا او تقديرا او يشار بها الى
لام العهد الخارجي اما ان يقصد الجنس
نفسه وح اما كما في التعريفات ونحو قولنا
الجنس من حيث هو وتسمى لام الحقيقة
الرجل خير من المراة واما ان يقصد الجنس من
حيث هو موجود في ضمن الافراد بقرينة
والطبيعة الاحكام الجارية عليه الثابتة له في
ضمنها اما في جميعها كما في المقام الخطابي
وهو الاستغراق او في بعضها وهو
المعهود الذهني فان قلت هلا العهد
الخارجي كالذهني والاستغراق او في
بعضها راجعا الى الجنس قلت لان
معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء

دون لا رجال فانه لا تصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص
في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي
والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو
ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم
الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم
الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت
نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة
نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز لا من رجل او لا
رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب
الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح
يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه ولقائل ان يقول
لو سلم كون المفرد استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
الاستغراقي يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر
الائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به
ائمة التفسير في كل ما وقع في التفسير التنزيل من
هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم
الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله

يحب

يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما
الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح
بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين
مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني
كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الوا
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد آخر من الجموع والتقدير
ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت
الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال
باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في
قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع
العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن الجموع بوهن البعض
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد
وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في

في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس
الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد
قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني
لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه
الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي
بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو
جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو والبعض
بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع
المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم
الاصول والنحو وكلامه في الكشاف مشحون به ايضا
حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من العالمين وفي قوله تعالى ولا

تكن

ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط
وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما
يسمى بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا
العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول
والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده
ان المفردات كان اشمل لكنه قصد فقصد هنا
الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد
شمول الاجناس وذلك انه اذا لم يكن الجمع مفيدا
تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين
العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل
هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل
جنس على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل
وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل
واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الا
ويشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع
في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب

قوله لان هذه التفرقة الخ اقول لان الجمع
يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفرده
وهذا هو المراد في قيد الجنسية
المعتبرة في تعريف الجمع وان لم تكن الا
افراد ماهيات مختلفة او امور
متفقة فلا اعتبار به اصلا فكان الجمع
والمفرد استغراق حكما ولان الآحاد
المتفقة كذلك يتناولان المختلفة
[illegible]

ولجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه
لا الي الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في
الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في
جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو
قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
بانه اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان
الجنس كلها لم يخرج منه شي فاما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا
كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع
المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها
لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد انه
مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا
المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار
كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول
الي الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الي جوابه بقوله
ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف

الدال

الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلا
على التعدد وانما امتنع في وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه
بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من
اشيا كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف
مجموع الاجزا لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف
المسند اليه بالاضافة الي شي من المعارف لانها
اخصر طريق الي احضار المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في
السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه
جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد والبيت
من غير معناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب

قوله ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الا
فراد يريد ان الاستغراق المنافي لافراد
الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع
اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية
اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه
لان افراد الاسم يقتضي اعتبار الفردية
مع الجنس فان يكن هناك امر اخر يقتضي
على ما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة
وان وجد ما يقتضي اعتبار ما هو ازيد
كاداة الاستغراق عمل مقتضاه ولم يكن
منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار
الفردية ولا يمنع منه اعتبار فردية
اخرى ولا يذهب عليك ان الجواب
الاول هو المناسب لنحو لا رجل في
الدار وان الثاني هو المناسب لنحو ليس
رجل فيها هو سيد قدس سره
ولفظه

تعظيما صح

اولتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما
كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة
ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما
اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرها
اولتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حضر
او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما
نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد تكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق
اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض
على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد
فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب نحو حضر
اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام
او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا
مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا
الوالد او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم
الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازا
وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص

نحو

نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى
الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
وتعميما كقولهم تدلك على خزامي الارض النفحة من
ريحتها يعني على جنس الخزامي وذلك لان الاسم
المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان
القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى
ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجيء ان شاء الله
تعالى فاما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد
الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد
الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع لتغطية
من التغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء
التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين
الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
والتعظيم ادل عليه واو في بتاديته او التعظيم او
التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او
انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول
ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل
امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف
اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير
كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو

قوله او لانه لا طريق الخ فيه نظر لان
النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة
للمخاطب ايضا وهو اشارة الى نسبة
خبرية فامكن الاحضار بطريق المو
صولية فيقال الذي هو غلام لزيد
بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى
هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك
مع انه مذكور في المفتاح حفيد

ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير
ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في
المعدودات والموزونات والمشتبهات بهما وكذا
التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد
جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد
كذبت رسل اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير
وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجي للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا
فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان
وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم
علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا
او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سيمت منقصة
يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا
عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل
صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم
نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها
اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او
من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان
اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة
التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما
يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير

المستفاد

المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من
العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما
يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل
او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة
العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم
لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ولان العفو
من الكريم الحليم اشد ومن تنكيره غير اي غير المسند
اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة
من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من
4 انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع
النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب
وصح انه تنكير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان
م الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام
للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة
من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق
التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه
تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او
ماء مخصوص خلق الله تعالى كل دابة منه وتعسفه
ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال
لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير

قوله ومما يحتمل التعظيم الخ ان حمل على
التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما
لما هو مرتكب له بانه يقتضي استحقاق
عذاب عظيم فيكون ابلغ في الزجر
وان حمل على التقليل كان اظهارا
لمزيد شفقته عليه وقوله ثم ان
يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في
قبول النصيحة فلكل منهما يناسب المقام
من وجه هو سيد

قوله اي كل فرد من افراد الدواب من
نطفة معينة او كل نوع من نوع لم
يلتفت الى ان كل فرد من افراد الدواب
مخلوق من نوع النطفة مختص بذلك
الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد
جدا واما عكسه اعني خلق كل نوع من
الدواب من شخص من الماء
[illegible] هو سيد

قوله بل قصد صاحب المفتاح [illegible]

المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو
ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا
للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في
كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل
الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو
ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة
الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم
والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثل قول
الشاعر وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره
الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان
قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره
من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير
الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم
التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة

مجهولة

مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله
فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر
اي بعدد نزر من خيولك وفرسانك ومن يسير من
فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما ان التنكير
في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح
بالبعض كقوله ورفع بعضهم درجات اراد محمدا
صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلائه قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض
النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل
نحو لي في هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي
اي وصف المسند اليه اخر المصنف رحمه الله
ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما
هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدم
السكاكي على التنكير جريا على ما هو نظر الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما
يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم
من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباره
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب
ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال
منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي المسند اليه

كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف
قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف
لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في
مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها
النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا
الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى
جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد
رأى وقد سمعا الالمعي والیلمعی الذكي المتوقد وهو
اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او
بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظن
الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن
الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد
عليه ومثله في التنكير قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع
سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند
مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم
تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة في
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت

ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف
اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما
بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف واشترط
هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تأكيدا اذا
كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو
امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم حيث وصف طائر ودابة بما هو من خواص
الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون
الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه
وصفين مذكورين مثل امس الدابر واعلم ان
الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف
لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من
الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي بناه
التنكير وينبغي ان يكون هذا مرادا من قال ان
الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم

عبارة م
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر
او الرجل التاجر عندنا فانه كان
يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته
رفعت الاحتمال م

قوله ومنه قوله تعالى الخ قال في الكشاف فان قلت
هلا قيل وما من دابة ولا طائر الا امم امثالكم
وما معنى زيادة قوله في الارض ويطير بجناحيه
قلت ...

ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب
عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يجي به ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة
فيجب كونها صفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
فان قيل قد ذكر صاحب المفتاح والكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير
اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من
قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهي
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في
تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشا انما هو
نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم
بالله ونحو ذلك وهذا كان الشرطية خبرية بخلاف
الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان
وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة
معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان
سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس ثم قال وانما جاءت النار هنا
معرفة

معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة
التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا
بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والخطاب في سورة التحريم للمومنين وهم قد علموا
ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون
لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة
واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي
تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا
ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا
ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او حمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله
على دفع التجوز او السهو لكن فرق بين القصد
الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر
دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما
يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد مجرد تقرير
الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو
لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد

قوله قلنا يمكن ان يقال الخ اقول قد يقال
ان العلامة تصدى لبيان وجه تنكير
النار في احدى الايتين وتعريفها في
الاخرى كما دل عليه قوله وانما جاءت
نكرة وبين ذلك بان الاية في سورة التحريم
نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا
موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في
سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا
وانما يتبادر من هذه العبارة ان النار
الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم
نكرة لانهم لم يعرفوها فحقها التنكير
ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم
عرفوها من هناك فحقها التعريف فان
حمل كلامه على ذلك ظهر ما تصدى لبيانه
ولزم ان لا يجب عنده كون الصفة معلومة
التحقق عند المخاطب وان اول بما
ذكر في الشرح فات غرضه لان المخاطب في
سورة التحريم لما كان عالما بالنار الموصوفة
بسماع من النبي عليه كان المخاطب في سورة
البقرة عالما بها الاية فلم يكن [illegible] في الاولى
او عرفت في الثانية فان وجه تعقيد
التهويل في التنكير وقصد التنويه في
التعريف وكل منهما يناسب مقامه كان
توجيها اخر لا بيانا لكلام الكشاف ودفعا
لما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب
المعرفة هو [illegible] فتدبر

الصناعي بل لمجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه
يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد
لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الجزئي الى
تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت
تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي
لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند اليه
ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل
هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان
قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا
المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس
في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب
الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل
كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على
السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان
ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا غيري

غلط

فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح
او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلمانه او لدفع السهو نحو جاءني زيد زيد
لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل
السهو ولا يرتفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو
ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم
كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا
انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا
دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد
على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول والا
لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله

قوله ولا يدفع هذا التوهم الخ فانه اذا قال جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه وتلفظ بزيد مكان عمرو
هو سيد

قوله لئلا يتوهم الخ اقول اي اطلقت القوم واردت به عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع عدم الشمول في لفظ القوم
هو سيد

قوله او انك جعلت الخ اقول وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضادهم ورضى كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل لكن توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى الكلهم بما ذكرناه فالظاهر ان في الكلام مجازا في الاسناد وفي كون التاكيد بكل واخواته دفع لتوهم هذا المجاز بحيث فانك اذا قلت جاءني

لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه بوجيه من اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا
بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره و مجوزا فيه انتهى كلامه
واما نحو جائني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع
توهم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم
الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي
احدهما والاخر محرض باعث واحدا منهما اسناد
اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان
الجائي رسولان لهما او نفس احدهما و رسول الاخر
فلا يقال لدفع جاء الرجلان كلاهما بل انفسهما
او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر
محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم
كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وفايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح
كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا

لعاد

لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفايدته وان كان
البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة
وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه
من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا
يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما
ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير ان
الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما
مختصا بها وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف
نحو جائني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان
الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح
الصفة المشتبهة وفيه اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده
السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من
هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام
السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي
لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير
وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح
والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في

بانه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار

قوله وان كان البيان حاصلا بدونه وذلك
لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم
فليس هناك ابهام محقق يحتاج الى
عطف بيان هو سيد

قوله ان يسموا الخ **اقول** يريد ان عطف
البيان ههنا جعل هذه الدعوة سمة
لازمة لهم بحيث لا مجال ان يتوهم كونها
في حق غيرهم وذلك انه لو تقدر اشتباه
اما في اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم
واما في جواز اطلاق اسمهم على غيرهم
لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو
والعناد كثمود ولذلك قيل عاد الاولى
لاندفع ذلك الاشتباه بعطف البيان
فعطف البيان ههنا لدفع الايهام
التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا
له عن شائبة توهم غيره فلذلك صارت
الدعوة لهم امرا محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه هو سيد

كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى
الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية
وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض
المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين
من الالهة لا عن اتخاذ جنس الالهة وفي الثاني اثبات
الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين
باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا
وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال
الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين
على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة
على ان المعنى منهما والذي يساق له الحديث هو
العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي
يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما
يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما
وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي
ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل
قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي
للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في
الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل
على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في

بيان والتفسير

باب

باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما
للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين
واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان
القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث
على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه يتبين ان
لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه
تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن
الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل
ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد
جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الاخر
اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه
لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف
على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او
تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد ذكر ليدل على
هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر
كالتخصيص والتاكيد وغيرها فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة

صح

ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان
الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه
التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان
السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال العلامة اما
انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه نظر لانه لا نسلم ان البدل يجب قيامه مقام
المبدل منه الا يرى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا
جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى
انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن
اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال
منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند
هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث جعلوه
الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك
فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل
وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان
كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم
في بدل البعض وهو الذي ذاته بعض من ذات
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو الهندي اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل

دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما
صدق عليه الهندي وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه
ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا
له نوعا ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا
يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة
التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا
من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة
البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة
فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التوكيد
فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير
في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرار قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم
فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرار
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار
ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور
اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان

قوله فكان الاحسن الخ اقول الفعل بان ذكرهما معا احسن منه ارادبه ان لكلام حسن واحسن العبارة وهوان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح المبدل في التمثيل بدل الاشتمال واردفه ببدل البعض واخر منهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل الكل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك منه بدل الاشتمال فليحفظ

فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة تقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وبعده عمرو بيوم او سنة ومثال ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم

حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذلك الاثبات وعلة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الاولي والمقصود من الكلام

العيم

التقيد

وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء
زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون
العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت
ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد
ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك زيد او بعد عمرو
مدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند
اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل
فالشارب فالقائم اذا كان الموصوف واحدا
قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه
لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم
فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم
يذكره المصنف هنا لكونه مثالا في الرد الى
الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع
والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد
لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجيء

عمرو قبل

بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا
لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع
في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف
الحكم من محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن
المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان
يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو
يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا
نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد
قطعا فاما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن
المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو
مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء
الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور
عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يشعر كلامه في
بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق

قوله وهذا صريح الخ الا ان هذا الاعتقاد
انما يحصل له بعد نفي المتكلم المجيء عن
زيد لا قبله لان توهمه ان عمرا ايضا
لم يجيء بما نشا من نفي المجيء عن زيد
لملابسة تزيله وعلى هذا لا يبعد ان
يقال لكن ههنا لقصر الافراد وقطع الشركة
بينهما في عدم المجيء الا ان الظاهر ان
المتكلم انما قصد هذا القصر بعد توهم
المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما
لا في صدر كلامه هو سيد

قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ **اقول** ليس
في الكتب المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما
يوهمه سوى انه حكم في نحو قولك جاءني
زيد عمرو بان الاخبار عن مجيء زيد وقع
غلطا وسبق لسان ولم تكن انت بصدد
الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو
واثبت المجيء له وجعلت زيدا في حكم
المسكوت عنه فاحكمه عنه الى تابعه
وقد صرح بهذا المعنى شارحوا كلامه
هو سيد

قوله وقيل الخ **اقول** قال بذلك ابن مالك
حيث زعم ان بل بعد النفي كلكن بعده
ويفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيء
زيد محقق هناك كما في قولك ما جاءني زيد
لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال
يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن
زيد ويحتمل نفي المجيء عن عمرو وعلى
قياس الاثبات هو سيد

الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاء عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او الابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال

المسند اليه

قوله واما على مذهب الجمهود الخ اقول وذلك ان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يعرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلم ويقال الحكم هو المجيء من حيث يعتبر نسبة المجيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني ابثاتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجيء منفي عن التبوع ثابت للتابع ولا وجود للصرف على قوله ...

[illegible]

المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فايدته راجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك

[illegible]

ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل
عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت
صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروها بصورتهم الحقيقية
فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا
ان المعنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاه عدم التدرب في هذا الفن
وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا
اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ
في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل
عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان
يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء
ذلك وطريقته طريفة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه
واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا
معنى

معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح في
هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو
زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل
التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله
هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي
لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام
اي الموت اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي
تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر
على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم
وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر
والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه

تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخره تارة
فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من
الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب
الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على
الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف منه
معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا
اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال
اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي
للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه
ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي عن تقديم
المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا
كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما يجي
تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان
في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام

تطويل

تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشي بعد
التشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي
العلا المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور والذي
لبس بنفساني في ان ابدان الاموات كيف تحيى من
الرفات كذا في ضرام السقط وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادي
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا
تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد
ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى
ولا الققنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب
السياق واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاول
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك
واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ
واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل
في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره
نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان
المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على
الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل
عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في

الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس
الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار
والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا واراد
بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب
مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح
ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
يدل عليه المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة
تخصيص كقوله ﴿متى تهزز بني قطن تجدهم ** سيوفا في عواتقهم خفوف
جلوس في مجالسهم رزانا ** وان ضيف الم فهم خفوف﴾
والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف
هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض
ايضا بان التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون
الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك
والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاهف
بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح
ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا

بعزيز

بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انت بطارد الذين
امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب
للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا
الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين وهذا سهو لكون في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر
اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد
التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي عليه اي قصر الخبر الفعلي
عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم
يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان
الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي
حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي
بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا
قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم
يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي
كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة

قوله نحو ما انا قلت هذا الخ اقول التقديم
في هذا المثال لما افاد نفي الفعل عن المذكور
اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن
مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص
غيره به وتلخيصه ان النزاع اذا وقع
في فعل واريد تخصيصه بذلك التخصيص
مشتمل على اثبات ونفي فربما يصرح
بالاثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقولك
انا سعيت في حاجتك وربما يعكس كقولك
ما انا قلت هذا وربما يصرح بهما معا بناء
على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير
يكون تخصيص الفعل بما
اثبت له لا بما نفي

الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او
انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم وبهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن
المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قابلية
هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري
نفي قابلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند
قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه ويقال ما قلت
انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان
التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك انت
قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا
الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه
وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال
بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري.
فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان
يكون انسان غير المتكلم قد راي كل احد لانه قد نفي
عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان
يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال
المصنف لان المنفي هو الروية الواقع على كل واحد
من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور

وفيه نظر

وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الروية الواقع على
كل واحد من الناس بل الروية الواقع على فرد من
افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب
الجزي لان نفي الروية الواقع على كل احد لا ينافي اثبات
الروية الواقع على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله
كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رايت كل احد واعتذر بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ايمة اللغة من ان احدا
اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا
ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب
فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل
بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير
الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله
وكما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في
قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة
من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على
انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض
وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة
لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمونث وقيل هو مبني على

ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات
واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا
رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما
فاسدان لان هذا الامتناع جارٍ في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير
ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا
يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون
احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله قل هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون
المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي ح هو الرؤية
الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على
كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما
انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان
لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق
على الغير انه لم يرَ احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي
ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى
احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال
السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيجوز ان الرؤية
الواقعة على كل احد منفية وبه يتم ما ذكره المصنف

لانا

لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع
ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور
وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل
العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما
انا رايت احدا لكان عاما لوقوعه في سياق
النفي [illegible] طبعة المخاطب نعاما كذلك
وهو انك رايت [illegible] ولم يرد الخطا
في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو
حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا
بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا
في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل
هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من
الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا
لم يرَ احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا
في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت
وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم
رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا
وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه هي

الكلمات لدايره في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربه
ومتساوها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي
عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في ما انا
قلت كذا مثله في انا ما قلت كذا وليس هذا اول
قارورة كسرت في الاسلام ... محصول كلامه
انه اذا قدم المسند اليه على نفي نكرة على ما يلي النفي جميعا
فحكمه مختصه لفظ احد فانه تقوي وتارة للتخصيص
قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي وبينه
في المثبت فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم
يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان
قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي
سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو
قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه
الشارح العلامه انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك
او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان
خاصا فخاص وقال الشيخ اذا قلت ما انا قلت

كنت

كنت نفيت ان تكون القايل لهذا القول وكانت
المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون
المنفي عاما وكان خلفا من القول ان يقول ما انا
قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت
احدا من الناس لاقتضايه ان يكون انسان قد
قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراي
كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه
فانما [illegible] تخاطب ان هناك انسانا لم يقل
شعرا قط ... لم يأكل اليوم شيئا اولم ير احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد وان
تقول له انا ما قلت شعرا انا ما اكلت اليوم شيئا
انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى
صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس
لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق في
هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قال شعرا
واكل شيئا وراي احدا ولا يصح في هذا المقام ان
يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا
رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكره في المنفي من العموم
والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على
من اصاب في نفي الفعل واخطا في من نفي الفعل

الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة للمذكور
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور
مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده
او بمشاركة الغير والحاصل ان المسند اليه اذا فصل
بين حرف النفي والفعل يستعمل فيما اذا كان المخاطب
معتقدا المثبت فاذا كان مقدما عليهما يستعمل فيما
اذا كان المخاطب معتقدا للمنفي فلينحي تارة للتما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان
غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى
منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما
تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت
زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان
لا يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما
ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاءه حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه
وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان حرف النفي
بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا

مخطئا

مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي
ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان الضرب
الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا
فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع
على غير زيد وانت قررته ونفيت ان يكون فاعله
فلا يكون زيد ... ولا لغيرك ايضا وهذا
تحقيق ... في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي فقط ... المعين ثم الاستثناء في
اثبات منه لنفسه يعني ذلك الفعل فيتناقض لا
ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى الضرب
معين وحينئذ يكون الضرب محمولا على افراد غير
زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق الى هنا كلامه
لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احد
على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة
في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته
لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب
الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد
مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو الضرب
الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا
لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم
نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا
احق بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه

قوله وعندي ان قولهم اقول قد توهم بهذا الكلام التوجيه الذي تصلق
به امنعا وزاد الى كر القادورة ان يقالح لانسلم ان نفي الرواية في قولك
ما انا رايت احدا عام لكل احد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا
ولا تعلق به بالفعل والمفعول ويكون الكلام والان المتكلم ليس فاعلا
الرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون انسان قد راى احدا لانه قيل
لست الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه هو سيد قدس سره

الي الفعل اصلا بل الي ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى
منه زيد فالاستثنا انما هو من الاثبات دون النفي
فلا يكون من انتقاض النفي في شي كما اذا قلت
لست الذي ضرب الا زيدا فكانما اعتقدت انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت
ان تكون انت ذلك [illegible] ثم ان ما ذكره
المصنف ليس بمخالف [illegible]
اثرها في قولنا ما انت [illegible] في سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز
ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا محال ولا عطف على
ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف
النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او
معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا
يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن
قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت
فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار
بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم
انفراد غيره اي المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
او زعم به مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو
انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي

في

في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب
وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا
وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد
دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك
بمشاركة الغير [illegible] به صريحا ومطابقة على دفع
الاول بنحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون
العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع
دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان
تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء
الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوية
تكرر الاسناد كما نذكر في باب كون المسند جملة ولذا
اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت
ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي
وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع
عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه يحل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه
اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت
مع انه فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد
المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب
نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على

لنفي

على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره
ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه
الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه
ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت
انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى
بل يفيد صدور الفعل من المتكلم نفسه من غير
تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند
السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطا منه
في فاعله فتقصد ازالة الخطا بل اذا قلته اي المثال الاخير
ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك
غير مشوب بسهو او تجوز او نسيان اي في الفاعل
وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام
في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد
في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما
لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال
انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في
حاجتك ليفيد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب
تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتدا

لافادة

قوله لا غيره الخ اورده في تفسير معنى لا تكون كلمة لا غيره وبين المراد بها دفعا لتوهم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت ههنا التاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم فيندفع يعني ان لا غيره متعلق بالحكم بعدم الكذب اي لا غيره الى الضمير وقع قصدا لا سهوا اي اسناده هذا دفع التجوز والسهو والنسيان لا مبنيا على انسان حقيقة لا مؤولا او مصحوبا بالتاكيد وليس هناك حصر اصلا نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افاد تخصصا لكنه بهذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا تكذب انت هو سيد

قوله والشارح العلامة الخ اقول وذلك لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر منه فانه لم تعرف فائدة كان سهوا على ما يقتضيه كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم تعرف وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به معنى اخر لازما لذلك المعنى كان تجوزا واعلم ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلته ابتداء راجعا الى المثالين بتاويل المذكور او المقول وجعل قوله غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح من غير ارتكاب ولهذا قال في تفسيره صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان والغفلة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخير هي التي اوقعته في هذه الورطة وقد تعرض لبيان حال انا سعيت في حاجتك في الابتداء وسكت عن بيان حال سعيت في حاجتك او سعيت

لافادة وجود السعي ولا في الابتدا انا سعيت في حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل
لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود
السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف
انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني
فلان كذا اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتدا
بل عند خطا المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة
الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد
نسبه الى الغير تساهلا كان تجوزا والا كان سهوا
او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من
المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى
والنتيجة تنبئ عن المقدمة هذا الذي ذكره من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد
التقديم او البنا على المنكر تخصيص الجنس او الواحد
به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد
قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم
يقع القصد على احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر
بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ
واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا

بهذا الكلام ان فردا اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل
هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة
فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال
ولم يدر انه ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان
ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه لا يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى
ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر
بالفرق بين البنا على المنكر والبنا على المعرف بل اشار
في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البنا على المنكر
ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد الجنس
او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند
تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي
على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ
على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف ان كان الاسم
نكرة فهو ايضا كالمعرف للتخصيص قطعا وظاهر
كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه
قايل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ

والله يستهزئ بهم واشباله مما المسند اليه مظهر معرف
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع كما سيجي وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص
والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم
بين المضمر [illegible] فاذا قدر جاءني فكلام زيد عرف محمول
على الاستئناف لا محالة واذا [illegible] فقطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك
فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف
والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر
ان اصله قمت انا فيكون فاعلا في المعنى وان كان
في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر
عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر
في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم

لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون
نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي
مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا
الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
ليكون فاعلا معنويا فقدمه [illegible] هذا معنى
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا
النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا
بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من
هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
سواه اي سوى تقدير كونه موخرا في الاصل على
انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز
وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا
يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف
ثم قال وشرطه اي شرط المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر اي معناه
رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص

اي التخصيص م

جعل صح

اما

اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا
فظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد
فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه
لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر لا شران
وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع
بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من
التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير
للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا يحتاج جعله نكرة مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد
صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتفظيع للتحصيل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما
هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها
ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف

واحد م

لصحة وقوعهما مبتدا ولا مدخل لهذا الابان يقال انه
اشترط اعتبار التقديم والتاخير لافادة التقديم الحصر
والحصر هنا ليس يستفاد من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم
عما عداه فقولنا رجل طويل معناه لا قصير من غير
تقدير كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في
معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على
حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
فلا امتناع في تقديمهما وانما كان فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا
واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا
اعتبار محض منا فكما تعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في
زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه

حال

حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله ع
بنيت بها قبل المحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر •
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك
ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة شعر
لو كان يشكي الى الاموات ما • لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد •
ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه • قبر بسنجار او قبر على قهد •
فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في
قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند التخصيص ليس
مبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة
فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم
التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات ت
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني بهما اخوك
احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع
هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو
التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا
كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به
يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة
قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه
وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل
ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو

الكمد

سجادو فهد مواضع

والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة
الشعر بشرط ان لا يتقدم عليه العامل واما تقديم
التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل
جميعا فلم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعني رجل جاءني لولا تقدير التقديم
لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم
كما ذكره اي السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل
وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما
يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال
انما يرتكب ذلك الوجه عند المنكر لفوات شرط المبتدا
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره
والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا مندوحة عنه
بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يتخصص بالوصف
يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر
التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد
التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف
المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى
لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا
قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي

اهو

اهو من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه
اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى
الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان
لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة
في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير
وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع
انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة تغيره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا
ويظن انه اسم منصوب على انه اسم مفعول معه
اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما
المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة
الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون او
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع
الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك
لكونه فيها فعلا عدل به الي صورة الاسم كراهة دخول
ما هو في صورة التعريف على صريح الفعل ولا عومل
قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث
اعرب نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

عدم م

منصوب على انه م

قوله المقاربة الخ اقول لو قيل احدهما ثبوت التقوي لكان اظهر لان المقاربة كالتقرب في الاشتمال على الامرين هو سيد

قوله ولا يخفى ما فيه الخ لعل هذا القائل انما تعسف في توجيه اللفظ رعاية لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضمين الضمير وحده لا يصير علة للقرب ثم الخبر وان ادى هذا المعنى لكنه نبه باتحاد النعت على ان تضمين الضمير هو الاصل في العلة وشبهه بالخالي تتمة له كما ان ثبوت التقوي هو الاصل في المعلول وعدم كماله تتمة له فاستوى الاصل بالاصل والفرع الى الفرع هو سيد

ضح

د

صح لام

والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي
عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل
قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان
قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قايم من
زيد قايم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد
قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى
الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في
المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المصنف
معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر
مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا
حاصل لهذا الكلام ومما يري تقديمه على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا
تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس
ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية
عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف
اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من

كان

كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا
لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف
اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه
اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ينسب للمخاطب
ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم
به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد
الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا
شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم
سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل
الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك
لا يوجد وقوله غيري جنا وانا المعاقب فيكم
فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم
عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك
وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل
وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او
الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشا
من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب
اي ضربا لم ينشا من ذنب كما ان قولك غيري
فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل

فيه غيرها على سبيل الكناية ويلتزم فيه من اي لفظة مع
فلبتنبه له لكونه اي يري تقديمه كاللازم لكون
التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين
لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجي والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغ
وقوله يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلايل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يري كالامر اللازم لم يقع
الاستعمال على خلافه اصلا قطعا قال الشيخ
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد
بهما هذا المعنى وتري هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك
رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت
الطبع يابي ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي
التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من
افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم
فانه يفيد نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد

لا

الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم
النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن ~~كل فرد~~ جملة الافراد
لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظة كل
لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا
قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير
مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد
اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض
ما ذكرنا لانه اقوي لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القايل يتمسك في اصل الدعوي بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا
فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما
في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة
المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت
للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق
بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا
صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة

الجزئية اعم منها الصدقهما عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع بمعنى لم يقم بعض الانسان بمعنى
انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي الصدق القيام عما صدق عليه الانسان اعم من
ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق
انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس
اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل
فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيا عن بعض من
الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن
البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان
تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل
فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لا للتاكيد المعنى الاول

واما

واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية النفي تخلو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال
في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة
الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض
وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة
الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما
كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم
هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار
اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة
كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة
كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي
تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في
الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في
سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع
الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم
يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا

عن كل فرد صح

قوله وانما قال في الاول المستلزمة وهنا
المقتضية الخ اقول العبارة الواضحة
ان يقال كان مفهوم السالبة الجزئية
صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد
وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد
ولكنه مستلزمة لان يحتمل الخ والاقرب
ان يجعل عطفا على اخرت سيد

فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن
افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت
الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل
زايد انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد ايضا تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان
لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما
اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك
اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي
الى كل لان انسانا قد صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا
مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم
كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر
ليكون كل لتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا

بان

بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى
منع آخر على تقدير ان يكون التاكيد هذا فقال معنى صح
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان اذا افادة النفي عن كل فرد فقد افاده النفي
عن الجملة فاذا حملت كل على التا اي على افادة النفي
عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل
تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا
تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا
للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حمل يكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل
على النفي عن الجملة كيلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة
الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان
بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما انه
يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط

فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سوآء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما
بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن
بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول
فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد د
على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا
المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل بل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل واحد من افراد من افراد الموضوع لا يقال
سميتموها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب
القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد
اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع لا يقال سلما اي
لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراده
الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على

كل افراد

كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم
يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة
واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه بين
فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا
البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور
الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما
بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات
وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع ٤
نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما
انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما او
ادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في
لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل
تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان
كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
سوآء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسوآء كان
الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل
نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على
اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي
اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما

واما ان يكون لتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى
او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا
من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي
شامل لو قوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه
عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد
كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة
المذكورة اولا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان
خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول
المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام
لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل
المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا لان مرتبة المعمول
التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على
اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت
على اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل
في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت
على اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا نحو ما جاءني
القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان
كلا اصل فيه او مفعوله كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل

الدراهم

الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم
لم آخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي
بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولكن على ما
بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو
ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو
ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت
الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف
الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم
يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض
من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر
جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت
كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها
والعامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ
كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما
اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض
متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا
وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث

يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا
نجزم حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله
تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان
هذا الحكم اكثري لا كلي وإلا اي وان لم يكن داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع
معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه
كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة
بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل
فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف
المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم
اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السوال بام هو احد الامرين لطلب التعيين بعد
ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه
اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة
له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع لانه لم يعتقد بينهما صح
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا
لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل
ذلك

ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان
ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما والقصر والنسيان
لا ينافيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي
لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه
فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير
ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل منها ههنا ما يكسر له وزنا
وسياق كلامه انه لم يات بشيء عليه هذه المراة فلو مما ادعته صح
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت
الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول
جاني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره
بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا
ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر
جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان يقول
كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا
وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم
يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل

تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها
افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه
ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها
او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل
فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك
يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال
الامران كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي
ذكره من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال
وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى
الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع
المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم
باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام
ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو
للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة
والتزم تفسيره منكره ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير
بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام

والاجمال

والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما
يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو
من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل
المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم
رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان
يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما
رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات
الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب
بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون
ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او
لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم
التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص
في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار تمييزه بالنكرة
وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم
الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا
او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو
او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
فيه خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا
الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو

نحو هي هند مليحة و فانها لا تعمى الابصار قصدا
الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم
يسمع هي الامير بني عرفة وهي زيد عالم وان كان
القياس يقتضي جوازه ها انما لم يتعرض المصنف
لنحو قولهم ربه رجلا وربها قصة وربه رجلا
وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من
المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر
ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجي على عقبه
في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس
عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن
المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل
بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في
القلب محل ومكانة لا تكون لما يحصل بسهولة
ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم
هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو
مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه
قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك
نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه

معنى

[illegible]

معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في
باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم
بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع
المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اي القران او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار
متعقلا للاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن
لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام نطاق
رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل
هو وصف العاقل الاول يعني كامل العقل متناه
فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية
اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا
كافرا نافيا للصانع قايلا لو كان له وجود لما كانت الامر
كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام
المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل
الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية
المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى

تمامه ومن النجوم قلائد ونطاق

المتقن من نحر العلم اتقنه صح

السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له
تلك الصفة العجيبه والحكم البديع وقد يقال ان الحكم
البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه
ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي
ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على
كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما يقال
اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس
او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي
على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو
فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما
بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم
يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد
الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في
الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله

الصمد

الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من
غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل
اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما
نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال
الروع في ضمير السامع مع وتربية المهابة او تقوية داعي
المامور الى ما يكون داعيا الى امره بشي الامتثال والاتيان
به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية
قول الخلفاء امير المومنين يامرك بكذا مكان انا امرك
وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا
عزمت بعد المشاورة فتوكل على الله حيث لم يقل علي
لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم
الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة
الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب
العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا
مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك
اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في
لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في
قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يومن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي

الى صو

قوله وادخال الروع الخ لم يدخل بينهما
حرف العناد لانهما متغايران فان الاول
ادخال الخوف ابتداء والثاني استزادة
الخوف الحاصل وتاكيد

ووضوح الراي صو

قوله حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان
يكون العاصي بدلا الخ اقول هذا مبني على
مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر
من ضمير المتكلم او المخاطب بدل الكل
نحو السكين ... واستدل بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم
على ان الذين خسروا ...

ليتمكن من اجراء الصفات المذكوره عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله وهو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفه
وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني
نقل الكلام من الحكاية الي الغيبه غير مختص بالمسند
اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون
عن الحكاية الي الغيبه ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل
ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الي الغيبه غير مختص
بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبه باسم مظهر
لا بمضمر غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم
والخطاب والغيبه مطلقا ينقل الي الاخر فتصير
الاقسام سته حاصله من ضرب الثلاثه في الاثنين
لان كلا من الثلاثه ينقل الي الاخرين وقوله مطلقا
زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي
ويحتمل ان يتعلق بالغيبه على معنى سواء كان الغيبه
باسم مظهر او بمضمر غايب او بالجميع على معنى سواء كان
في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منهما وارد
في الكلام ثم عدل عنه الي الاخر او لم يرد لكن كان
مقتضى الظاهر ايراده فعدل الي الاخر وهذا انسب
لمقصود المصنف بتعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا
النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من يمينه الي شماله ومن شماله الي يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني

علي انه

علي انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثه كقوله اي
قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزه
وضم الميم اسم موضع وروي بكسرها خصص هذا
المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على
ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبه اذا
كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الي الاخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا
لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلاثه التكلم والخطاب والغيبه بعد التعبير
عنه باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلاثه
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير
هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في المفتاح
الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقهم
واعتبارهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب
من التكلم والخطاب والغيبه الي اسلوب اخر غير ما
يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في
اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اشيا ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذون
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد
تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر

اي عن ذلك المعنى

قوله خصص هذا المثال الخ هذه الدلالة موجودة غير هذا المثال ايضا نحو طحا بك قلب في الحسان طروب فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك الا بان يقتضي الظاهر ان يقال طحا بي فعدل عنه وكذا قوله تذكرت والذكرى تهيجك زينب فانه اثبت فيه التفاتا مع ان الرواية بناء الخطاب الي غير ذلك فيعلم من ذلك ان الالتفات عنده ليس بشروط بان يكون مسبوقا بالتعبير بطريق اخر الا ان التصريح بان في قوله تطاول ليلك التفاتا اول على هذا المعنى واما تصريحه بالالتفات في قوله بانت سعاد فامسى القلب معمودا واخلفتك ابنة الحر المواعيد حيث قال فالتفت كما يرى حيث لم يقل واخلفتني ففيه ان قوله فامسى القلب في تقدير امسى قلبي فلا يدل المثال على المقصود جدا مع ان استشهاد ان عربي علو الدرجة في البلاغة وبشهرة الابيات التي هذا المثال صدرها في باب الالتفات حيث مثل بها صاحب الكشاف واحتواءها على

وهذا القيد فيه اعني كونه على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيده ايراده الالتفات في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر

اياك نعبد وع

اوضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لبصير خذ
بيدي وفي التنزيل ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق
الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت
فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار
على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي
لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا
ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه
لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول تمام
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد المنادي
ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام
من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات
والقياس امنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله
انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول
سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه
لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر
هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى ان قال لولا اشتهار مورده وكثرته
لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا

قيدا

قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط
لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا في قراءة
بياء الغيبة فيه التفاتان من التكلم الى الغيبة ثم من
الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام
آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه
بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق
آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها
فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في
قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد
وذلك من نبإ جاءني وخبرته عن ابي الاسود
فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلاث
التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في انه مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات
والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار
الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلاث التفا

تات

على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال
انما يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام و بعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل
الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن
الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى
يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم
من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم و لكن المراد
بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجمع هو
المخاطبون فان قلت فح يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من
خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب
الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني و قد قطع المصنف
بانه وارد على مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره

فلوكان

فلوكان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه
ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون
وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه في آلتي
الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا
وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن
الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اي
ذهب بك قلب في الحسان طروب قال المرزوقي معنى
طروب في الحسان لطروب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولي الشباب وكاد
ينصرم يتقطع عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب
واقبل على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد
فراقها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر عند
السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها في
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف

تحملني

والخطوب صارت تعاديه (عداوت) ويجوز ان يجعل من عاد
يعود اي عادت عوادٍ وعوايق كانت تحول بينا الي
ما كانت عليه قبل والي الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الي التكلم الله
الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه
والي الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان
اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام
وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو منزل الخطاب
لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف
قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ٭ ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي ٭ بسيب منك انك ذو ارتياح
فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت
الاول امراة والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء
هل يزجرنكم رسالة مرسل ٭ ام ليس ينفع في اولاك الوك
فيه التفات عند الجمهور فقول ابي العلا من الخطاب
في يزجرنكم الي الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو
قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الي الاخبار
عنهم وان كان يجري من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب
بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق
الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة

قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور اقول لا
يقال ما ذكره القوم من الفايدة العامة
للالتفات يدل على اعتبار هذا القيد
اي كون المخاطب واحدا في الحالين عند
الجمهور ايضا وان لم يصرحوا به فلا
فرق بين تفسيره وتفسيرهم بالخصوص
لانا نقول تلك الفايدة انما هو بالنسبة
الى السامع فلا بد وان يكون واحدا
ليفيده الالتفات تطرية لنشاطه
ولا يلزم من ذلك ان يكون المخاطب
واحدا لجواز تعدده ووحدة
السامع هو سيد

بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعا
او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل اي الباطل
كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي
كلامهم قصم الفقر ظهري (الدعاء) والفقر من قاصمات الظهر
وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح ٭ سقيت الغيث
اتنسيني يوم تصقل عارضيها ٭ بفرع بشامة سقي البشام
والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه
اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع
الي مقصودك كقول ابن ميادة ٭ فلا صرمه يبدو
وفي الياس راحة ٭ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به
فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن
الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه
بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا
الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة
المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق
بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه
محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما
اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك
المحرك الي ان يؤول الامر الي خاتمتها اي خاتمة

العبد

قوله متى كان الخيام بذي
طلوح اقول ذو طلوح
اسم مكان والطلح شجر
عظام لها شوك ويندرج
تحتها انواع والبشام
شجر طيب الرايحة
يستاك به هو سيد

ايتها الخيام

قوله ووجهه ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى
اسلوب كان احسن تطرية اقول هذه الفايدة
في النقل التحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية
الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو
مذهب السكاكي يوجد هذه الفايدة فانه
اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب
كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في
الاصغاء الى الكلام هو سيد

تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المضيفة انه اي
ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزا لانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى
على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فيوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته
بالدعا اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك
المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على
تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل
له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من
غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة ويجوز
ان يراد الاستعانة على اداء العباده ويكون اهدنا
بيانا للمعونة ليتلائم الكلام وتكون العبادة للذات لا وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة
المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها
على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي
ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثنا والعباده
فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك

يا من

يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان
العباده له لا لاجل غيره ذلك التميز الذي لا يحق
العباده الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف
فيه فكان تعليق العباده به تعليق بلفظ المتميز
ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ازدياد ذكر لوازم
الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق
بالعباده فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك التوجه وقد وصف اولا بانه المدبر
للعالم واهله وثانيا بانه المنعم على العبد بانواع النعم الدنيوية
والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر
المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد
العباد فانصرفت النفس بالجملة اليه لتناهي وضوحه
وتميزه بحسب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان
من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند
العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العباده وفيه تعظيم لامر العباده
وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد
ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المخاطب
الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل
كلام المتكلم المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له
على انه اي على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد

اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من
مباحث المسند اليه ومن خلاف المقتضى
تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه
على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر صح صح صح

قوله تنبيها له على انه راجع الى خلاف
اقول اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد
الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع
الى خلاف مراده وجعله راجعا الى الغير
ما يترتب كما توهمه بعض ظاهر كما لا
يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك حيث
قال فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير

والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا

قليلا

قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمصالح المتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام كثير لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس

اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب
وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان
قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون بمعنى الواقع
لم يقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة
الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال
يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل
مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند
الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه
بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر
وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع
وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع
وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق ومنه اي
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الآخر وهو ضربان احدهما ان
يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما
هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه

ويكون

عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا
ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه
ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في
الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والاصبع
والرأس مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى
بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف
نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السود من
الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على
هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان
ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتدا لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في
قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر ولانه غير
مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد
الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل
لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك
خبره وصح الابتدا لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان

قوله لا يبالي انسان منهم اهجينا كان
ام غير هجين الهجنة في الناس والخيل
انما يكون من قبل الام واذا كان الاب
عتيقا والام ليست كذلك كان الولد
هجينا ه سيد

دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجي في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام فهو لا قلب فيه من جهة اللفظ
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل
شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان
المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان
امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان
يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله
اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما
يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة
وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب
الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي
قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة
ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع رجا مقصورا كان
لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي
لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى
حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم
يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى

الظاهر

الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف
ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
من طينت السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي
الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
وجواب لما قوله بعده وامرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه
يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا
كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد
بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان
يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد
كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع
الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن
والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف
الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والتهجم
في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب
فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب
لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب

لانه اقرب ومعناه لم أُلَفَ من اصبتُ الشئ الفيته
ووجدته اي لم أُلَف بهذه الصفة بل وجدت بخلا فها
جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح
لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتخضب
منه الدم ولان فحوى الكلام الدال على انه جرح وثم
بمتُ اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا
على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا
من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة
عليه لما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على
اثبات الجرح لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع
البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في
هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل
جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية
للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي
وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت
وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان
كان عليها اولا ولم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم
يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال
المعنى ثم انصرفت وقد نلت من الاعدا ولم ينالوا ما

ارادوا

ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في
الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرف بالفرار ولا
بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي
ونكوثي مبارزتي **الباب الثالث** احوال المسند
اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو
العمدة العظمى والركن الاقوم ومسيس الحاجة اليه اشد
واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف
قضاء لحق المقام كقوله اي قول ضابي بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب في الاساس الماء في رحله في منزله وما
وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على
الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني
والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب
خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي
ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم
ان قبل مضي الخبر لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل
منهما خبرا آخر والثاني ان يرفع بالابتدا والمحذوف

بخراف

مطلب احوال المسند

اليه

لطيف وهي ح

قوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي اقول يقال ضبأت في الارض ضبأ وضبوا اذا اختبات فيها قال الاصمعي ضبأ لصق بالارض ومنه يسمى الرجل ضابيا والبراجم قوم من تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم وهي في الاصل المفاصل الوسطى من المفاصل واحدتها برجمة

واه

اي قيار

قوله وقيار اسم ... وقيل اسم غلام

قوله كما تقول ليت زيدا قايم وعمرو منطلق
اقول فيه عطف الخبرية على الانشائية
وتصحيحه بانه عطف قضية على قضية تكلف
مستغنى عنه وكان سهو من قلم الناسخ والصواب
ان زيدا قايم

[illegible]

جزء والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وجزء
ولا تشريك ههنا في عامل كما تقول ليت زيدا قايم
وعمرو منطلق والسر في تقديم قبار على جزاء ان قصد
التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في
غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني
غريب وقيار الجاز ان يتوهم ان لي مزية على قيار في
التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه
ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى
التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدا وهو مع
جزء المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين
الخ لا محل لها من الاعراب وفايدة تقديم الصابئون
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم اي يقبل منهم الايمان والعمل
الصالح كما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام
وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي
مختلف هذا تصريح في ان المذكور جزء الثاني
وجزء الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا
قوله رماني بامر كنت عنه ووالدي بريا ومن اجل الطوي
رماني على ان بريا جزء لوالدي وجزء كنت محذوف

فمنو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
جزء كنت ووالدي مرفوع بالابتدا والجزء محذوف فالمحذوف
في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا اي البحر مرتفع بالابتدا على
تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا
مترع فيكون من عطف الجمل ولا يلزم العطف قبل
تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما
قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني
منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان
البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف
المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا
وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك
خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع
الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية
فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على
ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك فالفاء في
فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف
حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود
زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات في يكون مفعولا

به لاظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فح
لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان
فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمناسبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في
نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر
كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان
لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر
الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
من قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف
ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد
وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان
ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجم عنه
وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر
والمصنف بعدما مثل للاختصار بدون الضيق
بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا وان
يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان
المكررة ظرفا ولم يقصد التمثيل بدون ضيق المقام
فافهم فقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة

رتي

قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا قوله
ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى
الوقت جعلته بدلا لانه السفر اي
في التغير في زمان مغيبهم وان جعلته
ظرفا ابدلته من قوله بالسفر والمعنى
واحد هو سيد

رتي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول فابدل
من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز
عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهره لم يحتج اليه وانما صير اليه لا
لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان يكون
التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل
من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه
علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم
تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر
يعني كما ان قولنا انا سعيت وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لانه مثله في الصورة فالعجب ممن
استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عنده اختصاص
جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر
جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل
او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير للفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين

وجدت على هامش منه
المنقول منه صورته
النسخة ما صورته
هذه النسخة الخط
ضرب عليه
بياض ... تم

بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل
هو الذي لا يشكوي فيه الي الخلق ورجح حذف المسند
اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولي وبان سوق الكلام الي
المدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف
المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر
قرينة حالية علي حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا
نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف
اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا
ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه
اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولي وان
كانت النكرة موصوفة وبان قولنا صبر جميل اجمل
انه اجمل من صبر غير جميل ولبس المعنى على هذا بل على
انه اجمل من الجزع وبث الشكوي ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او
المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون
في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق الشيء

قوله وجملة على حذف المبتدا موافق له
اقول وذلك لكون المصدر فعلا للمتكلم
منسوبا اليه كما في حال المصدرية

لواحد

لواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة فحذف المبتدا
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك
ام عمرو فانك لو قلت ام عمرو عندك او ام عندك
عمرو لخرج من الاتصال الي الانقطاع وذلك لانه اذا
وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين
اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام
نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد
وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة
لا متصلة لانك تقدر علي الاتيان بالمفرد بعد ام وهو
اقرب الي الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير
كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن
نحو الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
واقام زيد ام قعد لان لكل فعل لا بد له من فاعل
فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند
تقدير ثبوت ما فرض من الشرط يكون جوابا عن
سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل
والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان

قوله وانك لو قلت ام عندك عمرو او ام
عمرو عندك لخرج ام من الاتصال الى
الانقطاع اقول اما على الاول فبالاتفاق
لان الجملتين الواقعتين بعد ام والهمزة
اذا اختلفا بكون احدهما اسمية والاخرى
فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او
ويتقدم خبر احدى الاسميتين دون خبر
الاخرى سواء كانتا مشتركتين في جزء
نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وام
لا كقولك اقايم زيد ام عمرو قاعد
فان ام هناك منقطعة بلا خلاف
واما على الثاني فالظاهر كونها
منقطعة لان الجملتين الواقعتين بعدها
اذا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل
نحو اقايم زيد او قام عمرو او اسميتين
مشتركتين في المسند اليه نحو ازيد قايم
ام هو قاعد او في المسند نحو ازيد
عندك ام عمرو عندك ولم يكن هناك
اختلاف بين الاسميتين في تقدم الخبر
في احديهما دون الاخرى كما في هذين
المثالين فالاولى ان ام في هذه الصورة
الثالث منقطعة كما ذكرنا بقوله لانك
تقدر الخ واما قوله تعالى سواء

القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان
اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل
لا معنى له وان اريد ان السوال عمن فعل الفعل
وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يودي
هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل
اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها
لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل
الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السوال
ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم
المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى
من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام
جوابا عن سوال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل
ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفيه رايحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة
لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط
مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح

قوله والجواب في حمل الكلام على جملة اولى من
حمله على جملتين طائفة من الزيادة
تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد اقول
وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال
في كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم
عندهم كما مر جوابه فيما اذا صنعت
فالحمل على الجملتين اولى واما قوله وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية
فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة
على ترك المطابقة المهمة والحق
في الجواب ان يقال ان السوال جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان
ذلك ان قولك من قام اصله اقام
زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك
لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك
لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه
متغيرا فيقع فيه الابهام ولما
اريد الاقتصار وضع كلمة من

يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
اي يسأل من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على
التقديرين بمعنى الماضي فعدل اليه استحضارا لصورة
ذلك الامر الهائل وفضله اي وفضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد بالبناء
للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند
الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك
يزيد علم ان هناك باكيا مسندا اليه هذا البكا لكنه
مجمل فلما قيل ضارع اي ليبكيه ضارع فقد اسند
الى المفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى
وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى
وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني
من يبكيه لانه سوال عن تعيين الفاعل المعلوم اسنادا
اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند الى امرين
اثنين اجمالا والى واحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب

وهوالذي تحلا ماذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته من الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده

قوله بسلامته من الحذف والاضمار اقول قد يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعجم على احد كما في مثالنا هذا كان الحذف والاضمار كنية المعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف فهذا الوجه كان من محسنات الكلام ومن مرجحاته على خلافه واما قولهم القتل انفى للقتل فليس المحذوف بتلك المثابة في الظهور وانصباب نحو الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة بسلامته من الحذف هو سيد

اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم بحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم القصد للتقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من قصد عدم التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية فانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بلا انتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على

قوله فيخرج ما يفيد التقوى نحو التكرير لما يرد به خروجه عن هذا الشرط بل الافراد اذا لم يقصد ادخاله فيها بل الخروج عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوى لكان اظهر في المعنى وانسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه يندرج في افادة التقوى ويخرج عن الضابطة بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير عدمها بل عن الضابطة ابتداء هو سيد

او بلا انتفاء عنه فيتم المعنى اذ يشمل السلبية ايضا لان لا يكون المسند محكوما به بالثبوت للمسند اليه

قوله بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت اقول هذا غير مفيد اعني قوله بالثبوت بدل اشتماله بتكرير العامل اذ المعنى بثبوته هو سيد

قوله لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا الخ اقول اجيب عن ذلك بانه الاسناد للجملة من حيث هي الى زيد بل الانطلاق فمثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند اليه ولذلك يأولون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة فمن الاتساعات التي لا تلتبس معانيها ومح نعقول قوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه الخ اراد به ما يكون مفهومه في نفسه مع غيره نتسابه الى شيء بحكموا بثبوته للمسند اليه او انتقاله عنه والذي يدلك على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره وسياتي تفصيله فلا يرد المسند السببي على تعريف الفعلي كما يجيء في الشرح ولا مجموع الجملة لان المعنى يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ضابطه افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرجه

المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق و زيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا والظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا قول قائل غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الجزئي في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بنفيه بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا انتقض لا افعل بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع ابوه منطلق مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند في زيد هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس

[illegible]

بسببي

بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لا انه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد يخالف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فقي الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من البر يستبين وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتدا لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله او تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الا افراد المسند

قوله وعلى هذا كان القياس الخ اقول وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه نوسيد

ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هنا ضايعا ولذا
تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما
فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم
المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان
المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه
في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط
امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا
ظاهر للفطن العارف بصناعة التركيب ونظم الكلام
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية
ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك
العايد مسندا اليه في الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا
ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان العايد
مسند اليه ودخل فيه نحو زيد قام ابوه وزيد مررت
به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج
فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند
السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال

صاحب

صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم
عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند او
جعل جزا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير
ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى
ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك
المسند على ما قبله او نفي لكون ما بعده لذلك المسند
متعلقا بما بعده قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه
منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدايه
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني
منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا وواقع منطلق
مثلا جزا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه
وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس
بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب
اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات فيكون الاخ متعلقا
به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله
او يكون المسند فعله منصوب معطوف على قوله هو ان
يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند
السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون
مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما
الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم
واذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والالكان

او تعليق نفي عنه بنوع ما

بنوع اثبات

تلك

المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا اذلا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظة اذا في موضع
الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من
لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون
جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام
مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة
وهذا حق كما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في
جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان
في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان
وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان
المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان
مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت
كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة لما ذكرناه اولا واما كونه اي
كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا
الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل

قوله وهو الزمان الذي قبل زمانك اقول
ربما يعترض فيقال كلمة قبل ظرف زمان
فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان
يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له و
كذلك يترقب والعلى زمان مستقبل
فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في
المستقبل ويلزم احد المحذورين
وان جعل يترقب بمعنى الحال كان
كالحال والاستقبال ماخوذا
في تعريف الاخر وهكذا يتدفق

المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس
او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما
الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل فاحد الازمنة جزء
مفهومه فهو بصيغته يدل عليه وتجدد الفعل وحدو
يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهرات الزمان غير
قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله
اي قول طريف ابن تميم او كلما وردت عكاظ وهو
متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي
عريفهم عريف القوم هو القيم باامرهم الذي شهر
وعرف بتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث
منه ذلك التوسم شيئا فشيئا وبضعه عند النظر لحظة
فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ
طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمه
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة
الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام
المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها

الجزء

قوله وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي
تجدد وحدوثه اقول هذا انما يدل
على ان مجموع مفهوم الفعل المركب
من الزمان وغيره متجدد حادث
بتجدد جزءه الذي هو الزمان
وليس بمقصود وانما المقصود
تجدد المسند الذي هو المحذوف
وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد
الزمان لا يستلزم تجدد ما يقا
رنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا
جاز ان يكون متجددا حادثا فيه
كضرب زيد وان يكون ذلك مستمرا
كعلم الله والصواب
ان دخول الزمان
الذي من شانه التقضي
في مفهوم الفعل بدون
اعتبار التجدد في الحدث
وذلك لان المناسبة بينهما
ح اكثر واعتبار الاقتران على

وهو ما يجمع فيه
الدراهم

وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار
تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان
كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان
كان الغرض لا يتم الا باشعار زمن ذلك الثبوت
فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم
على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه
يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو
قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا
فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد وهو انه
بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك
بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها
لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص
وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
لما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سوال
وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان
به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو زيد بدون
الخبر لكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من
هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان
النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان
الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة
اي جعله وتثبيته على صفة غير مصادر ذلك الفعل
وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف
بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في
الماضي ومعنى صار غنيا انه متصف بالغنى المتصف
بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان
للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه للحال التي انتقل
اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار
مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد
فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات
او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض
تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم
مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما
اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو
اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين

ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه
وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل
مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك
بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج 2.
الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزا ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو
ان جئتني اكرمك اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشا فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي
اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان
الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه
في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون
الجزا فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى
الانشا كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في خبره
فلا يصح عمروا ان تضرب اضربك واما ما ذكره
الشارح العلامة من ان مراده ان الجزا جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا
الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به
على ما ظن ان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب في نفسها اي نظرا
الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط ولهذا الدفع
قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط للكلام

اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا
محتمل للصدق ولا للكذب ولذا قولنا فالنهار موجود
عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو
انا لا نسلم ذلك في الجزاءات قولك اكرمك ان جئتني
بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم
به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر
ان الجزا باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزا ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزا للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين
قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع

للتصديق والتكذيب وتخالفهما بان طرفيها مؤلفان
تاليفا جزئيا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى
ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس
وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده
بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد
ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة
المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد
المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية
او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه
في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكر جميع النحاة وصرحوا انما يستعمل
في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف
قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا
بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك
بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم
الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم

بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل
انكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف
تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان
الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط
هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا
لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقررها الفاضل
الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
ولذلك اي لان الاصل عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا
غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا
الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثال ان نحو فاذا
جاءتهم اي قوم موسى الحسنة اي الخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى اي يتشاءموا
به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذا
عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق

وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة
وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل
نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد
به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن
أصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم
التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع
معين او فرد معين واما في نوع من الانواع
وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان
القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه
فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم
حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص
والمصنف قد قطع بكون تعريف الجنس ردا على
صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد
وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه اذا اراد
به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة
معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوعا واتساعا وبهذا ظهر فساد
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله
وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان

يشك

يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع
جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد
العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت
منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم
ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى
هذا المعنى وهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان
تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه
ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب
والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة
المعهود الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان
هاؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص
هذه العطايا من الحسنات ولا يشكرون الله عليها
فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم
ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم دون
الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير
فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه
اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فهو
فيوافق لفظ اذا وجاءت بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا
ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة

قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة
اقول لان بما ذكرنا ان المقدر ان المراد
بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بكثرة
وقوعها واتساعها يبطل قوله ان مراده
ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب
والرخاء اعلم اذكره في بطلان ارادة العهد
على مذهب الجمهور ويبطل قوله لا ان
عليه ظاهرا اذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة
المطلقة على طريقة السكاكي ولو امكن لبطل
ايضا لانه بعينه تعريف الجنس على مذهبه
فكيف يكون اقضى لحق البلاغة هو بعيد

الاول م



فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك التنكير
على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون ا سوء
وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها
واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون
ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة
الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر
وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه
ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة
الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان
القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي
القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب
بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخا ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا
من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما قيل
في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة الى
اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع
ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها
فان قلت فقد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة
منكرا في قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعانا ومعرفا
في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما
وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبي

عن

عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى
الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن
الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان
يكون المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه
للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا
انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان
في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء
المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هو في
الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك
فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك
فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا
فتتجاهل توليها وتضجرا وقس على هذا او لعدم
جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك
لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلم تؤذه مع علمه بانه
ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي
لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لا
على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام
الا لفرضه اي الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق

بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم
القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد
صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن
جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير
ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا
يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة
المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله
تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون
ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع
الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه لا يقال
ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا
انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير

اي

[illegible]

اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة
والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان
كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيقته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى
آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن
لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم
القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا
ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام
على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة
على انه منزل من عند الله او يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط
يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا
يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان

بين

ب

اقول اي
لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب ب
لا نه في جواب الاشكال المذكور انه بعد عدم الارتياب
لا يتعلق على تقدير التغليب في الحال لكنه مشكول
في الاستقبال وهو الغيبي في استعمال لفظ ان فلا
الاشكال وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكر يرد عليه
ان التغليب بصيغة الفعل الآن النصف بالارتياب
وعدمه في الحال ثابت كان في وجود الارتياب
وعدمه في الاستقبال ان لم يجب المستقبل والا
فالمحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال
سيد

ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد
نص المبرد والزجاج على ان ان هو لا تقلب كان الى
معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد
ابقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان
قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي
لتمحضه له لان الحدوث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي
ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما
ينسينك الشيطان قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين
لانه مما تنكره العقول فلا تقعد بعد الذكرى ان ذكرناك
قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قد كان وجعل
ينسينك جزاء ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض
مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل
الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا
هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من
التغليب في شئ ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان
يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا
يعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب
وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع
باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في
المثال المذكور ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة
منه

[illegible]

[illegible]

منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور
والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها
على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان
القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس
وكانت من القانتات ويحتمل ان لا تكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو
الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع
ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب
جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب
لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما
وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك
الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف على
الاثقل الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوان وقران
من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين

قوله عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب اقول وفي ذلك زيادة مبالغة في وصف مريم عليها السلام بالطاعة والايقان كانها من الرجال الكاملين في افعالهم واقوالهم دون النساء الناقصات العقل والاديان هو سيد

اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرآئه على الذكور خاصة بل
بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك
الاسم **فان قلت** لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ
بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين
بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين
لا على طهر وحيض **قلت** هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان
القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية
ومنه تغليب الجنس لكثرة افراده على فرد من غير هذا
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملآئكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عد من الملآئكة لكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم

على

على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا او انا
وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو
انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعلمون فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى
تعلم انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين ومنهم
ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار
التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان
او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال
الله فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم
وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم تتقون شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان
لعلكم تتقون متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى
يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلا على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلا على الجميع كما تقول خلق الله
الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلا
وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب
والعقلا على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها
الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق
الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم

قوله ومنه تغليب المخاطب على الغايب
نحو انت وزيد فعلتما **اقول** فان
قلت بل انتم قوم تجهلون من هذا
القبيل اعني تغليب المخاطب على الغا
يب فلماذا افرده عنه قلت بل هو
نوع من التغليب على حدة وذلك لان
الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا
في شي واحد فان القوم لما حمل
على انتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة
من حيث لفظه ومفهومه وصفه
وجهة الخطاب من حيث اتحاده
بالمبتدا ذاتا فغلب جانب الذات
والمعنى على جانب المفهوم واللفظ
فيها تغليب الخطاب على الغيبة
وههنا تغليب المخاطب على الغا
يب فالفرق واضح مؤيد

ايها الناس والانعام في هذا التدبير والفعل لهما فيه
من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمعدن والمنبع
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكوره بلفظ الغيبه ففيه تغليب
المخاطب على الغايب ولولا لما صح ذكر الجميع اعني
الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب
وتغليب العقلا على غيرهم ولولا لما صح خطاب الجميع
بلفظ كم المختص بالعقلا ففي لفظ كم تغليبان ولولا
التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان
الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
والخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا
التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم
من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها
تاكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقايكم وتدوم بدوامكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه اي وجعل للانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود
فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله ماضيه وان لم ينزل الا

بعضه

بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل
الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله
كان كل قدم لثبوت الحكم من اول امره معللا فيكون
له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده
اي ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون
الجزا بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى انه جعل حصول الجزا مترتبا
ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في
زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على
الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي
كل من ان واذا بمعنى الشرط والجزا فعلية استقبالية
اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزا فلان حصوله معلق
على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول
الحاصل الثابت على حصول ما لم يحصل في المستقبل
ويجب ان يتنبه ان الجزا يجوز ان يكون طلبيا نحو
ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر
بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

قوله ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه اقول هذا
نوع من التغليب على حدة والاولى ادرا
جه في تغليب الاكثر على الاقل من جنس
فان ذلك قد يكون في نسبة وصف مختص
بالاكثر الى الجميع كما في لتعودن وقد يكون
في اطلاق لفظ مختص بالاكثر على الجميع
كما في قوله تعالى بما قدمت ايديكم فان
اكثر افراد الجنس العمل يزاول بالايدي
فما قدمت ايديكم مختص بالاكثر وقد اطلق
على الجميع وكذا ان تجعله راجعا الى تغليب
الاكثر من جنس على اقله في النسبة فان
ذلك كما يكون في النسبة الاسنادية كما
في لتعودن يكون في النسبة التعليقية
فان تقديم الايدي واقع على اكثر
افراد جنس العمل وقد جعل ههنا
واقعا على الجميع تغليبا فعبر عنه
بما قدمت ايديكم هو سيد

فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى
الظاهر من غير ان يقتضيها شئ وقوله لفظا اشارة
الى الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا
ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان يعتد
باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه فينصره من نصره قبل ذلك وقس
على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو
مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل في غير الاستقبال قياسا
اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان
كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له
لجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها
فقد الهبت وجدا نفوس رجال لظهور ان المعنى على
المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله
قوله

تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين
الصدفين حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله
تعالى اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب
الاشتراء او كونه عطف على قوة الاسباب لا على ابراز
غير الحاصل ولذا جميع ما عطف بعده باو لانها
كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي بكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان امت
مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه او التفاول او اظهار الرغبة
في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاول واظهار الرغبة فهو المرام
ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك
الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا وعليه ينبعث
عنه بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة وعليه اي
على اظهار الرغبة في الحصول والوقوع ورد قوله
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادة
التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادة

بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان
انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة
عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه
غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل وجوده هو المذكور
بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي
حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما
منقول من معناه اللغوي فقال شرط عليه كذا اذا
جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر
بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء
لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدته في الاية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى
احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان لا تكرهوا
معناه يحرم الاكراه اذا طلب منكم الكف عن الاكراه
وعند ارادة عدم التحصن تنتفي حرمة الاكراه او
طلب الكف عن الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريده

الفاعل

الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا
لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل
على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع
بالقاطع قال السكاكي او التعريض اي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم
اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا بمن صدر عنه الاشراك بانه قد حبطت
اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني
الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفا
والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما
تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه
ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع

المتكلم المخاطبين الذين هم اعدآوه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على يزيد وليس هذا
من كلام السكاكي على وجه يعين على قبوله اي قبول
الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح
حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا
النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب
ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراج الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في
التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في
قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم مشركوا مكة
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعدآء خالصي العداوة ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال
وقد ذكر في موضع جزآء هذا الشرط ثلاث جمل
متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي
نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا
قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم

ان

ان يرتدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز
عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم وداد
ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل
من الشبهة مثل ما يحتمله لزوم الاوليين لهما اعني
اعني كونهم اعدآء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادهم
لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفر
لكونه اضر الاشيا بالمؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والا
فانه يجوز انتفآوهما لدى المصادفة لتذكر ما بينهم
من القرابة والمعارفة ولما نشاوا عليه من قولهم
اذا ملكت فاسجح واما انتفآء ودادة كفرهم بان
يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا
لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا
عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما
ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو
ان رجع الامير استاذنته وخرجت كذا في دلايل
الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني يكون
مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في

المفتاح وان كان من الضرب الثاني فيكون الاول لم يكن
في تقييد وداده الكفر بالشرط فايده لانها حاصله
ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا
عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزا وحده فان عطف
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان
يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف
لا ينصرون على مجموع الشرط والجزا قال الله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من
الضرب الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستيفاء
مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوه ظاهره حاصله
ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الآيه في حاطب ابن
ابي بلتعه حين وجه كتابا الى مشركي مكه واخبرهم باستعداد
النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين
بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوه ولا وداده للرد
الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين
في تحقق العداوه وبسط الايدي والالسن ووداده
الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل
الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصه ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الطريق
ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزا بحصول
مضمون

١٣٢

مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزا كما تقول لو جيتني لاكرمتك معلقا
الاكرام بالمجي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهي لامتناع الثاني اعني الجزا لامتناع الاول اعني
الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جيتني لاكرمتك
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك
ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزا والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزا والمعلق
عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه
بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها
لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع من المجي واظن انه لا حاجة اليه
لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فكانه قيل
انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا
معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى
لطيف شجع السكاكي على هذه العباره وغفل عنه
من تنفق كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجمله هي لامتناع
الثاني اعني الجزا لامتناع الاول اعني الشرط سواء
كان الشرط والجزا اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا
والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في

قوله وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف الى قوله واظن لا حاجة اليه اقول محصول ذلك التوجيه وهذا الظن بحسب المعنى واحد وهو ما صرح به في قوله فعنده اي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي لكن هذا المعنى انما يصح اذا اريد بالتعليق الربط جزما اي امتنع الجزاء لامتناع الشرط قطعا اما اذا اريد به التعليق الشرطي فلا صحة له اذ مودداه اذا امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزاء فيه فلا يكون الامتناع مقطوعا به ولا يخفى ان حمل التعليق في هذا المقام على الشرطية انسب وان مفهوم لو هو التعليق [illegible]

[illegible]

نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ
ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون
لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء
المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق
ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء
الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس
طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم
وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس م
فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه
وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل ل
انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس

الاستثنائي

الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم
ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس
بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لولا ع
الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على
امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء الملزوم او
السبب لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج ح
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم
ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي
عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء الهداية
انما هي مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى الى قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان
عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء
المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن
ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا
ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

قوله واما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله فاذا تفحصنا وجدنا استعمالها لها على قاعدة اللغة اكثر لكن يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الاية
اقول يفهم من ظاهرها ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر بمجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثله في الطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول كالمعنى الثالث الذي سنذكره في نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه هـ سيد
تمه
وآفته من الفهم السقيم

اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطرد وحاضر قبلها فليتامل فاما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزا للشرط من غير قصد الي القطع بانتفائهما ولهذا يصح عندهم استثنا عين المقدم نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الي ان علة انتفاء الجزا في الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله الاية لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عايب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزا لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا للزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا

قد

قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والیق باستلزام ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دايما سواء كان الشرط والجزا مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منتفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزا لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخل على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزا بناء على ان الجزا هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثنا المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثنا المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في

قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا الخ اقول هذا انما يتاتى على مذهب الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل بفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني واستغربه بعضهم قايلا ان الظاهر منها انها التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني ودخلت على لا فتبقى بعد دخولها عليها على اقتضاء الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على ما كان كما بقي مع حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول

مفهوم الجزا وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والالكان
تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جيتني لاكرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنتفي
في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجيء وليس كل ماله دخل في لزوم شي لشي
او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند
الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه
مستقيم فيما اذا وقع الجزا بلفظ المثبت دون المنفي
اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثنيت
عليك ان يقدر الثنا المنفي غير المثبت بخلاف المنفي
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي
النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان
اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا حتى يكون
المعنى في نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا
باهانة فلا نسلم ان المنفي عام بل المعنى في لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف
فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم
عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على
صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم
خيرا

نسخه
فليتعرض لذلك في
المنفي ايضا
حتى يكون
المعنى لو لم

خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم
خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية
ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم
خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره
ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه
قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون
في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل
الحق ان يقال ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر
على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدمه
فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع فهو عدم دائم
الوجود كما هو مقتضى الاصل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي

قوله وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم
اقول هذا تشنيع شنيع وتعجيب مسيح و
تشنيع ضعيف اذ لا يشتبه على ذي دربة
في دراية التوجيه ولا ذي مسكة في
صناعة المناظرة ان المجيب بان
ما توهم ذلك القائل بناء على عدم
حصول انتاجهما اياه لانتفاء كلية
الشرطية التي جعلها ذلك
القائل كبرى او لانتفاء لزومية
الشرطين لم يرد ان الله تعالى اوردهما
قياسا للانتاج تلك النتيجة لكن اهمل
شرائط الانتاج اذ لا يقال به مميز
فضلا عن مميز بل اراد منع كونه قياسا
منتجا لها وجعل انتفاء الشرائط
سندا له وعلامة لعدم ارادة القياسية
وبهذا القدر يندفع تلك الشبهة ولا حاجة
الى ذلك الورط واما قوله وهذا
... ذلك النمط اذ

والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان
قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم **قلنا**
لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كان من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا
له ولم يعرضوا وهذا كما تقول لا خير في فلان لو كان به قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القدرة
والقوة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى لو جعلناه ملكا
لجعلناه رجلا محتملا ان يكون من قبيل لو لم يخف الله
لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان رجلا في صورة
رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل
لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول الى
اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان
لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في
جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق
والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في
جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد
انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلا ولو وضعت في دجلة الهام
لم تفق من الجرع الا والقلوب خوالي يصف تاسفه
على مفارقة بغداد وتشوق ركايبه الى ماء دجلة
والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع
وضع ركايبها الهام في ماء دجلة كانه امر وقع حصل منه

قوله يصف تاسفه على مفارقة بغداد
وشوق ركايبه الى ماء دجلة **اقول** كانه
لم ينظر في القصيدة وابياتها ولم يراجع
ايضا الى نسخ السقط فان المكتوب فيها
على صدرها قال ببغداد في
طريق لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا الطفيل ومطلعها
ما لهن ومالي ثم قال بعد هذا البيت تمنت
قويقا والصراط حيالها تراب لها من اينق وجمال وقويق نهر على باب حلب
والصراط نهر ببغداد ومن جملة
ابياتها فيا برق ليس الكرخ داري

الياس وانقطع الرجا وصار في حكم المقطوع به
بالانتفا فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في
كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لان
كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم
فيما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان
معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا
الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والا
هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله بهم في
المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا
وتحدث حالا فحالا **فان قيل** ان اراد بالفعل في قوله
لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى
ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم
فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان
انتفاء عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان
اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا
الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من
الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو
عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما

ان المضارع المثبت بعد لا استمرار الثبوت يجوز ان
يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي
تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا
على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما
بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظاير
في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في
قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن
لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي

وقد كان المناسب ان يقال ولو رايت ولكنه عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره
فالمضارع عنده بمنزلة بمنزلة الماضي فهذا مستقبل
في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته رايت امرا
عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا
استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا
كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن
تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما
يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي
البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي
ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال كان بعد
ربما وانما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
به رب محذوفا اي رب شيء يوده الذين كفروا
تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب
ههنا للتقليل النسبي بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب
انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا

مفعول
اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق و
يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لوداديهم جيء على لفظ الغيبة لانهم مخبر
عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن
لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقع
بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة روية
الكافرين موقوفين على النار قايلين يا ليتنا نرد
ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة روية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي روسهم متقاولين
تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ
المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي
من شانه ان يشاهد كانه مستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع
للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن
ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع

في

في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقي الي الآن
لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
الي جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على اثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى
فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيهما اذا قصد
حكاية المنكر كما اذا قال لك قايل عندي رجل فتقول
تصديقا له الذي عندك رجل وكنت تعلم انه زيد او
للتفخيم هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر
ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب
المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند
اليه نكرة والمسند معرفة والمصدر سواء قلنا يمتنع عقلا
او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء
من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح
لانهم يجوزون كون نكرة اسم استفهام والخبر معرفة
نحو من ابوك وكم درهم مالك وكذا في ماذا صنعت
على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا
في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده
خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر

٧ المبتدا

قوله وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبر له اقول منهم من ذهب الى ان ابدك في من ابدك مبتدا ومن خبره قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدر الكلام وكذا في كم درهما مالك نعم مذهب سيبويه جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما نحو من ابوكم او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره والجملة

يمتنع عقلا لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان
يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشي العلم به
والاصل في المسند التنكير لعدم الفايده في الاخبار
بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند
العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شي يستلزم جواز
حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشي لامتناع الحكم
على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه
اسما معرفا اذ النكرة المخصصة معلوم من وجه والحكم
على الشي انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فايدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجي في تعريف المسند
ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا على المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز
العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد
رجل عالم فلكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة
الخصوص توجب اتمية الفايدة وجعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف
من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص

معمولات

عندهم

عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف
يجي للوصف الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة
والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك
فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل
فرد يعرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون
على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل
ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز
وجميع المعمولات تخصيص الى ترى الى صحة قولنا
ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي
ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه
معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما
على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق

او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه
يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون
الكلام مفيدا ونحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول
بحذف المضاف باعتبار حالتين اي شعري الان مثل
شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة
وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا
والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو
قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فمن هو
واحد الصغير من لمن سمعه ولا من لزيد وهذا
مفيد من غير تاويل اولا زم حكم لذلك عطف على
حكما ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى
طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى كون
المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا
للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من
الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم
عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم
بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع
قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في
الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود
الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق
حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف
العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر
ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس :.

فان تكونوا براء من جنايته ❊ فان من نصر الجاني هو الجاني
اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما
في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها
الى الاخر وبهذا يكون المعنى فهو الكامل في
الجناية المرتبي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني
فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان
كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا
يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر
مثله يابي ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها
ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام
معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين ان هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثر في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد

قوله وبهذا يشعر لفظ الايضاح الخ اقول
وقد صرح في الايضاح اولا بمعلومية
الطرفين مطلقا سواء تعريف المسند
بالاضافة او غيرها فقال واما تعريفه
فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم
له بطريق من طرق التعريف بامر اخر
معلوم له كذلك ثم قال كما اذا كان
للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه
واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه
واردت ان تعرفه انه اخوه فتقول
له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
ولم يعرف ان زيدا اخوه واردت ان
تعرفه انه اخوه ولم يعرف ان له اخا اصلا
وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان

من ان يكون معلوماً مثلاً لا تقول اخوك زيد لمن
لا يعرف ان له اخاً لامتناع الحكم بالتعيين على
ما لا يعرفه المخاطب اصلاً او عكسهما اي وعكس
المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحديهما
دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيء
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال
عليه وتجعله جزءاً فاذا عرف السامع زيداً بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان
تعرفه ذلك بعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسوداً
غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا
قيل في بيت السقط تخوض بحراً نقعه ماؤه ان
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء
وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيداً وعلم
انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك
المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق

وبهذا

وبهذا يظهر ان ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انساناً من
اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد
التايب محل نظر وقس على ما ذكرنا ساير طرق التعريف
والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر
الجنس على شيء تحقيقاً اي قصراً محققاً مطابقاً للواقع
نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصراً
غير محقق بل مبالغاً فيه لكمال فيه اي لكمال ذلك الجنس
في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل
الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة
مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف
بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا
تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان
حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيراً
ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل
كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد
ان زيداً وجنس الامير وعمرواً وجنس الشجاع متحد
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي
على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع

قوله وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف الى قوله محل نظر اقول وجهه
ان الذايب لذلك السوال ان يقال
في جوابه التايب زيد لانك قد عرفت
ان انساناً قد تاب فانت بقولك من
هو يطلب ان تعين عندك بان يحكم
عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما
وجوابه ان من في السوال مبتدأ والضمير
الراجع الى التايب اعني هو خبر له كما
هو المشهور وهو مذهب سيبويه كما
صرح بكون السوال عن معين يحكم
عليه بالثابت كانه قيل ازيد التايب
ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في
العبارة فوضع كلمة من موضع تلك
الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدى
ما بعينها بالتايب فالسايل بذلك
السوال يطلب حكماً يكون التايب فيه
محكوماً به والخصوصية كزيد مثلاً محكوماً
عليها فلا يطابقه الا ان يقال زيد التايب
نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبراً
مقدماً عليه لتضمنه الاستفهام كما هو

الاحيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان
قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان
او قايم مثلا فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان
لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد وفساده
ظاهر قلت المفهوم هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع
الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان
المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على
الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو
الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم
في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد
مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك
الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه
في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل
فان فيه دقة ومن هذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله
يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان
جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو

الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب
بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون
مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا
باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول
او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو
الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين
لا يفي احد لاحد الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا
قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا
لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا
سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا
زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى
جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ
في دلايل الاعجاز وهو قولنا انت الحبيب ليس معناه
انك الكامل في المحبوبية انه لا محبة في الدنيا
الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا
لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم معنى
لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك
حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه بل معناه
ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان

المحمول

قوله وفيه نظر **اقول** اما اولا فلان المحمول
في زيد انسان او قايم هو مفهوم الانسان
ومفهوم القايم على ما هو المشهور فان
كان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث
كان ما جعله دليلا على الحصر في المعرف
جاريا بعينه في الخبر المنكر ويصير متحد
صاحبه وان كان موضوعا للماهية بقيد
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما فكذلك
يلزم ما ذكر لان هذا المفهوم اذا اتحد
بزيد والحصر فيه لزم ان لا يكون للانسان
فرد اخر والا لصدق عليه هذا المفهوم
اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا
ومنحصرا فيه والقول بانه لا يلزم من اتحاد
فرد ما من افراد الانسان بزيد اتحاد
ساير افراده به مغالطة من باب
اشتباه العارض بالمعروض اعني مفهوم
فرد ما من الانسان مثلا بما يصدق
هو عليه فان المحمول في المنكر هو
الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت
دون الثاني لظهور بطلانه لانه ان
كان عين زيد فلا حمل حقيقة وان كان
غيره لم يصح الايجاب في زيد انسان
بحسب نفس الامر واما ثانيا فلان
صدق فرد من الانسان على زيد معا

منه الانطلاق المعهود الان هنا نوعا من الجنسية
لان المعنى ان المحبة متى تجلتها مقصورة عليك ولم
تعد الى محبة واحدة من محبابك ولا يتصور هذا
في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثل في انت
الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى انه قد
لا يفيد القصر كما في قول الخنسا
اذا قبح البكاء على قتيل * رايت بكاءك الحسن الجميلا
فانها لم ترد قصر جنس الحسن على بكايه لا يتجاوزه الى
شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح
البكاء على قتيل لم يحسن لا بكاوك على ما لا يخفى
على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور
ان الغرض ان يثبت لبكايه الحسن ويخرجه من جنس
بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك [illegible] ما قيل انه
يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر
جنس الحسن على بكايه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء
غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف
هنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا
يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من آل هاشم * بنو بنت مخزوم ووالدك العبد
اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهر الامر فيها

معروفا

معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز فان قيل اللام ح
لا تكون للجنس فلا تنافي القول بكون تعريف
الجنس مفيدا للقصر ذاتا قلنا قد سبق ان اللام
التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه
وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث
ضمير الفصل فانما خص صحيح حكم القصر بالثاني
اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود
في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا
يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت
زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك
اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الا
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في
الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتدا تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبر
تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس
المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا
اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى فالذات
هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المنطلق
خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة

على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصرى وجوابه ان الاحتياج اليه انما يكون هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى لما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون مجهولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فاما كونه اي المسند جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشا ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اختلاف اشتراك اللفظ و الخبر للمبتدا انما هو في القضية والخبر لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا

قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده بما يصلح ان يسند اليه شيء الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير كما او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معري من العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام

به فماذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس و هذا
أسر للثبوت وامنع عن الشبهه والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب
انه لم يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما
قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا
قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد
فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص
اولا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه
تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في
زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد
الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل
لا يفيد الا التخصيص كيف لا يفيد التقوي وقد
ذكر في بحث انا ان ليس التخصيص الا تاكيدا على
تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي
لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الا الى التاكيد
والبيان ثم العجب انه صرح بان كون المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان

الى م

المسند

[illegible]

المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها
لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل
على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم
الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان
يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد
الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل
في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب
على ان الاتصاف هو الى المفهوم من قولنا زيد
في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم
عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر
بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان م
الضمير فقد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
وح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة
لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا
مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ان يقول اذ الظرف مقدر ر
بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر

في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
أي لقصر المسند اليه علي المسند على ما مر في ضمير الفصل
لان معنى قولنا قايم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الي القعود بخلاف لا فيها غول بخلاف خمور
الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعنى فيها هو
والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور
اعنى الضمير الراجع الي خمور الجنة وجوابه ان المراد
ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الي الاتصاف
بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند
فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الي عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير
حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه
دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي
وديني مقصور علي الاتصاف بلي لا يتصف بلكم
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما
توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الي الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه
الي غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
غول

اي ص

[illegible]

مكرر
قوله واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
الخ اقول هذا المعنى الذي ذكره الشيخ في
انه يفيد التقوى مشترك في اخبار
المبتدا اذا تاخرت عنه سواء كانت
جملا او مفردات فلا تعلق له بما نحن
كون الخبر جملة والمقصود هنا كذلك
على ما في المفتاح هـ

[illegible]

غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم
لا يتجاوزه الي غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري
بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص
بي ديني لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان المختص
القيام دون القعود لان عدم لا يكون قايما فلينظر
الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما
ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه
في لا ريب فيه لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في
ساير كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص
عدم الريب بالقرآن وانما قال في ساير كتب الله دون
ساير الكتب وساير الكلمات لان القصر ينبغي ان يكون
ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي
والمعتبر في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله تعالى
كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا ساير
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند اليه للتنبيه من اول الامر على انه
اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم
انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها

قوله ولم يقل لا فيه ريب ص ثم باب قصر المسند
اليه على المسند بخلاف المثال لزعمه
واما الخروج عن القانون فمن جهة
انه لم يجعل تقديم المسند مفيد الحصر
المسند اليه فيه تو بعد فتدبره

وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف
اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير
مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل
فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا ولا يصح قايم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه
بخلاف الظرف فانه يتعين لكونه خبرا ولانهم
اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما
اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله
تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل
ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون
الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا
يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم
على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على
حصول الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن
اي نكرة شيئت نحو رجل على الباب وغلام على
السطح وكوكب انقض الساعة او التفاول نحو
سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر
المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم
بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس

الضحى

الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف
اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها
اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهايها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسندا الى ضمير ثلثة
والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى
وابو اسحق والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه
الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما
الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون
الانشا واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا
للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه ومما جعل السكاكي مقتضيا لتقديم
المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف
زيد وتركه لانه كلام يفتر عن خبط واشكال ويشتمل
على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد
من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك

هو كنية المعتصم بالله صح

المصنف صح

الضمير الي ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية والاشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان
خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الي ضمير المبتدا
فاسناد الفعل الي الضمير في الدرجة الاولي والي
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي
الحكم يدل على ذلك حيث قال لان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يستند اليه صرفه المبتدا الي نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له
ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير
الي المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان
الاسناد الي المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم
على الاسناد الي الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما
ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الي ضمير المبتدا
في الدرجة الاولي على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز
عنها بقوله في الدرجة الاولي والحال ان الفعل في
كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولي
وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول
بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مترتبة في التقدم
والتاخر اولها اسناد عرف الي زيد بطريق القصد
وامتناع اسناد الفعل الي المبتدا قبل عود الضمير
ممنوع وثانيها اسناده الي زيد بطريق الالتزام

علكس

الفعل ح

ضمير زيد وثالثها
اسناده الي ح

بواسطة

بواسطة ان عود الضمير الي زيد يستدعي صرف الاسناد
اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان
الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد
تحققهما لا تتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير
الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فلما
تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح
في ان اسناد الفعل الي ضمير المبتدا مقدم على
اسناده الي المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الي المبتدا بطريق
القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على
اسناده الي الضمير والي المبتدا بطريق الالتزام
وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد
الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما
اقتضاء القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرف
ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن
اسناد الفعل الي الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة
هنا اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين
الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الي المبتدا بطريق
القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على
الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة

[illegible]

فيما سبق

الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي
هنا اعتراض صعب لادفع له وهو ان قوله فان
الفعل يستند الي ما بعده من الضمير ابتداء الخ
لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله
في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناده
الفعل الي الضمير والمطلوب اولية اسناده الي المبتدا
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي
فانه الذي يدل على اسناد الفعل الي المبتدا في
الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلا
وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين
الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شئ كاسناد الفعل الي الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة
شئ كاسناد الفعل الي الضمير هنا نحو زيد قام
الي المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتدا الي نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا

محمول

محمول على الضرب الثاني في القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا
تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى
ان فيه القول بتحقق ثلاث اسانيد وايضا ان اراد
بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل
الي المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على
الاسناد بواسطة الضمير الي المبتدا كما يشعر به قوله
ثم ان كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الي
المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله ولا يتم
المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضا وتفسير
الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب
انه لم يقدح في شئ من كلام الشارح ولم يتنبه
لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ
ظرع في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المنا
٤٧ وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الثاني
نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان
كون المسند جملة فعلية في نحو زيدا نطلق او ينطلق
انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو
زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل

فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل
انما يكون ذلك اذا لم يكن للخبر جملة فعلية والقول
بافادة التجدد والثبوت باعتبار الاسناد بين
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في
ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان
حمل قوله في بحث صرف المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا
لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان
تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد
قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما
يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس
في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه
والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد
الى شئ لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد
عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا بد هاهنا من زيادة اعتبار ما

التقوى ص

الخامس

الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما
مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبداع
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ
الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة
الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر
للمبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة
فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن
اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام
المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح
وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح
بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان
ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل
فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن شئ اخر والاسناد الى الضمير العايد
الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا
تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية

قوله وكلام الشارح الخ حيث قال انه انما يدل
عليه اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
اولية اسناده الى المبتدا، ٥ سيد

لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير
وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره
وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على
الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر
الاعتبار الثاني من اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدا لانه الذي يستدعيه المسند لكونه مبتدا
وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق
الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه
عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان يكون الخبر متضمنا للضمير
او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا
الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي
مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية
بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه
ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار
الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا
اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المتبدع

كما

كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان
المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل
المسند الواقع فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله
سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام
ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر مقدم
عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم
على الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى نحو زيد عرف
يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا
فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقدم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى
شرح الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت لا ما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
ق من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتبا
في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند
وكون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل

فعل مسند دايما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
اشارة الي ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشي
لان قولنا جميع ما ذكره في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شي من المذكورات في كل ما يغاير
البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

مطلب احوال متعلقات الفعل

الباب الرابع

احوال متعلقات الفعل قد
سبقت اشارة اجمالية الي ان متعلقات الفعل قد
يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه
اراد ان يشير الي تفصيل بعض منها لاختصاصه
بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه علي الفعل
وتقديم المعمولات بعضها علي بعض ثم مهد لهذا
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما
افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه
وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا
يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد
لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات

كذلك

كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه
بهما من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع
الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير
ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا
بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة علي مجرد وجود
الفعل الا تري انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط
ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند
اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الي فاعله فالغرض ان كان اثباته اي
اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي
الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عمومه
او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة
القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار
تعلقه لمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا تري
انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما تناوله الاعطا لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطا غير الدنانير

لامع نفي ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل
الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل
كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم
ونفيه عنهم من غير عموم في افراد ولا خصوص
ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا
يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يجعل
لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما
قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه الصلاة والسلام المؤمن غر كريم والمنافق خب
لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم
ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد
الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا
في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد

هذه

هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور
اسناده الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل
المعرف باللام على الاستغراق فجعل المصنف قوله
بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه
اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية
اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه
ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فيصير هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل
في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها
احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان
افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا
تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم
المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي

للتعميم هو اختيار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله
بالطريق المذكور اشارة الي ما ذكره في اخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار
مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى
قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطا
لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان ما ذكره
من الحصر بين مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل
على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا
يكون غيره موجدا للاعطا اما لانه لا يوجد الاعطا
فيما لا تشعر هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف
وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما
وقع فيه خبط عظيم والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري
في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده
وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون
غيره فلا يجدوا نصب على المضارع المنصوب قبله عطف
اي فلا يجد اعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة
الي منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم يجعلهما كنايتين

عن

عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو
محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الي حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راء ويسمعها كل سامع وواع بل لا
يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول
وتقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو
بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل
والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند الي فاعله اثباته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما
قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها
من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي
كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير
اعتبار المفعول وفلان يعطي مع القصد انه

بفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق
بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما
وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما
في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف
المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود
القرينة اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه
ما لم يكن تعلقه به غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين
اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه [اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول صح]
مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا
اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه
ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
واعوذ به ذخرا لكل مليمة وسهم المنايا بالذخاير مولع
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا
بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس
السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد
الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف
مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى
الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد

لو

لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول
المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق
المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فد [فع]
هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكر [ي]
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق
مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكا فريت [فركت]
جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجد
وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكا الذي اراد
ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكا الثاني مقيد معدي الى التفكر [البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر صح]
فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت
تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجا [ز]
ومما نشا من سوء التامل وقلة التدبر في هذا
المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد
ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول
للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل
ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر
والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على
انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا
فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته

لانا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني
الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال
لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتيب النظم فليتامل
ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد
الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام فقام
قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم
بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقرارهم واما
عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت عني اي دفعت
من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من
من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة
ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم
الي العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله الي العظم ان الحز لم ينته الي العظم بل كان

في

بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من البا
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان
الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه
اي يريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره
وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا
اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان
بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه
بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل
الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان
الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال
العناية بذلك بخلاف الارضا ويجوز ان يكون
السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
في التادب معه لان صريحا ما يدل على تجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده

مع

لغرض طلب المثل م

ويفرع

وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم
في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يولم اي كل احد بقرينة المقام مقام المبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله
يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم الى الجنة (لان الدعوة صح)
لان الدعوة صح
تعم الناس كلهم كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة
والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي
يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان
الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم
ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان
يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى
تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام
وهنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم
والاختصار انما هو من قبيل ما جعل يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة
على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم
المقدر

القصد
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر
ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان
المقدر عام فالحذف انما هو لمجرد الاختصار كما
ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة
لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا
حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان
هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص (هذا المعنى معلوم ومع ح)
بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر
اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا
فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال
يولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه
فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود
مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من
عموم المقدر ولو سلم فتركنا التعرض لماله مزيد

اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض
لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى
دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق
حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق
المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى
مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله
تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعا
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعا بمعنى الندا المتعدي الى مفعول واحد
لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكن
لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله
ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او
جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد
من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي تصدر
منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي

والمزود

التخيير

وجد عليه امة
من الناس يسقون
صح

والمزود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتزودان
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على
الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك
تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى
انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان التوهم
لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان
الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح
الترحم فلينامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور
فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية على الفاصلة نحو
قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل الاي على
الالف ولا امتناع في من ان يوجد في مثال واحد
علة من الاغراض المذكورة وكذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان

ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة رضي الله عنها
ما رايت منه اي النبي صلى الله عليه وسلم ولا راى مني
اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفايه او التمكن
من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا
اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض
هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل
ونحوه اي المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك
على انسان مخطي في تعيين انه غير زيد وتقول
لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد
يكون ايضا لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما وتقول
لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان
يعرفه بذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد
الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه
الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا لا تهن في الامر
والنهي فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو من تكلف
ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول
مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما
لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت

ولكن

ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع
الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة
على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا
ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا اذا لم يكن
التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما
الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا في
الضرب فيرد الى الصواب في الاكرام وانما الخطا
في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا
اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده
نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم
على المحذوف كالمقدم على المذكور كما في بسم الله
فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد
لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه
من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس
القصر الا تاكيدا لا تخصيصا او التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياك

واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو
اوكد في افادة الاختصاص في اياك نعبد وقد
صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير
اياي ارهبوا فارهبون وبتحقق التغاير بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم
يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل
لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير
فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العباده لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض عنه تقديم
المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعله الفاء في فاعبدون جواب الشرط تسامح
بناء على انه تفسير لما هو الجزا اعني فاعبدوا وكانه
هو هو واما الفاآت الثلاث فاولها هي التي كا
في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما
قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الخ
الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او ما
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو فاما
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو اما فهديناهم ثمود لا لتزامهم
وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام

قوله ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه
مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
بالمفعول اقول فان قيل لا يكون المفسر عين
المفسر قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متحد
معه نوعا وان خالفه شخصا فالتفسير
بحسب الاتحاد النوعي والعطف بحسب
تغاير الشخص لكن يبقى الكلام في افادة عطف
احدى الرهبتين على الاخرى بحرف التعقيب
فنقول الفايدة التكرير واستيفاء افراد
الرهبة كما يقال عليك بالطاعات الافضل
فالافضل كانه قيل خصوني برهبة عقيبها
رهبة وح فقد يلاحظ التنزل في افرادها
رتبة كما في المثال المذكور وقد يلاحظ الترقي
فيها رتبة كانه قيل فارهبون رهبة اقوى
واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الفاء
للتفاوت بين المعطوفات في المرتبة تنزلا
وترقيا كما ذكره العلامة في سورة والصافات
كانت ثم اولى واشهر في ذلك منها ولا يخفى
ان الحمل على الترقي ههنا انسب وان ملاحظة
الاختصاص في الثاني ح اولى ولا يلزم منه الا
تحاد بين المعطوفين بل يختلفان قوة وضعفا
وقيل الفاء جواب شرط محذوف وتقديره
الكلام ومهما يكن من شيء فارهبون ثم حذف
الشرط مع اداته اعتمادا على قرينة المقام
ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول
عوضا عنه مع كون تقديمه مفيدا الا

ان قولنا اما زيد فقايم اصله مهما يكن من شيء فزيد
قايم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها
شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
واقيم مقامه ملزوم القيام وابقي الفاء المؤذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان من
صدر الجزا فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد
المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزا مقام الشرط ما هو
المتعارف عندهم من ان حيزما التزم حذفه ينبغي
ان يشغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة
في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء
الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزا المفعول
والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما
قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء
المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم

ثم الاخبار عن سوق صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد
وعمرو ثم سالك سايل ما فعلت بهما تقول اما زيدا
فاكرمته واما عمروا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص
لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا
ساير المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد
صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه
لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفك
الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص
بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال
وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة واما اليتيم نسخة
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الى غير ذلك من المواضع مما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر
حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين

لما راعى

لما راعى حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قال الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله وهذا
يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه
اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ايمة التفسير في مثالين
احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا سقط مام
يقتضي ذلك وبهذا ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في نحو الله احمد فاياك نعبد للاهتمام ولا دليل على
كونه للحصر لان الذوق وقول ايمة التفسير دليلان
عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص ص
واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلايل الاعجاز عجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر نسخة
من اين كانت العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا كانه
ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فايدة وغير مفيد في
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في
القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر وهذا

يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله
افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ
باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم
باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته
واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت
فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي
باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى اقرأ الاول القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مفعوليه كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء
من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو
مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما
اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة على التقديرين
احدهما حذف المفعول من الفعلين والثاني تنزيل
الفعل منزلة اللازم او الملابسة اي مستعينا باسم
ربك اي متبركا او مبتدأ به ولا يبعد على المذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني وقد يكون متعلق
الاول قوله لبسم الله وتقديم بعض معمولاته اي

قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ
الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذ الخطام
واخذ بالخطام اقول عبارة المفتاح هكذا
فالوجه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل
القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم
فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين غير معدى
الى مفعوله وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ
الثاني بعده فمفعول القراءة تتعلق بذاتها
لمفعول وبواسطة حرف الجر وهو الباء باسم
يستعان فيها به او يلتبس به حال القراءة
وكما يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن
قطعه عن التعلق الثاني فمعنى كلام المفتاح
ان اقرأ الاول قطع فيه النظر عن التعلق
الثاني اعني تعلقه بالمقروء به لا عن
التعلق الاول اعني تعلقه بالمقروء
فلان قطع النظر عن المقروء
لا اختصاص له باقرأ

اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك
البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا
فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في
الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق
بالتقديم ولانه كالجزء من الفاعل الفعل فينبغي ان
لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت
زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني
لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطا
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي
بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم
المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير
فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل او البيان اولان ذكره اي ذكر
ذلك البعض الذي تقدم اهم فقد جعل المصنف
الاهمية قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها للمسند اليه
شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه
وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد
المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء
المتكلم او السامع لشانه واهتمامه بحاله لغرض من
الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعو

لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه
انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه
القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل
ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن
ظاهر لانه اشرف الاوصاف والثاني سبب تقديمه
على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في
التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات
الفعل او غيرها احدهما ان يكون اصل الكلام فيما
قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم
ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول
الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما
لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل
في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر

الله

لتوهم

قسمين صح

الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لكونه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك
كما توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة
اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع
لا لامام حديث بذكر القرية هل فيها مثبت حزام كلها
كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب للعين
بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من
اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا
عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في
قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال
اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ
لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو متعدي بمن والاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون وموسى
بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه
المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء
مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان
يكون جعل متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره

مثال صح

وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الي مفعولين لم يكن اعتناء
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما
على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
ليس في كلامهم ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله
من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما
لكن العناية بالله اتم مما يراده في الذكر اهم لكونه في
نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب
لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان يعلق
من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى
بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت
من قوم نوح الا على وجه بعيد مثل ان يراد
من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة
بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه
حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على
التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس
كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا
بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على
الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على

بعض

بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه
على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث
يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود هنا تقديم
المفعول على الفاعل واعتبار التقديم على الفعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل
المتصل من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر**
وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي
اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان
تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا فهو حقيقي
او بحسب الاضافة والنسبة الي شيء آخر بان لا يتجاوزه
اليه فهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الي معنى آخر كقولك ما زيد
الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا
بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الي الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص
مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب
المفتاح بتقسيمه الي الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه
توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك
لان حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والي
تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف

مطلب الباب الخامس القصر

قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اقول كانه اراد العطف واخواته الثلاث اما وحدها واما مع ضمير الفصل او تعريف المسند ايضا واما نحو قولك اختص القيام بزيد وزيد مقصود على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا ونشير الى ذلك في ترتيب مزيد

قوله وهو غير حقيقي بل اضافي اقول قد يطلق الحقيقي على ما يقابل الاضافي فيقال مثلا الصفة اما حقيقية واما اضافية وقد يطلق على ما يقابل المجازي فيقال هذا معنى حقيقي وذاك معنى مجازي والظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على انه لا يتجاوزه الى غيره اصلا انما سمي قصرا وتخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المنافية للاشتراك ولذلك بتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما تخصيص الشيء باخر على معنى انه لا يتجاوزه الى بعض ما عداه فهو معنى مجازي للتخصيص

مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان
المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ
لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي
ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب
وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشا توهم
اختصاص التفسير لغير الحقيقي نعم قد اورد الامثلة
في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الى
واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة
هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير
وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب
زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم
ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم
ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته
للمدعى له ان عاما كقولك في قبيلة ... او في قبيلة
شعراوات خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيثبت او ل
النفي ثبوته كذلك فمتى قلت الا زيدا افاد القصر
وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق
بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه
غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير
تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف

آخر

[illegible]

آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون
لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى وفيها
من الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم
في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية
بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما
في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز
ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب
واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا ففي
قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على
الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب
اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف
يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول

قوله والمراد الصفة المعنوية الخ اقول الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات وبالمعنى الاخرين يستعملها النحويون فالنعت في باب التوابع والاخر في باب منع الصرف مقابلا للاسم هو يد

قوله الذي هو تابع يدل على ذات اقول احترز به عن مثل حسنه في قولك اعجبني زيد حسنه فانه تابع يدل على معنى في ذاته غير انه لا يدل على ذات واحترز بقيد الشمول عن كلهم في قولك جاء في القوم كلهم هو يد

قوله وكذا النعت والصفة المعنوية التي فسروها اقول واما النسبة بين معنى المعنوية فالظاهر المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما نعم انتسب وذلك الامر اليه كالعالم هو يد

قوله والاول انسب اقول وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر وايضا عند المعنى الثاني يحوج الى زيادة تكلف في شمول جميع الامثلة هو يد

[illegible]

ان هذا النوع من القصر مفض الي المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصود على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا تنافي التفسير وقوله

وقوله دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الى الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الي حد وتخطي حكم الي حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة من دون ساير الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاعتقاد مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي

المعنى موجود في قصر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا تحقيقا او ادعائيا وكلاهما موجودان

دغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد
التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا
يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة
واحده ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
استعمال لفظه او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفه وقصر الصفه على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر
دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل من قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه
على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفه
وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفه
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابه والشعر وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابه ويسمى
هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة
المذكوره وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل
وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة
بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي

اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او
تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوي عنده الامران
يعني اتصافه بتلك الصفه واتصافه بغيرها في قصر
الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفه في
قصر الصفه حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر ما زيد
او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير عند المخاطب فالحاصل
ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص
شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر
قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه ان
تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم تثبت الصفة الاخرى
حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام

متعين م

متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شي بشيء دون آخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت
مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحدى الصفتين فقط فقد خصصت زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على
الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققهما
محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم
بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين
فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة
واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران
عنده كما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز
ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد

الا قائم

قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز
ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت
بعد ارتكاب جميع ذلك فلا شك بحاله لان غاية هذا
التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شي
بشي مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن
يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون
القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى
مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال في
كلامه حذف واضمار وتقديره المخاطب بالاول من
يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب
من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى
قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة
هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى

تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان
المفحم كالعجام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الي
بعض الافهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك
الصفة المذكورة كالقيام في ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود ضرورة اجتماعهما ففساده واضح
لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق
القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا
قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك
الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا
لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز
ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان
يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد ويخرج ح
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن
اقسام القصر لتنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة
لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد
احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان
هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه

لفظ

لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما
يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا لانه
علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس
اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر
القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي
في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على ان ما ذكر
فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور هنا اربعة وقد
يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص بها وما
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من
طرق القصر لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق

بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما
يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول
الاول والثاني ايماء الي هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد
شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين
احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار
بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في
باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا
وقد اشرنا الي ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم
لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام
بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا
للعكس فطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف
مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما
بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان
يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين
لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على
صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح
المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا
اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة

العامله

العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة وعلم
انه لما لم يكن في قصره مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق
التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا بنافي
الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا
يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر
التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما
زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها
انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما
زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما زيد قائم
واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان
لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال
ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما ثبت للاول
انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في
الفعل الا ترى انه ليس معنى جاني زيد لا عمرو انه لم
يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى المعنى ان الجائي
هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى قائم بنفسه بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني

زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاءك مع زيد غيره بل تنفي
المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان
الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فاذا
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
فانه تكلف في الكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا
اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم
انتهى كلامه وانما كانت انما مفيدا للقصر لتضمنه
معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست
هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا
يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه عنه بل يجب
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس
والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر
وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي
الا ما دخلت عليه باجماع النحاة فاشار بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ
فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون
الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا
بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة

اشارة

قوله وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في
انما ليست هي النافية اقول يعني ان في
ذكر التضمن اشارة الى ذلك لان المنا
سب على ذلك التقدير ان يقال لكونه
بمعنى ما والا وهو سيد

المشهور

المشهور نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها
وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى
قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما
كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر
والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا
فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما تتضمن معنى ما والا فطابقت هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والميتة خبره تقديره ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هل لا جعلت ما في قراءة الرفع
كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة
حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسندا
الى ضمير الله تعالى فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا
والميتة خبره والتقدير ان الذي حرمه الله تعالى
عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما
على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون
كافة ويحتمل ان تكون موصولة ونقل ابو علي

عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا
الي الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة
خبرها اولي لتبقي ان عاملة علي ما هو الاولي واشار
الي الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما
يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوي ما يذكر بعده
اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
في قصر الصفة انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه
ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوي
الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص
لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد
انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته
علي صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الي
الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي
مع انما كقولك انما يقوم انا كما يقال ما يقوم الا انا
اذ قد تقرر في علم النحو انه يصح لا يصح الانفصال الا
لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل
التقديم علي العامل والفصل بينهما لغرض ونحو
ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوي ان
يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعني
ما يقوم الا انا لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحا ثم استشهد
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد

التمثيل

التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود مرتك
وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان منه عقاربه
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل فصل المدافع
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لصار المعني انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا
غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول علي الضرورة لانه كان
يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا علي ان انا
تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا
خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد
الحامي دليل علي ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والدفع عنه وليس يستحسن ان يقال انا
الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
لفظا عن الي لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغايب الي ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم
الا انا او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في
الحقيقة هو المستثني منه العام وهو غايب وقد يستدل
علي تضمنه معني ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة

بعده على ما صرح به ابن بعض نحو انما قايم ابوك مثل ما
قايم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا منا سبة
عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب
ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لانك تقول لك زيد جاء لا عمرو
لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا
في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس
المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن
عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني
الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد
ايضا بالنسبة الي نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت
قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها
حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا
للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر
الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين
لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية
والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا
لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك

افراد المن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد
انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما
به وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب
بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر
الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم
وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او
كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا تعيينه واما
في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما
والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم
الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم
يعرف انه في اصطلاح البلغا كذلك ودلالة الثلاثة
الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاثبات وانما المعان تفيد القصر والاصل اي
الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في
الاول اي في طريق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا
قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد

قوله واما في قصر التعيين فالصواب الى اخره
اقول المتردد بين قيام زيد وعمرو مثلا
يحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب
واما صوابه تجويزه كلا منهما على التساوي
فان كان عبارة عن تردده وتشككه
بينهما فذلك ليس حكما حتى يوصف
بالصواب او الخطا بل الشك مناف للحكم
لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي
للتشكيك وان كان عبارة عن حكمه بان كل
واحد منهما جايز الوقوع
مساو للاخر في جواز الوقوع
والامكان

نعلم النحو وعمرو وبكر فنقول فيهما في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو
واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام
لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما
هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا
ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في
المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض
عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي
والاستثنا لان المعنى يعلم النحو ليس معلومه الا النحو
او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص
على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف
المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون
العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف
العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ
اخصر يودي معناهما مثل ليس غير وليس الا و
لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في
العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قايم
وانما هو قايم وقايم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اعني الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق

النفي

النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قايم ليس
هو بقاعد وانما لم يقل بطريق العطف كما في
المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع
الثاني اعني النفي والاستثنا لا يقال ما زيد الا
قايم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل
ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغا الذين
يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلايل الاعجاز ان
لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع
لا لان يعيد بها النفي في شي قد نفيته وهذا الشرط
مفقود في النفي والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد
الا قايم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس بقاعد ولا نايم ولا مضطجع
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيا
هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم
الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام
فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف
النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فايدة
قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها
بلا العاطفة الاخرى قلت المراد غيرها من كلمات النفي
على ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عن
ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او علم

يقول الكعبري الانسان انثى لا ابن يوهم امسه لا والد اوله

المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي
فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح
المصنف بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت
من الوهم فمدفوع بالتامل في قولنا داب الرجل
الكريم ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اي بغير ذلك الشخص لا العاطفة التي نفي بها
ذلك للنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا
يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا
انه احترز به عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى
نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني
تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع المنفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت احسن
لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا
به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وان لم يكن
الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين
في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك الايجاب المعين
الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على

قوله والتمثيل بنحو زيدا ضربت الخ اقول
لاحتمال ان يقال هو يأتيني من باب التقوى
دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق
العطف فقط الا ان هذا الاحتمال مرجوح
لان قوله لا عمرو يدل على ان المقام مقام
تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا ان
التمثيل بما ليس فيه احتمال احسن

ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان
يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك
ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك
لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ولانه
وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون
لا في قولك لا عمرو ينفي عن الثاني ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون
لا نفيا للنفي وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتنبيه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ
لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فلينا مثل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز
قولنا اتى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم
الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من
كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد
زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع
ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة
الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص

نحو انما يستجيب الذين يسمعون والموتى فانه يمتنع ان
يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا تكون
الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال
عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التخصيص والتاكيد ولم يذكروا
هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان
دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني
زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني
زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل
على امتناع ما جاءني الا زيد لم يجي عمرو وما زيد الا
قايم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون هو صح
ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف اي اصل النفي
والاستثنا ان يكون الحكم الذي استعمل له من الاحكام
التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله
ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا
ينكره كذا في الايضاح وقد نقله من دلايل الاعجاز حيث
قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب

ولا

ولا ينكره او لما نزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في
حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بخطائه لم يصح القصر بل لا يفيد
الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجي لخبر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انما
يرد وبادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا
لما في المفتاح وهو ان طريق انما انما يسلك مع
مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان
لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام
على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين
وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من
من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد
صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثنا
افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول
اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من
الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين
الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم
اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثنا والاعتبار
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في

في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه
وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال
او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له النفي
حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون
ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا
جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا
منزلة المنكرين لاعتقاد القايلين ان الرسول لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة لان
الكفار القايلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا
يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على
ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا
الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان القايلين قد
ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين
مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان
نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الي جوابه بقوله وقولهم اي الرسل المخاطبين

ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارات الخصم اي
التماشي معهم وارخاء العنان والمساهلة معهم
بتسليم بعض مقدماتهم ليعثر اي الخصم من العثار
وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع وانما يفعل
ذلك حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل كانهم قالوا انما قلتم
من اننا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان
يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم فاما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب
المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه اخر وهو انه استعمل
في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء ان
المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه فالاولى اوفق
بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم
منزلة المجهول قصر قلب قوله حكاية عن اهل انطاكية
حين كذبوا رسل عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم
الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم
الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين
وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون
كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر
افراد بمعنى الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء
على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين ونبهم على

ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن
العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين
الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين
فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل
في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو
اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه
اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق
على اخيه فكانه اخطا فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر
على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله
تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم
مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا
ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر
وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ

وهو

وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق
الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة
الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة
الاخر في انه لا تنصيص فيها على الحكم المثبت
والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين
في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات
المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد
او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين
معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر
من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي
مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه
تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع
النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم
ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت مواقع انما
وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا
كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض
من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم
السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكافرون
وان يقال انهم لفرط جهلهم كالبهائم ثم القصر كما
يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو

في النسخ الكفار

ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا
وما جاء في راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر
المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الموصوف
والصفة والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا
فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا
راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر
الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق
الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا
او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اعتبارها
تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه
واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه
والاداة بحالهما وهو ان تكون الاداة متقدمة على
المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا
زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على

الفاعل

الفاعل
والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك
وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على
زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة
بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء
عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عمرا ما
ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل
لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة
على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او
متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما
بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف
في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في

بادي الرأي منصوب بمضمر وكذا باب الامير في البيت
الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوايح في البيت
الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوايح وفيه بحث
لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر [illegible]
عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر
المنصوب فيكون عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا
منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم
قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا وقال المصنف
وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من
من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا
وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في هذا المثال
المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم
هذا البيان فنفوا ذلك الاقتضا قايلين ان الفعل
المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول
نعم يمكن ان يقال انا لا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع صحة الكلام في هذا المقام ووجه
الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثنا القصر فيما
بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك
ان النفي في الاستثنا المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى
منه فقد فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى

المذكور

بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى
وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص
من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا
في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر
ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في
قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
معنى شيء من الاشيا وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ
العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير
في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل
بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم فاعل
الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو
ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير
عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم
كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن
الذين يفرحون بما اتوا في قراءة الرفع فمن قرا بالياء
فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل
فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا

من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم
الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه عن
اللفظ بالكلية ولاقتصار على ضمير العايد الى ما ليس
في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب
للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد
ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي
نحو ما جاءني الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما — في م
سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا
القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون
المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
المقدر ما كسوته الا جبة شيا مع صحة اطلاقه
على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد فحق
من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء — اي من ذلك المقدر صح
ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفا واعلم انه قد يقع
بعد الا في الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا
نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني زيد الا ويقعد او حال
نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا — زيد صح
ماضيا مجردا عن قد والواو ونحو ما اتيته الا اتاني

وفي

وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم
من قبل النسا وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا الحال — لا صح
مما يقارب مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم
والتقدير ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة
غير النسا الا عازما على اتيانهم من قبلهن لقولهم
خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور
عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما
وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور
عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره
للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثنا على قلة
لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا
ليس الا مذكورا بعدما الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا
في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو
ان تقديم المقصور عليه جايز اذا كان نفس التقديم
مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه — ٢
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب
اسامياً لم تزده معرفة   وانما لذة ذكرناها

قوله اي ما ايس الشيطان من بني آدم غير
النسا الا عازما على اتيانهم من قبلهن
اقول اي ما ايس من جميع جهات العقود
والاضلال غير جهة النساء كاينا على
حال من الاحوال الا عازما فدل على ان
هذه الجهة اسد حبايله واقواها
حيث يؤخرها حتى اذا ايس من جميع
ما عداها تمسك بها واما انه هل ييأس
من هذه الجهة ايضا ولا فلا دلالة
في الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الا
صفة ظرف محذوف اي ما ايس حينا
الا موصوفا بانه اتاهم فيه من قبل النساء
والحاصل كلما ايس اتاهم من قبلهن
بدل صح ولما استدعى المقام استعظام
هذه الحبالة دل على ان الاتيان
من قبلهن لازالة اليأس ولا حاجة الى
تاويل الاتيان بالعزم عليه ولا الى تقييد
اليأس بغير النساء فان قيل لا معنى
للاتيان من هذه الجهة بعد اليأس
منها ومن غيرها اجيب بان المعاودة
اليها بعد اليأس من بعدها من نفعها
ونفع غيرها يدل على انها اقوى الوسايل
وعلى انها الاياس منها بالكلية كما من غيرها
وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طباقا لما
قصد بالحديث هو سيد قدس سره

اي ما ذكرناها الا الله ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك
وغير كالاتي في افادة القصرين اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد الا شاعر
افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفي قصرها ما شاعر
غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع
مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم
وما شاعر غير زيد لا عمرو ولانتفاء شرطها لكون
منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب

السادس الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذي
ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال
على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرها واراد
بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي
كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
ينجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ونحو

ورب

ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا
هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث
الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية
في الاصل اخبار ونقلت الى معنى الانشاء ولهذا اقتصر
صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر
والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى
اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على
معانيها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما
يناسب المقام فانواعه كثيرة وهي ما ذكره المصنف
خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه
اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني
والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن
الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو
النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء
فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت
ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما
يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول
ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب
يعود يوما لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك

قوله ورب وكم الخبرية اقول فان رب
لانشاء التقليل وكم الخبرية لانشاء
التكثير ولا ينافي ذلك كون ما دخلا
عليه كلاما محتملا للصدق والكذب
بحسب نسبة غير نسبة التقليل و
التكثير فاذا قلت كم رجال عندي فهو
باعتبار نسبة الظرف الى الرجال
كلام خبري محتمل للصدق والكذب
واما باعتبار استكثارك اياهم
فلا يحتملهما لانك استكثرتهم علي مه
ولم تخبر عن كثرتهم هو سيد

قوله والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
اقول قيل ينتقض بمثل علمني وفهمني
فان المطلوب به حصول امر في ذهن
الطالب وليس باستفهام فالاولى
ان يقال والاول ان كان المطلوب به
مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب
فهو الاستفهام والفرق دقيق وقد يجاب
بان المطلوب فيما ذكر هو التعليم والتفهيم
وليس ذلك امرا حاصلا في ذهن الطالب
وان يستلزم حصول امر فيه هو سيد

توقع وطماعية في وقوعه والالصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني
اشار الي ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد
يتمني بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا
شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام
الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول
عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة
الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمني بلو نحو لو
تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها
اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام
ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا
كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه
وقيل انها التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو
نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما
يستغني بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها
نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال
الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي
كان حروف التندم والتحضيض وهي هلا والا بقلب
الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها
ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما

مركبتين

مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله
مركبتين والتضمين جعل الشيء في الشيء تقول
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام
جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة
لتضمينهما يعني ان الغرض في تضمينهما معنى التمني
ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى
التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الي جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع
التحضيض نحو هلا يقوم زيد ولوما تقوم على
معنى ليتك تقوم قصدا الي حضه على القيام ومع
هذا لا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما
كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الي المفعول
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم
يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا
مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على
ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح
حيث قال هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك
اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما لم يجعل تركيبهما

من اول الامر لتضمين معنى التنديم وما يستقبل
السؤال والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا
على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني
وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال
والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم
القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا
للتنديم والتحضيض من غير اعتبار الترتيب فان
التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد
يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن
لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء
لا يوثق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك معطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي
ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام
وهو حصول صورة في الذهن فان كانت تلك
الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف

واين

وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص
بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار
صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك
اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة
اما بالايجاب او السلب تطلب تعيينها او التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند
اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في
الاناء شيئا والمطلوب هو تعيينه وفي طلب تصور
المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم
ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او
الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع
ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب
تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم
يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب
التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظا
في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان

قوله او التصور كقولك ادبس في الاناء الخ اقول القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر نوعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد يتصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم ترد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما معينا كالعسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر كان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده ه

ان تقديم المرفوع بسند عن التصديق بنفس الفعل
غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر
فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص
بطلب التصديق كما سيجي والمسؤل عنه بها اي
الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في
اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد
واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا
لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت
اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضرب هو ام الكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق
وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما
بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب
الذي كنت تكتبه سوال عن وجود نفس الفعل
ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سوال عن
تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو
من تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان
الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على
زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب المخاطب منه صح

وكذا

[illegible]

وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم
الجمعة سرت واتاديبا ضربت وارا كبا جئت
ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد
ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا
قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسوال
عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما
يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو
ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار
وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما ما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق
فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك
حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد
ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون
الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع
ويمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل
زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي فان قلت

التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق وام المتصلة نحو
ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم
بنسبة القيام الي احد المذكورين والمطلوب احدهما
على التعيين فهو غير التصور السابق على التصديق
لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلبا لحصول الحاصل وهو محال
وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم بمجرد الاهتمام عن التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في
التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه
لحسب الحمل على قصد الاهتمام دون الاختصاص
ولا قايل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته
لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا
ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم الفاعل
على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر
بعض المحققين من النحاة التزامه وجود الفعل
في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا
بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته.

بل

قوله فان قلت التصديق الخ اقول التحقيق
في الجواب ما قررناه انفا وما ذكره كلام ظاهري
لان تصور احدهما على التعيين ان تعلم
نسبة القيام الى احدهما بنفسه بعد ان
علم نسبة الى احدهما مطلقا فالمطلوب
هو التصديق في الحقيقة واما تصور
زيد وعمرو لخصوصهما فهو حاصل للسائل
حال السوال وانما المجهول المطلوب عنده
نسبة القيام في خصوص احدهما وهذا
مما لا يخفى على ذي مسكة هو سيد

اياه ص

بل لابد من ايلائها لفظا وجعل السكاكي قبح هل
رجل عرف كذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار
التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالا
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل
زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح
البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا
لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة
اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء
الحكم مطلقا فغاية ما في الكتاب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم
قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل
رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في
الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغر
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت
قد هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا

متناع

[illegible]

يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي
طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت
الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم
ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في
حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل
تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما
يصح كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه
لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع
في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا تصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في المستقبل وقد صرح السكاكي
بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال
وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع يعني انه لا ينبغي
ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا
يصح وقوع هل هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل

انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد
بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل وانتفاء وما ههنا ممنوع الى ترى
الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال الحماسي

ساغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا

وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من
هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب
بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بنا دي
على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه
المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القا صرين
ان يقعوا فيها من غير تامل ويأخذوها مذهبا
ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما
يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزما نيا
خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل
فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء الثاني

اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر
اذ المضارع انما يكون واما اقتضاء الاول اعني فهلا صح
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الي الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الي الذوات التي هي مدلولات
الاسما من حيث هي لان الذوات ذوات فيما
مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان
لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم
تشكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل
محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقايه على اصله
كما في فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة
وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وانما
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة
اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اي
ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي كمال العناية
بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معه لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات

وابراز

وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير
البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد
فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب
بها وجود الشي او لا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب
بها وجود شي لشي او لا وجوده له كقولنا
هل الحركة دايمة او لا دايمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيان سوى
عن الوجود وفي الاولى شي واحد فلذا كانت
مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول
وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهام
تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف
من جهة المطلوب بكل منها تصوره شي اخر فقيل فيطلب ان صح
بها شرح الاسم كقولنا ما العنقا طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه ولاي معنى وضع
فيجاب بايراد لفظ اشهر سوا كان من هذه
اللغة او من غيرها او ماهية المسمى او حقيقته
التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى
هذا اللفظ ويجاب بايراد ذاتياته من الجنس
والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما
اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
بمعنى مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا

شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن
لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم
لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة
وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير
قليل فان من خوطب باسم فهم فهما ما وو قف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما
باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقايق كان لها حدودا بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا
مفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف
ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول
التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على
وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب
شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه
صارت تلك الحدود بعينها حدودا بالذات
والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فعلم ان الجواب
الواحد يكون بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
حدا

الي

بالقياس الي الشخصين وبالقياس الي شخص واحد
في وقتين وبمن العارض المشخص لذي العلم اي
يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم ليفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيل كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه
ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان
كانت تلك الاوصاف نظرا الي مفهوماتها كليات
وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي اجناس الاشيا عندك وجوابه كتاب ونحوه
ويدخل فيه السوال عن الماهية والحقيقة نحو ما
الكلمة اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو
وجوابه الكلمة الدالة علي معني في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد
سبق المفردون فقيل ما هم يا رسول الله فقال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن
الجنس من ذي العلم تقول من جبريل ابشر هو ام
ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم ان السوال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الي الرسل

ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعيينه واما ما
ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون
فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني
ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز
احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير
مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما
يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو
مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح
يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب — ثياب صح
منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية
قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل
فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب
التمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرون
ام ثلثون ام غير ذلك والغرض من ذلك السوال
التقريع والاستفهام استفهام تقريري اي حمل على
الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا
بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه

لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين
من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من
كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن
المكان ويبنى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان — كان صح
عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم
مثل يسال ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم
انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله
يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا
وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه
في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين
عشرون لنا ظاهرا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى
لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف
انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام
بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها
مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية

وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجي لطلب التصور
والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز
ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوي الهمزة
كقوله تعالي ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله
ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم
تعلمون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق
به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى
بل التي تكون للانتقال من كلام الي آخر من غير
اعتبار استفهام كقوله تعالي ام انا خير من هذا
الذي هو مهين وبهذا يتحل ما قيل في قوله تعالي
اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعلمون
من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو
ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه
لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام
ولا حاجة الي ما قيل في الجواب من انها متصلة
والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي
شي كنتم تعلمون ثم هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان
انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله
كالاستبطا نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى
يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله

وبين البسط م

الام

الام وفيم تنقلنا ركاب وتامل ان يكون لنا اياب اوان
والتعجب نحو ما لي لا اري الهدهد والتنبيه على
على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك
لمن يسي الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك
والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا
بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما
حمل المخاطب على الاقرار به ما يعرفه والجائه اليه كما
مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسول عنه
الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله
على الاقرار بالفعل واانت ضربت في تقريره
بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول
وكذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك
ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالي
حكاية اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل على انه الاقرار بانه منه
كان كيف وقد اشاروا الي الفعل في قولهم
اانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت
او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق

ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو
انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر
الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن
الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام
وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه
يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة
يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجي
للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف
البواقي بان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو
هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون والاسماء
الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم آتيناهم
من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتله
ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان
صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل
وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت ومن
ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك
ومن اين تدري ما العرار من الرند وما اشبه
ذلك

ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكرها يكون منعا
من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن
يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج
الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا
نفس القسم وكالمفعول في قوله تع اغير الله اتخذ
وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ
الولي واما قوله اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس
اتخاذ الآلهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك
اراجلا اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا
ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم
على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان
يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح
قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم
من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب
وهو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه في ذلك
ولا انفراده وجعلها صاحب الكشاف من قبيل
التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم
وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا بغيره
همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي

حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان
الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق
فيما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي
والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد
اشار هنا الي تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل
قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان
الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتدا
مرادا منه تقوية الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا
التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل
اذا ساعد عليه نفس المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه
فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
فكانه بنى على هذا مذهب القوم ومنه اي من مجي
الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف
لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وهو اليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح
لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك
فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون
بالحكم الذي يجب عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من دخل

ذلك

ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ااَنت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين بان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه
السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها
الفعل للهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين
فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها
الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار
وافي السوق كان هذا ام في المسجد الي غير ذلك
والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع
ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى
انه كان لا ينبغي ان لا يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع
لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار فانه بادعا
انه اعلا مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم

بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون
نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي نكرهكم
على قبولها ونقسركم على الاهتدا بها والحال انكم لها
كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالي
هل جزآء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر
وهل يدع الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه
وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعني النفي للتوبيخ
ايضا كقوله تعالي ماذا عليهم بمعني اي تبعة ووبال
عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ
والافكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطا
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقرآءة ابن عباس رضي الله عنهما
ولقد نجينا بني اسرآئيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون وهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكري
وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر
والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته
تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا تنحصر
المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا
شي منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة
الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك
على معني سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي

ومنها

ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب
فعل غير كف على جهة الاستعلا واحترز بغير الكف عن
النهي وبقوله على جهة الاستعلا اي على طريق طلب العلو
سوآء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعا والالتماس وفيه
نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف
الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلا اي على
طريق طلب العلو سوآء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعا
والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف وقيل
هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقيف بين كونها للقدر
المشترك بين الثلاثة وهي الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب ولما لم تكن الدلايل مفيدة للقطع بشيء
من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو
اظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم
عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة
وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل
وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل

وقيل مشترك بين الثلاثة [illegible] والندب [illegible] وقيل [illegible]

على سبيل الاستعلا سماها النحويون امرا سوآء ا ستعملا
في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر
في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث
فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون
الطالب مستعليا سوآء كان عاليا في نفسه او لا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغ الى
الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى
الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ايمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر
دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا
يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلا لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم
صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلآء بل الامر في
عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة
والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم
يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك
لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة
مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد
تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلآء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون

لطلب

لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلا فاشار الى الاول بقوله كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو
اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحا ح
هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو
كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او
حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير
يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على
سرعة تكوينهم بنه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالات بهم
والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم
ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة
اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما
الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلا
الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم
قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي

هو مني نهارا كما اقاسيها ليلا اولان نهاري يظلم في
عيني لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلا
لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض
له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولا
تلك الليل كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية
ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى
الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلا اشار بقوله والدعا نحو رب اغفر لي
فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك
لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلا وبدون
التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما
يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد
الدعا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والندا
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى
تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل
ان يقوم اضطجع حتى المسا يتبادر الفهم الى انه غير
الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما
وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القراين
بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة على

للامر

للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي
وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد
وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة
تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل
كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلا لانه
المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار
وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك
وللمتحرك اسكن لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان
راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك
تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن
فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده
او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان
متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك
بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد
كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر
ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلا
بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم

لا تشتمني اعداء او على سبيل التلطف فيكون
التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ
وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا
الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم
واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمر مع الشرط كقولك
في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه
وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه
ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان
لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان
احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية
وان كانت بماهيتها علة العلة الفاعلية ولهذا قالوا
ان الغاية تتقدم في الذهن على المعلول في
الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل
ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل
مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه

اغنت

اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول
ومسببية الثاني فالجزم السبب الحامل بان
مقدره بعد هذه الاشيا وثانيهما ان كل كلام لا
بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام
الخبري افادة المخاطب لمضمونه وعلى الطلبي كون
المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره يعني بتوقف
ذلك الغير على حصوله وهو معنى الشرط فاذا ذكرت
الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون
اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا
كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزا
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين
بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا
ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى
قل للذين آمنوا يقيموا الصلاة فان الشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة لحصول الجزا بل يكفي في ذلك
توقف الجزا عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو
ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية
يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا

اي جوابا عن سوآل يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك
واما العرض فان عدة النحاة احد الاشيا التي يقدر
بعدها الشرط و يجزم في جوابه المضارع كقولك
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فولدهن
الا استفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع على حقيقة
الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض
النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار
النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده
نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشيا
يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد
المثبت و بالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل
النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع
بقرينة نحو ام اتخذوا من دون الله اوليآء فالله هو
الولي اي ان اتخذوا وليا بحق فانه هو الذي يجب
ان يتولى وحده و يعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام
اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه
انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله
اوليآء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير

تقدير

تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله
هو المستحق للعباده قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو
الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى
النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل
سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف
الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز
ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب
الندا وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب ادعو
لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نايما او ساهيا حقيقة او بالنسبة
الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث المخاطب لا يفي به على حقه من السعي فيه
وان بذل وسعه واستفرغ طاقته فكانه غافل عنه
بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد
تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها للبعيد
للقريب اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن

عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر
وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه
غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما
للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التفطن نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن
المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة الندا
في غير معناه الحقيقي وهو طلب الاقبال كالاغرا في قولك
لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا
ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص
المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما
نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف
او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا
للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم
وكل هذا صورته صورة الندا وليس به لان ايا وما
جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف الندا
لانه لم يبق فيه معنى الندا اصلا فكره التصريح باداته

فقوله

فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في
الندا لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا
قال المصنف في تفسيره اي متخصصا من بين
الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما
معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معشر الانبيا وربما يكون علما
نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا من الندا لان المنادي لا يكون
ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف
يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة ونحوه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص
قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي
لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان
قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب فكان فعله
لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب
بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا
انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما
يستعمل فيه الندا الاستغاثة نحو يا الله من الم
الفراق ومنها التعجب نحو يا لله ويا للدواهي
كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها
التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله

يا ناق جدي فقد افنت اناتك في صبري وعمري واحلاسي
وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن
كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك
يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق
اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل
واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشا اما للتفاول بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية
كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في
وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظمت رغبته في شي كثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك
ورضى الله لقاءك والدعا بصيغة الماضي من البليغ رزقني
نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاول واظهار الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى
ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في
صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة في الحقيقة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسبه الى الكذب
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني
غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه

انه لم

لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر
لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور
مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشا القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد
الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها
التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه
لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك
من الاعتبارات تنبيه الانشا كالخبر في كثير مما
ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد
والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشا
الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطايف الا شارات
العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكد
او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او
محذوف مقدم او موخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق بمفعول او شرط او
غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او
بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما
مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل.

مطلب الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي
ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم
والملكة ولهذا يقدم الوصل لان الاعدام انما تعرف
بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل
لانه الاصل والوصل طار وانما قال بعض الجمل دون
ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها
محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام
والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة
اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا
او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان
اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى
الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه
اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او
حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه
اذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه
عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة

موقع

موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط
كونه اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر
من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي
وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما
جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب
ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من
حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى
وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل
من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي
اذا كان بصدد هذا الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا
عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى
صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي
الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره
فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة باعتبار وقوعه
موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما

جميعا قوله لا نفي لما ادعت للحبيبة من اندراس هواه
يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا
الغداة طلها كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس
وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله مازلت
عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك
تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من
العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم
جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه
مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين
وانما قال انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان
لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا
يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها
اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم
خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك

معان

معان محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين
لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في قوله
تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او
يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الاضراب
بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل
مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط
بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون
واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة
الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما
قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان
مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا
الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل
بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم ان كونها للترتيب
بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في الترتب مما يحصل

بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعلقا
كقوله تعالي الم تران الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي
عقب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح
نظرا الي تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي
كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجي لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولي وعدم مناسبته له نحو
ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله تعالي ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله
فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك
الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الي الله وهذا
في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجي لمجرد الترتيب
والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده وكذا قوله تعالي وما ادريك ما يوم
الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت
هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفايدة فيه وهي حصول
معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوي مجرد الاشتراك وهذا يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفايه يثبت الاشكال فان قلت الواو

ايضا

ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول
نصا لانك اذا قلت يضرب زيد ويمنع من غير واو
احتمل ان يكون قولك يمنع رجوعا عن قولك يضرب
وابطالا له كذا في دلايل الاعجاز قلت هذا القدر
مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في
مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات والا اي
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولي على معنى عاطف
سوي الواو فان كان للاولي حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الي
الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا
يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم ان خلوا الي شياطينهم
وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث
لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الي شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان
قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد
تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزا فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد
تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم ولا نسلم ان
العطف علي مقيد بشي يوجب تقييد المعطوف

بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا
خلوت قرات القرآن يفيد معنى لا اقرا القرآن
الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت
زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه
ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطفت شيء على جواب الشرط فهو
على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان
تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير
استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا
استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه ح
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزا الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو
على استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن
انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك
لدفعهم عن انفسهم والمتكلم عن شرهم لم يكن عليهم
مواخذة كذا في دلائل الاعجاز ولا عطف على قوله

فان

فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين
كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في
الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال
او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين
الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين
يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا
يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال
للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاولى كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول
والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف
فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال
اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا
ومعنى اي تكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى
والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رايدهم
ارسوا نزاولها وكل حتف امرء يجري بمقدار

بلا ايهام الثاني كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال
الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع

الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا
اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي
قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا
الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والحق
ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى
ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا
مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء
علة المزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه
الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون
للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا
المثال وهو قوله في محل النصب على انه مفعول قال
فكيف يصح قلت لما ذكر انه يكون بين الجملتين اللتين
لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او
كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما
محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما
وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما
محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه

مماله

مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم
انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما
مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى
بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء
معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا
نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء
معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف
على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما
سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قا
ولا العلم حسن ووجهه قبيح واما كمال الاتصال
فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا
لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان
بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم ينزل
الثانية من الاولى منزلة النعت من
المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون
لدفع توهم تجوز او غلط وهو فساد لانه اما ان
ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من
متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى
او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من
حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة

ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح
المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه
لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء
في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف
بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ
يتعلق الباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في
ان وصف بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر بالـ
باللام وذلك لان الظاهر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما
يجعل ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب
او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص
وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه
اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان
يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه
والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما
جاز انه يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل
قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا

لذلك

نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى
للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه
هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل
ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله
في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب
الهداية يقال لبيك عليك بحسب ذلك اي على قدره
وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت
في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد
تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا
داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه
فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني
في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فانه وان
كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة
التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب وتثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها

عطف على قوله مؤكدة للاولي اي القسم الثامن كمال
الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولي لانها
اي لان الاولي غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية
بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام
يقتضي اعتناء بشانه اي شان المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد
وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة ككونه اي
تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولي منزلة
بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف
عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان
لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه
بخلاف التاكيد وهذا المعني مما لا تحقق له في الجمل لا سيما
التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل
الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالي والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الي غيره والثاني اي قوله
امدكم بانعام الي اخره اوفي بتاديته اي تاديته
المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله
تعالي بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول

الثاني

الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين
والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة
بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا
فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على
ما يكون المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا
اوفي بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت
قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار
كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومن مقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن
صار قولك لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا
ما يقال لا تقم عندي ولا يريد كفه عن الاقامة بل
مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على
كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من
هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا
بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة

قوله وقريب من هذا وذلك لان اللفظ اذا فهم
منه معنى غير ما وضع له قصدا صريحا احتمل
ان يكون ذلك لصيرورته حقيقة فيه عرفا
كما ذكر وان يكون ذلك لكونه مجازا فيه
له نوع شهرة وان لم يصل الى حد الحقيقة
واما بمجرد كونه جزءا للمعنى الموضوع او لازما له
واضح العلاقة فلا يكفي في كونه مفهوما
من اللفظ قصدا صريحا سيد

لاقامة ليس بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد
بل انها يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن
في السر والجهر معلنا مسلما فانه يدل على ان المراد من
امره بالرحلة اظهار كراهة الاقامة بسبب مخالفة سره
العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على
هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي
لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد
في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها
فظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامة ليس جزءا من
مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم
لم يقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامة بحسب العرف
كما مر وفيه تعسف ووزانه وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله
ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة
غير داخل فيه في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض
مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل
اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل
منصوبة المحل مفعول القول كما مر في ارسوا نزاولها
وقوله في المثالين اعني الاية والبيت اعني الثاني
او في بتاديته المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية

بتمام

بتمام المراد لكنهما كغير الوافية واما في الاية فلما فيها
من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على
تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على موكدة
اي القسم الثاني لك من كمال الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف
البيان في متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف
عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى
بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان
قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو
حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا
لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفصل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد
تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابناءكم ويستحيون نساءكم وفي سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله
بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها
جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليها
زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة

عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله
تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين
عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شئ فكان قادرا على اشد من عذابكم ولما
فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى
شبهيهما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها
عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها
على غيرها مما يودي الى فساد المعنى ويسمى هذا
بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف
وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء
وخبرا او المتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع خارجي ربما
يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فان للجملتين الخبريتين اعني قوله
وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما
في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف
اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي
وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس
كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال

ومن هذا

ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او
انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا
للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم
السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية
لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على
الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول
ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا
الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء
الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات
بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه
علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة
انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما
كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السوال لكونها
مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي
عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما

قوله بل لاتحادهما في التحقيق بيان على
تقاولهم بتلك المقالات اوقات الخلوات
في تتمة استهزائهم بالمومنين كما يفصل
الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال
منهم ادعى ان فصل الجواب عن السوال
لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف
خبرا وانشاء فيكون الفصل في الاستيناف
لشبه كمال الانقطاع لا لشبهة كمال
الاتصال هو سيد

من الاتصال وقال السكاكي النوع الثامن الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال
فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة
الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى
منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان
يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل
لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة سماع كلامه
او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان
قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال
لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى
بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون
الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي
هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان
الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها
مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوق
لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين
الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد

لا مجاز

لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت
ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته
وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام في
صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب سبيله
الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان
مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى
الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى استينافا
كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب
لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب
الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك
وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن
سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل
سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض
فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك فاما عن سبب
خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء

فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل
على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي
تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب
ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم
ان المراد بالاقتضا ههنا الاقتضا على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان
العبادة حق له فهو جواب للسوال عن السبب الخاص
اي هل العباده حق له فاذا قلت فالعبادة حق
له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو
وصل خفي تقديري الاستيناف جواب للسوال
عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له فهذا
ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلاثة
بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير
السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم
لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اي سلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة
لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا

مظنة

مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان
اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرتي
لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف
بمثالين لان السوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ايضا اما
ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما
ان يشتمل على خصوصيته كما في المثال الثاني فان العلم
حاصل بواحد من الصدق والكذب فانما
السوال عن تعيينه والاستيناف باب واسع
متكاثر المحاسن فاو ايضا منه هذا تقسيم آخر للاستيناف
وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف
عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول
بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو
احسنت انت الى زيد حقيق بالاحسان ومنه
ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من
صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني
صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة
اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته
اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال

قوله لان السوال عنه السبب ايضا ان يكون
على اطلاقه كما في الاول ان يشتمل على خصوصيته
كما في المثال الثاني فان السوال بماذا قال سوال
عنه مطلق الفعل والظاهر بالذات تصور
يتعلق بخصوص والمط بقوله اصدقوا
ام كذبوا تعيين احدهما بخصوصه والمشهور
ان المقصود ههنا ايضا هو التصور ونبه
بحث قد سبق هو سيد

قوله اوضح منه قوله ومنه ما ياتي باعادة صفته كذا
وقع في عبارة الكشاف فاشار الى توجيهه
بان المراد اعادة ذكر الشيء بصفة منه
منه صفاته لا اعادة صفته
حقيقة فانها لم تكن سابقا
حتى تعاد
منه سيد

المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف
ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
لتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الي
الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة
له واما اذا عقبت المستانف عنه في الكلام السابق
بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ الاسم
الاشارة كقولك قد احسنت الي زيد الكريم الفاضل
ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني
وعليه قوله تعالي اولئك على هدى من ربهم
على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على
صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على
بيان السبب كما في قوله تعالي قالوا سلاما قال سلام
وفي قوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة
الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه
انه اذا اثبت لشيء ثم قدر سوال عن سببه واريد
ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم
واهله فهذا الجواب يكون تارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما

نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد
ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل
المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان
اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة الي اليمن ورحلة في الصيف الي
الشام وليس لكم ايلاف اي موالفة في الرحلتين
المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا
وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا
في هذا الزعام لذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف
كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس
لكم الاف جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف
كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم
الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الي كذبتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له
وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل
التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول

موكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك اي بدون
قيام شئ مقامه نحن فنعم الماهدون اي نحن على
قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم
شئ مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربع المقتضية
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك
الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر
كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية
وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعا
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم
يوهم خلاف المقصود د بانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التايد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو لا لانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما
ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى
البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي اما
الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة
فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا
على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما
لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام

فلذا

فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما
جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق
من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع
وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب والاتفاق
المذكور انما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما
خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا
او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او
بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا
ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط
معنى فقط لم يذكر له مثالا صريحا لكنه اشار الى انه
يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما
متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشا

بجامع اي مع وجود جامع بينهما

ان يكون كذا وكذا انتهى ما وقع
في بعض النسخ ولا يخفى انه انما
يستقيم اذا لم يكن قوله بجامع
مذكورا في كلام المصنف واما
اذا كان مذكورا كما في هذه
النسخة فلا

يخادعون الله وهو خادعهم
والذين امنوا وقوله تعالى

فيختلفان اسمية وفعلية والثنا سبتهما

الا مع

تنبيها

اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الي فلان تقول كذا
تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع
الي الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا
لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معني الطلب
تنبيها علي المبالغة المذكوره اي وتحسنون بمعني احسنوا
وهو عطف علي لا تعبدون فيكون مثالا لقسم الاخر
وهو ان يكونا انشائيتين معني فقط بان تكون
كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح
الطلب علي ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا ومنه قوله تعالي في سورة الصف وبشر المؤمنين
عطفا علي تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل
ادلكم علي تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله
ورسوله لانه بمعني امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله
بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه الصلاة والسلام
وهما وان كانا متنبا سبين لكن لا يخفي انه لا يحسن عطف
الامر لمخاطب علي الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح
بالندا نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو علي ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله علي طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف
نفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر
عليه فالاحسن انه عطف علي قل مرادا قبل يا ايها
الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او علي محذوف
اي فابشر يا محمد وبشر نظير فابشر اي بشر وما

اتفق الجملتان في الخبرية معني فقط والثانية انشا في
معني الاخبار قوله تعالي اني اشهد الله واشهدوا اني
بري مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله
تعالي الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا علي
الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه
للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف
الانشا علي الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعني الانشا
او علي العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون
احدي الجملتين علي الحاصل من مضمون الاخري حيث ذكر في
قوله تعالي فان لم تفعلوا الي قوله وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتمد بالعطف بالمعطوف هو الامر
حتي يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
وانما المعتمد هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة علي جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول
زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمروا بالعفو
والاطلاق قلت هذا فيه حسن لكن من يشترط
اتفاق الجملتين خبرا وانشا لا يسلم صحة ما ذكره من
المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا
عطف علي محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف
علي قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي صلي الله عليه وسلم
بان يؤدي معني هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله
ثواب المومنين فهي معطوفة علي جملة عقاب وصف

في عبارة الكشاف لم يرد بها ما هو
المقصود في هذه المباحث
كما يشعر به قوله فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف
الانشاء علي الاخبار من غير
ان يجعل الخبر بمعني الانشا

وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك
وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي
وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين
الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسند
جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند
اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى
والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال
اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا
عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد
ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد
شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة
كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى
الجملة يكون احدهما سبب من الآخر وملابسا له
بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان
متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح
السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
اي سواء كان في زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه
لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول
القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان
يكون

المحدث عنه في احدى الجملتين سببا من المحدث عنه في
الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري
مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول
فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا
عن الاول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل
المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا
ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف
من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك
الصداقة والعداوة من زيد مثلا او كادراك الشاة
معنى في الذيب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة
بين المحسوسات كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي
التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس

قوله من القوى المدركة العقل اقول المفهوم
اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي
المحسوسات باحدى الحواس الخمس الظا
هرة واما معان وهي الامور الجزئية
المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل
واحد من الاقسام الثلاثة مدرك
وحافظ فمدرك الكلي وما في حكمه من
الجزئيات المجردة عن العوارض الما
دية هو العقل وحافظ على ما زعموا
هو المبدأ الفياض ومدرك الصور
هو الحس المشترك وحافظها الخيال
ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها
الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة
تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور
السبعة ينتظم احوال الادراكات كلها
والمقصود الاشارة الى الضبط وان
كان خارجا عن الفن ويعد

من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة
العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من
جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال
فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما
اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه
يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي
هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك
فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما
تطلق التصورات والتصديقات على المعلومات
التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور
من تصوراتهما ثم اشار الى كون التماثل مما يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده
المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
هو جزئي بل يجرده عن العوارض المتشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا
جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور
احدهما في المفكرة حضور الآخر فانما قال عن التشخص

في

في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد
له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر
المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته
لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات
الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا
زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن
ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا
حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا
يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان تتعدد العوارض
جزئية كلية حاصلة في العقل مثل من زيد انه
رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان
اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها
على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب
الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو
ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا
زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثلا
مثل المناسبة بين الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما
متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب
ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد

منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما
في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا
معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر
يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد
منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة ان الفاضل العلامة ان المثال مثال للتضايف
بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين
ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان
التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات
الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان
اراد العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين
فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي
الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في
ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم
باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في
معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع

واحد

واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس اللون
وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما
في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان
هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا
منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو
اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق
مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين متعاقبان على محل واحد
بينهما غاية الاختلاف كالسواد والبياض في
المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما جاء علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا
جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من
شأنه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار
شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله

قوله وهو التقابل بين امرين موجودين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف يعني ان
القيد الاخير انما يعتبر في التضاد الحقيقي
فلا تضاد بهذا المعنى بين السواد والحمرة
مثلا ومنهم من يسمى التقابل بينهما تضادا
ويجعله قسما آخر من التقابل غير
الاربعة دون التضاد المشهور اذ لم
يعتبر فيه غاية الخلاف ولهذا الاعتبار
انحصر التقابل في تلك الاقسام المشهورة
وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا
آخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين
الوجوديين بالقياس الى الآخر احترازا
عن المتضايفين ولعله انما تركه لانه انما
اراد بالوجودي المعنى الموجود والاضا
فات ليست موجودة عند
المتكلمين ٥ سيد

وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض
متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان
على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار
انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى
في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل من
الاجسام لكونهما دون الاعراض فلا يكونان متضادين
والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا
يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط والمتضادين باعتبار اشتمالهما على
وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية
والثانوية فان قلت لم جعل الاسود والابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فلم جعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا
من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت
الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض
جزء مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما
لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان

فانيهما

اراد اذا التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتيال فالجمع
بمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الالة وان
التضاد فانه اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه
الى احتيال فنسب الى الوهم اذ من شانه ان يحتال فان قلت كيف يستنده الى الوهم مطلقا مع انه اذا
كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقتض بسببه الجمع ولم يحتل في ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة انما هو
للنفس سواء كان متعلقا بكلي او جزئي لكن القوى الات لها تستعملها في الادراك والقوة
الوهمية في ذاتها الة لها في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسة والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراك سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعملها لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما كان الوهم الة في هذا الاقتضاء نسب اليه كما ينسب القطع الى السكين وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال ينسب الى العقل وخلافها ينسب الى الوهم بهذا في خياله

وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من
الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما ثم بين
سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله
فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك
تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من
المغايرات التي ليست اضدادا فانه قلما يخطر
بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء
والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا
فالعقل يعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس
عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي
عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه
يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل
من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك فاسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور
الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور
لا انفكاك بينها في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع
الا وكم صورة لا تغيب كصورة محبوب زيد وهي
في خيال اخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل

احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل وهو مبنى على الجامع لاسيما الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا
ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا
بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي
ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع
ذلك معاني معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك
اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا
بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى
جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم
ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد
ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي
فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى
جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه
التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا
اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل

بعضها

بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان
الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر
انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من
المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر
بانه لا يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين
الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او قيد من قيودهما وفساده
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في بيان هذا الكلام وما بعده
وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فهل يتضح
ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا و
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه عدل الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون
بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما
هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون
بين تصوريهما

اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس التصور
فيجب ان يريد بتصورهما مفهوميهما حتى يكون له
وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين
وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي
بعينه فهو غلط لانه قدح في هذا الكلام على المصنف
وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصطلاح
اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظ
ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن
والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقيق
المحسن رعاية تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية
اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك
ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت
في الاخرى لزم ان يقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح
وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة
انه انما فصل بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد خبرهما
وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين
لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا

اما

[illegible]

قوله اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض
للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى
اي اذا كان المقصود مجرد نسبة المسند
الى المسند اليه ولا شك ان المقصود
بجامع كل واحد من التجدد والثبوت
والمضي والاستقبال والاطلاق و
التقييد والتقوي وعدمه لزمك
ان يراعي تناسب الجملتين في هذه
الامور ليزداد الحسن في الوصل
هو سيد

[illegible]

[illegible]

اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما
اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية
السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله من مثله
بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية
خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في
الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا تحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد
قام وقعد عمرو وهذا معنى ما ذكره السيرافي ومن
تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع
عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا
والضمير محذوف اي واكرمت عمروا عنده او في
داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان
غرضه تصحيح جملة اسمية خبرها جملة فعلية ونحو
المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على
علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام
لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها
والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه
في الوجهين واحد فاختلاف الاعرابين باختلاف
باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة
ولا يخفى على المصنف لطف هذا الوجه ودقته

وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول انما
لمانع مثلا ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى
الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في
احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله
تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله فريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما
الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط نحو اكرمت
زيدا وان جيئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر قوله ثم شبه تعقيبه باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة
للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا
على راي والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة
ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا
فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وتسمى دايمة
او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا
للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا
الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون
بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب

في

قوله فكان هذا تتميم الفصل والوصل وفي ذلك اشارة الى ان واو الحال اصلها العطف سيد

في الاسما انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها
بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن
تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف
على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام
بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي
الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك
جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك
زيد راكب الا ان الفرق انك جيئت به لتزيد معنى
في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات
الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر
فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له
اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها فهي ايضاح
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد
في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال
مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود
والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة

وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون
الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد
يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان
كقول الحماسي فلما صرح الرفاسي وهو عريان
وخبرها الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس
امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله سبعة
وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها منذرون ونحو ذلك قلت اشار ذلك
مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان ما جعل
صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية
لكونها نكرة في سياق النفي تعم وذو الحال كما يكون معرفة
يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب
الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز
كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها وصح
ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها
وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم

توصل

توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع
له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من
حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا
عنه وكل من الضمير فالواو صالح للربط والاصل الذي
يدل على الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها
الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج
الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها للجمع
ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف
الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته
للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من
تمامه فاكتفي في الجمع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فالموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها وظهر ان ربط
الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية
عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا
ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب
الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة فلو فلا يجوز
خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة ولما تبين ان الجملة اي جملة يجب

فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال
وكل جملة خالية عن ضميرما اي الاسم الذي يجوز
ان تنتصب عنه حال وذلك بان تكون فاعلا او
مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا
او لا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا
عنه اي عما يجوز ان تنتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا
الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال الا مجازا وانما لم يقل عن ضميرما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية
عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد
ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو
حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب ان
يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ
شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا
سواء كانت مع الواو او بدونها اذ الغرض من الحال

تخصيص

قوله ولما بين ان اي الجملة الواقعة حالا
اذا كانت حالية عن ضمير صاحبها
وجب فيها الواو فاذا اراد ان يبين
ان اي الجملة يصلح لهذا الوصف اعني
وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها
مقارنة للواو وجوبا هو بيد

تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة
على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها
المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوه
وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال نحو جاءني زيد وهو ان
يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لتصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه
عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى
صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما
شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع
عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط
المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا
كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء
ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا
العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى

قوله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بالزوم لذلك الكلام السابق
هكذا في النسخ التي رايناها والصحيح
ان يقال بالاستلزام لذلك الكلام هو بيد

انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه
الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف اي
وهو ضد الشرط المذكور اكرمه ان لم يستثن وان
ستثنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا
على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
البتة وقوله تركي كل من فيها وحاشاك فانيا
وقد يجي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام
انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله
ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا من
ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا
والمضارع مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران
وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل
ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل
المضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو
ويجب الاكتفاء بالضمير نحو لا تمنن تستكثر اي لا
تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب
وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي

المفردة

اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في
الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
الحال قيدا له معنى العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما
جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما
يمتنع في المفردة اما الحصول اما دلالته على حصول اي ع
صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على
الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على انه
مشترك بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع
انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال
الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة
لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى

قوله لبيان الهيئة التي عليها الفاعل
او المفعول فينبغي ان يكون على صفة
الاثبات فيقال جاءني زيد راكبا
لا غير ما نفى لعدم دلالته على الهيئة
الا التزاما وبذلك اي يكونها على صفة
الاثبات ظهر انها تدل على حصول
صفة دو سيد

فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النظم والنثر اشار الي جوابه بقوله واما ما
جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اي عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت
اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف
المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة
اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم
تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم
قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله وا
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت
صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل من لفظ الماضي الي المضارع لحكاية الحال الماضية
ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في
هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل
في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل
مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو
وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي

صك

حكاية

بتخفيف

في النفي دون النهي

بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي لا للنهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا
يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد
واما مجيئه بغير الواو فكما اشار اليه بقوله نحو ومالنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء يثبت لنا والمعنى ما نصنع
حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب
عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول
لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم
الحصول لا على الحصول واذا جاز ذلك يدل على حصول
ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو [illegible]
والمراد بالمنفي هنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف
استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن
حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها وذلك
لان هذه الحال في الحال التي تقابل الاستقبال وان
تباينا لفظا يتركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال
لانه ليس في زمان التكلم فلهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال في الجملة لتناقض الحال
والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي
بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو ولان المضا

رع

فعلا

قوله استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال اقول هذا توجيه مستبشع جدا كيف
وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة
على سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال
الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي
استبشاع تصدير الجملة بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد وسيرد
عليك ما ينبهك على علة تجريد الجملة الواقعة حالا عن حروف الاستقبال
والمعنى وجدت غير نهنهة بالوعيد اي صرت موجودا دائما على هذه الصفة
فانه يدعي انها صفة جبل هو عليها ابلغ من ادعاء الاستمرار عليها في الزمان
الماضي الا ان الوهم يتبادر الى الناقصة لغلبة استعمالها هو سيد

بلا التزام ٩

المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل نظاهره
على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على
الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في
قول مالك بن رفيع افادوا من دمي وتوعدوني
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة
الداخل عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير منهنهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها
ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز لهما امران
اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل
في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله يعني اخبارا
انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا
فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به
المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى
المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله
وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا
عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في
الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة

لكونه

لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
لا يقارب الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او
مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد هنا
الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا الزمان
التكلم واذا كان العامل ماضيا والحال ماضيين
يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين
وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في
قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه
وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية
الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي
والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد الظاهر الحالية وقالوا
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال وظهران
تصدير الماضي المثبت بلفظ قد مجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع في جملة طويلة لكون تصديره
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقوله

ابي العلا اصدقه في مرثية وقد امتزت صحابه موسى
بعد ابانة التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال
التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في
الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا
قلت جيئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا
اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا
اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء الا انه
متلبس بها مستديم لها فلا نقضاء جزء منها جيء
بالماضي وللتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون
لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة
وللحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في
تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما
المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي
فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي
دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد
النفي من حين الانتفا الى حين التكلم نحو ندم زيد
لما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال
التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي
استمرار ذلك الانتفا لما مر حتى يظهر انقطاعه دون
زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب

اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي
عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الا
كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم
بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء
من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد
استغراق النفي بجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيد
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي
كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزا لم يتحقق التنافي
لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق
اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك
ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر فكان
نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو
ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان
الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار
الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقب وجود
والوجود الحادث لابد له من سبب موجود

[illegible]

قوله فكان نفي النفي اثباتا دائما اقول فان
قلت اذا كان مفيدا للاستمرار وجب
ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لورود
النفي على نفي دائم واذا النفي دائما دوام
النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت النفي اذا
ورد على النفي كان النفي المورود عليه بمنزلة
الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد
دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام
الاثبات وهو يريد

يحتاج الي سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الي وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الي سبب
موجود موثر فيه والا فهو مفتقر الي انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولي
بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي
الاستمرار حصلت في اطلاقه الدلالة علي المقارنة وقد
عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته علي الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية
علي المقارنة لكونها مستمرة لا علي حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها علي الدوام والثبوت نحو كلمته فوه الي
في ورجع بدوه علي عوده فمن رفع فوه وعوده علي
الابتدا اي رجوعه علي ما ابتدا علي ان البدا مصدر
بمعني المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا
ان دخول الواو اولي من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية علي عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى

حتى ذهب كثير من النحاة الي تجرد الاسمية عن الواو
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة
ضمير ذي الحال وجبت الواو سوآء كان جزه فعلا (الاسمية)
نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى
تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات (وتقدير تقدير المفرد فإن لا يستأنف لها الاثبات)
وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او
وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت
بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الي ان تدخل يسرع في صلة
الذي ونضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا
يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا ع
في البين وجري مجري ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم
تبتدئ للمسرع اثباتا وعلي هذا فالاصل والقياس
ان لا تجي الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه
فسبيله سبيل الشي الخارج عن قياسه واصله
بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان
معني فوه الي في مشافها ومعني عوده علي بدئه
ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا
اتيتا باهم وان تساله وجدته حاضراه الجود
والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب من قولك (في المعنى صح)

وحرمة حاضراه اي حاضراعنده الجود والكرم
وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلايل الاعجاز والذي
يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني وهو يسرع ع
او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه
كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه
بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج ع
وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف
كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك
ولكن جاءني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل
والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قايلون ان
ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت
الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو
الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما
جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى
بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين

قوله والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى
جاءنى زيد يسرع او مسرع وجاءنى زيد
وعمرو يسرع امامه او يسرع اولى منه
فى نحو جاءنى وهو يسرع او مسرع و
ذلك لانه قال اولا كان بمنزلة له
اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا
الخ فجعل اعادة ذكره تضمين شبهة
باعادة اسمه صريحا فيكون المشبه به
اقوى فى وجه التشبيه على ما هو الشا
ددمنه وقال ثانيا وجرى مجرى ان
يقول زيد وعمرو يسرع امامه فجعل
هذا اصلا وذلك جاريا مجراه بل
فى الحقيقة وههنا ايضا شبه الاول
بالثانى والذى يفهم من عبارة المتن
ان وجوب ذكر الواو انما يكون
فيما هو المبتدا فيه ضمير ذى الحال
وان ما عداه هو على المشهور من
جواز الامرين واولوية الذكر وما
نحو جاءنى زيد وزيد يسرع فينبغى ان
يلحق بما يكون المبتدا فيه الضمير لان
هذا الظاهر فى موضع الضمير هو يد

يعاديهما

يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه
لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا
حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ
في دلايل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد
يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت مجيا
فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل
الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء زيد وهو مسرع ع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان
المعنى على انك بدات واثبت المجي ثم استانفت
خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجي
بالواو كما جي بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم
جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة
العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها
ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع ع
بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان
يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو مسرع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة له
الجزا الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال
الشيخ وان جعل على كتفه سيف حالا كثر فيها اي صح
في تلك الحال تركها اي ترك الحال الواو نحو قوله

بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم
اعرفهم خرجت منهم و فارقتهم متنكرا مصاحبا
للبازي الذي هو الذي هو ابكر الطيور مشتملا على
شيء من ظلمة الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر
ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد
وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل
لرجوعه الى اصل الحال وهي المفرده ولهذا كثر فيها
ترك الواو وانما جوز التقدير في الفعل الماضي
لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرا اسرى اليك
ودونه من الارض موماه وبيداء سملوا وانما
لم يجز التقدير بالمضارع لانها لو جاز التقدير لامتنع
مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل
الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر
مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير
بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون
المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه اختير
تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو
على

مشتملا على ... غير منتظر لاسفار الصبح ... وقوله على سواد اي ... بقية من الليل صح

بالمضارع صح

والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم
مرفوعا بالابتدا والظرف خبره فتكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد ويحتمل ان تكون
فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا
مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه
ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب
الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
الحال بالصفة نحو جاني رجل فارس وعلى كتفه
سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك
الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف الابتدا
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي
الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني
حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله
بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو قوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل
ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية
الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم

مطلب الايجاز والاطناب

يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالتي
في ببقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال
المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل
قوله برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير في سالما
وقال بعضهم المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا
فان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سوية كان مبتدا
نحو فوه الي في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او جزا
نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه
بتركه عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذان
البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل
كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي
اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي
من الامور النسبية التي تعقلها بالقياس الى
تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني
لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان بهذا
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب

ان كان صح

والتحقيق صح

اذ رب

رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا
اطناب وذلك ايجاز والبناء على امر عرفي اي و
بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا
عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني
عند المعاملات والمحاورات فهو اي هذا الكلام
لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية
مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان
غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ
كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم الاختصار لكونه
نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون
عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى
الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد متعارف الاوساط
على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب
اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا

فيه صح

قوله لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والبناء على امر عرفي وذلك لان النسبة
والاضافة لا يتحصل الا بتحصيل المضاف
اليه وليس لنا مقدار من الكلام
يتعلق في نفسه لكونه منسوبا اليه بل
كل واحد من افراد المختلفة المقادير
صالح لذلك فاذا قيس كلام الى اخص
فانصف بالاطناب او الايجاز او
المساواة فذلك الكلام بعينه اذا
قيس الى ثالث تبدل حاله في هذه
الاوصاف فلا يتمايز افراد المرجو
من افراد الطيب بل متداخل فلا
ينضبط الاوصاف والموصوفات
فتحرم الابتعيين منسوب اليه ولا شك
ان متعارف الاوساط اولى
بذلك فتعين لذلك هو ترك التحقيق
والبناء على امر عرفي وهذا الكلام
في غاية الصحة والمتانة لا يتجه
عليه شيء مما اورده المصنف ويرد

فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا
يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام
لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب
فينبغي ان يبسط الكلام فيه غاية البسط ويبلغ
في ذلك غاية كل مبلغ ممكن فنعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت
بحذف حرف الندا وياء الاضافة وصدق الاول بدون
الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا
فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي
حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون
الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني وعلى اعتبار المعنيين في الاطناب ايضا
لكنه تركه لانسياق الذهن اليه بما ذكر في الايجاز
والنسبة بين الاطنابين عموم من وجه ايضا
وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق
بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة
الى مقتضى الكلام وهو وهم لان السكاكي قد

صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف
ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه
لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم
يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء
نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق
معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة
وغيرهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا
يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز
وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس
المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما
ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البنا على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد
يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون
المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد
الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط
ولا كيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل
مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه
ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ
قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف
في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من
داب البلغا واما المتوسطون بين الجهال



والبلغا فهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري
فيما بينهم في الحوادث اليومية بحسب الوضع على
المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغا وغيرهم
فالبنا على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البنا على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغا فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي
البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط
على ما مر نبذ من ذلك في الابواب السابقة فلا
رد الى الجهالة فالاقرب الى الصواب اوالى الفهم
ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ
مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه
او زايدا والناقص اما ان يكون وافيا او لا بهم
والزايد اما ان يكون لفايدة او لا فهذه طرق خمسة
ثلاثة منها مقبول واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ
مساو له اي الاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زايد عليه لفايدة فالمساواة ان
يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون
اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون
اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير
واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش في ظلال النوك اي الحمق والجهالة
خير مم

خير ممن

٢٣٣

خير ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا
متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل
المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من
العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش
الجهلة الحمقى دون العقلا المتاملين في عواقب الامور
فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلا المتحيرين في امورهم واشار بالطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا
يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش
العقلا حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل
لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال
واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون
اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة بحيث
لا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدي
ابن الابرش يذكر غدر الزبا بجذيمة بن الابرش
وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا
فايدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزبا وعن

في ض

الحشو المفسد اي واحترز بفايده عن الحشو ايضا
وهو الزياده لا لفايده بحيث يكون الزايد متعينا
متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون
مفسدا للمعنى او لا فالحشو المفسد كالندى في
قوله اي الندى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها
اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية
والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى ان لا
فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر على
الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح
في الشجاعة والصبر دون العطا فان الشجاع
اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدايد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه
لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب
لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل
ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال
لاحتياجه اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما
اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل
فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء
لانه

لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير
عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز
عن الامور التي من شانها الهلاك وهذا بعينه
معنى الشجاعه والاقرب ما ذكره الامام ابن جني
وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخا ما يسكن النفوس ويسهل
البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضيلة وغير
المفسد كقوله اي وغير الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم
والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت
قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي
ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك
انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن
ينكر معرفة ما كتبته يا هذا لقد كتبته بيمينك
هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه
انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس
ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على
معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موثر في القلب
وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله
تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو

نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول
النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي
هو مدركي وان خلت ان المنتأى اسم موضع
من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة
وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد
في الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لامره
يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح
لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة
قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد
النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد
حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون
تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا
عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما
ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان معناه المراد به ان
الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا
الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي
هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض

فكان

فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان
قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف
قلت لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم
احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا
صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد
وتقدير الفعل انما هو بمجرد رعاية لامر لفظي وهو
ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل او فضله اي
رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما
كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ
الذي يناظره من قولهم القتل انفى للقتل منه اي من
قوله ولكم في القصاص حيوة لا قوله ولكم لا مدخل
له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل
انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر
ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون
الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما
يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى
لكم بهذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص

وما يناظره منه هو في القصاص حيوة م

ولكم

صوابه في هذا صح

نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع
العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اي بكون قوله ولكم
في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا
سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى
للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل
لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه
اي بخلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما
يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من
هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل
في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن
التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر
ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم
في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف
قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه
والمطابقة اي وباشتماله على صيغة المطابقة وهي

الجمع

الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح
ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة
وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي
تنقص سلامة سبك بخلاف قولهم فانه ليس فيه
ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع
واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشي ينفي نفسه وفيه
نظر لان ذلك غرابة محتملة وبما فيه من تقديم
الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر
لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر يحتمل في الدار
رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف
على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شي والمحذوف ف
اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق
به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا
من كان او جملة مضاف بدل جزء جملة نحو واسال
القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول الشاعر
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا
اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا
اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعضا

بعضا من المجرور من او بعض كقوله تعالى ومنهم دون
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره
نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة
فلفظ جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكي
كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا
لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو
محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
وغير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله
وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط
كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما
لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من
آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي

جواب

اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه
بخلاف ما اذا ذكر فانه تعين وربما سهل امره عنده
الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد
ما لا تتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب
وكذلك اذا قال وكذلك اذا قال المتنبي اذا رايتني شابا
وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لو اتى بالجواب
مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او
والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو
ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند
ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر
بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا
والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو
يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين كالمعطوف
وحرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل

وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما
جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور
نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم
واتيناه على كبر اي فساءنا او سبب لمذكور نحو النخ الهرم
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة هي
سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى
ومنه قوله كانت الناس امة واحدة فبعث الله
فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط
كقوله تعالى فالله هو الولي ان ارادوا اولياء بحق اي م
فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت
تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان
يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في
تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي
غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون اي نحن
الماهدون نحن على ما مر في بحث الاستيناف من

انه

انه
على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما
اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف
اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
واتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طرب لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لمى ومالي
اي طربت فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم
اعاودها وترافعني الى ان قضيت العجب من
كثرة معاودتي وشدة مرافعتها والحذف
على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر
وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل
من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء
له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام
المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها
ان يدل العقل عليه اي على المحذوف والمقصود
الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا
من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشيا تناولها
وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب
البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل

فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة و الدلالة ليست
من الاذكر ومنها ان يدل العقل عليهما اي على
الحذف وتعيين المحذوف نحو جاء ربك اي امره
وعذابه فان العقل يدل على امتناع على الله تعالى المجيء
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او نصيبي
العذاب او احدهما ليس المراد انه يدل على تعيين
الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي
لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا
وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي
شانه حتى يشملهما اي الحب والمراوده والعادة
دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا
لا يلام صاحبه عليه في العاده لقهره اياه ثم اي لقهر
الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العاده ومنها اي من
ادلة تعيين المحذوف لان الشروع مثلا انما
يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما
الدلالة على الحذف فانما هي من ان الجار والمجرور
لابد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين

النحوية

النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم
الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند
الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في
القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل
فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست
والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق تقول
رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحت ما وهى منه
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في
صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس فضل
تمكن لما طبعت عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر
مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او
ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك
لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما
الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها
العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وما

ومما يوافق ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان
الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا
الشر من يحسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من
العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث
وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح
لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي
اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد
الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة
وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله
تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه
اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا
وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق خلاف السكاكي وقد

اصطلاح

حسنة

[illegible]

حسنة اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز
من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف
وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين
المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر
في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما
قال ايهام الجمع لان حقيقة المتنافيين ان يصدق
على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء
واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو
في اللفظ ان يوتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو
اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح بما سبق وسمي هذا توشيعا
لان التوشيع لغة لف القطن المندوف وكانه
يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد
العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام و يعني
بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص

على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير
افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام
ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح
به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او
الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي صلاة
العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من
كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان
المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا
لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم
كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه
لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان
لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا
عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره
تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة

في الوصف منزلة التغاير صح

على ان

على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم
الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي
التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام
بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم
اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة
الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله
فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا
ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها تذكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا
التكرير قد يكون بمجرد عن رابط كما في قوله تعالى
ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم
جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم
وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني
اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط
كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله ولا

تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما
بلا يغالك من اوغل في البلاد اذا ابعد منها واختلف
في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في
مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة
به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وكتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي
قول امرء القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني
الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه
اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان
الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال
الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها
سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما يشبهها بالجزع وفيه
سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد
يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان
امرء القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد به
قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت
السقط فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لم

يهم

قوله فسقيا لكاس البيت قيل معناه
ان فاها مثل خاتم من الدر واراد
ان ثغرها در نضيد

يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل
خاتم من الدر كان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد
من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه
بانه لم يقبله ملك منكر فكيف غيره فعلى هذا يختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن
فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي
لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة
دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما التذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من
الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص
من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد
وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازي الا الكفور
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي ذلك
الجزاء المخصوص فيكون متعلقا مخصوصا بما قبله
واحترز به عن وجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام
لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى

في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازي الا
الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب
الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب يخرج مخرج
المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما
قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو
الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون
كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت
تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله
وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا
تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد
علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ذكرا قوله ايضا
لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى
الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي
يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون
لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من

صغير

ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء
المودة لاخ حال كونك لا تلمه ولا تصلح على شعث
اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي
المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل
بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد
لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال فاما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان
الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه التوقي
عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم
خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك
الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله
اي طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد
الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الديار
الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي
اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها ونحو
الثاني نحو قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين

قوله وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا يعرف بالتامل اقول وذلك ان
المقام يقتضي التعميم فلو كان وصفا
لم يكن قوله اخا عاما لان الوصف يقطع
شيوعه والمقصود ان ليس هناك
اخ مرضي بالكلية اخ انما تستبقي مودته
بلم شعثه كما يدل عليه قوله اي الرجال
المهذب واذا جعل وصفا كان
المعنى انك لا تقدر على استبقاء مو
دة اخ موصوف بانك لا تلم شعثه
وفات العموم وانفك انتظامه مع
ما بعده كما لا يخفى سيد

ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قال
العاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان
يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضوا لهم اجنحتهم ومن
هذا التقسيم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما
الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه
لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال
الوهم بان حلمه انما يتوفى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا
انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا
ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا
لاهله فان من لا يكون حليما لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم
لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان
من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في
عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما
يشعر به كلام المصنف فان المصراع الثاني تكميل وذلك
لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم ان في ذلك
الحال ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله
مع الحلم في عين العدو مهيبا يعني انه مع الحلم في تلك
الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن

مهابته

مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه
وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمون مع حبه
والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على
حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل
المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل
للدلالة على تقليل مدة انه اسرى في بعض الليل واما
بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله
سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات
والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعا في قوله اي وكالدعا في قول عوف بن محلم
الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره
بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها

والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض
النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها
من الاعراب نحن الاهل اتانا والحوادث جمة فايدتها
تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على
الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى
والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض
بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكره في قوله
تعالى اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون نم
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير
موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه
في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر فاعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كلما قدرا اي ان هي المخففة من الثقيلة
وضمير الشان محذوف يعني ان المقدر ات البتة وان
وقع فيه التاخر وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء
اعتراضية وفيها شايبة من السببية ومما جاء اي
ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من
جملة ايضا لكن الواقع هو بعده بينه اكثر من جملة
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم

فقوله

فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى
اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان
المأتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن
الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا
الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكتة الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا
وقوله حملته امه وهنا على وهن اعتراض بينهما ايجابا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا بحقها العظيم مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب
وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما
فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر
فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب
امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقد
قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض

قوله ان اشكر لي يعني ان قوله ان اشكر لي
ولوالديك من حيث تعلق الشكر بالوالدين
لديه وتفسير لقوله ووصينا الانسان
بوالديه واما ذكر شكره تعالى في نفسه
فعلية تنبيه اما على ان شكر الوالدين
شكر له تعالى لان ما انعم عليه من نعم
عنده في الحقيقة واما على ان تعظيم الرب
سبحانه يشكر نعمائه متقدم على الشفقة
على غيره بمجازاة احسانه فاذا اوصى
بمجازات الغير كان المعنى على التوصية
باداة شكره اولا وشكر الغير ثانيا
هو سيد

لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
بمعنى ان القايلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون
دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض آخر الجملة لا يليها جملة متصلة بها
بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام
او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في
مواضع من الكشاف فالاعتراض عندها ولا ان
يوقع في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين
او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في كون النكتة
دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى
اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل
الاعتراض اي الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض
صور التكميل وهو ان تكون الجملة لا محل لها من
الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في
فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع
الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتليهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما يشعر
به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها
بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيدا للاول

اللهم

اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لا بد لها محل من الاعراب وبعضهم
كونه اي جوز الفرقة الثانية من القايلين بان النكتة
في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يوقع في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم
وصور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كل منه على ما
ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال
وفرقة تعرض تشترط في الاعتراض ان يكون في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى فعن زايد
التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له
من الاعراب جملة كانت او اقل من جملة او اكثر ففيه
اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض ان يكون
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن الاصنا
لا يشترط ان تكون جملة او اكثر من جملة فيشمل
التتميم على ما كان واقعا في احد الموقعين اي
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن
التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له
من الاعراب جملة كانت او اقل من جملة او اكثر ففيه
اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندها او

قوله اللهم يعني انا نختار الشق الثاني
من الترديد السابق ويقال ولا يشترط
في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل
من الاعراب فيصح تجويز كونه غير جملة
بل يشترط ذلك في كل اعتراض يكون
جملة فلذلك قال ولا محل له من الاعراب
فلا يكون مما لا حاجة اليه فيندفع ذلك
الاختلال هو سيد

قوله لكن ترديد ما لا محل له من الاعراب بين ان [illegible] ما لا [illegible] فان
يكون جملة او اقل منها مخلا فضعيف لان ما لا محل [illegible]
لا بد ان يكون له محل من الاعراب [illegible] مطلقا وانما [illegible]
الذي [illegible] بعض الالفاظ و لا يكون له [illegible] الاعراب [illegible]
عن ذلك [illegible] من الاعتراض هو الاعراب [illegible] لا محل لها من الاعراب [illegible]
على ان الجملة [illegible] جملة لا يكون لها
لان [illegible] اعراب الاختلال هو سيد

اي ن لا يكون له محل من الاعراب اولا نشترط ذلك فان
اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد
له في الكلام من الاعراب اولم يشتمل شيئا من التتميم
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم نشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب اولا يكون اللهم الا
ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند
ها ولا ان لا يكون لها محل من الاعراب واما
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمنهم لان
ما هو اقل من الجملة لابد ان يكون له اعراب ففي الجملة
كلامه لا يخلو عن خبط قوله واما بغير ذلك اي الاطناب
يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما
بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم
يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم
فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره
اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه
مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي
في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما
سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها
المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى
يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا

داخل

داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد
والدلالة على انها ان هذا قول يجري على السنتهم
من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة
فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن
سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما
كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك والله يعلم انك لرسوله
لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وفي دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه
كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه
فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر
مساوله اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي
قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن
اي ظهر سودد اي سيادة تمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد

الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد
ثديها اي ارتفع وكقوله اي قول الشاعر ولست بنظار
الي جانب الغني اراد بالغني مسببه اعني الراحة والفقر
المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب الي
من الراحة والدعة بدونها يصف بالميل الي المعالي
فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الي هذا البيت
لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت
اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون
ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان
يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه
اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم
يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم
ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما
نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انقيادا علينا لهوانا واقرارة بعجزنا يصف
رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات
الي رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الي البيت وانما قال
يقرب لان في الاية يشمل كل فعل والبيت يختص
بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا واخر
اعلم الفن الثاني علم البيان قدمه علم البديع لشدة
الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من
التوابع فهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق

مختلفة

اذا كانت العلياء في جانب الفقر

مطلب الفن الثاني علم البيان

٣٤٧

بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في
تعريف المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها
او الاعتقاد بها علما توهموا واراد بالمعنى الواحد
على ما ذكره المحقق ما يدل عليه الكلام الذي روعي
فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب
التراكيب وبالدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان
علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل
معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب
يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف
من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد
في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة
بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض
الاخر لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد بطرق يختلف في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان
يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح
هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها
في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها

الدلالة صح

قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم
اقول اشارة الى ما سيذكره من ان العبارة
غير واضحة الدلالة على ذلك واوفق ان
كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده
ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا
بما اورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول
وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان
ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية
مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على
معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته
لمقتضى الحال وان هذه كالاصل في المقصود

اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفا و بالتعبير المذكور للمعنى
الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى
الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يابا كلام القوم في الدلالة الوضعية كما سياتي
ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا اولى
من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح
ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفا
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول
والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على
النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة
الغير لفظية وكان عليه ايضا ان يقيدها بما
يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة
الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ التي
يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى
الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان

طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له او لا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل
فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما
باختلاف الطبائع والافهام والمقصود فرار التفسير
لوضوح وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها
فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية
لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع
وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى
لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان
الدلالة صفة الوضع والفهم ان كان بمعنى المصدر
المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة للسامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى
واياما كان فلا يصلح حمله على الدلالة وتفسيرها به
فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه واجيب
انا لا نسلم انه ليس بصفة اللفظ فان معنى فهم
السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ
هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق

[illegible]

منه صيغة يحمل على اللفظ الدال وفهم المعنى من اللفظ اذا نفهامه منه مركب لا يكون اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال ان اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا ان اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشي في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي هي للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها

[illegible]

انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم واذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالة بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على الجزء الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع له والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احدى

كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لا التزاما واعترض عليه بعضهم بانا لا نسلم انه اذا اطلق على اللازم الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة بل يدل عليه دلالتين احدهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم ايضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابقي يتوقف على الارادة واجاب بما نقله ههنا وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عند ذي فطنة سليمة هيد قدس سره

قوله وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع اقول هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متنا ولا للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقية نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء و اللازم كما اذا اطلق

[illegible]

بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم
الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى
الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور واما بعد التامل في القرآ
والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او
غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق
العرف او غيره كالشرع او اصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج
عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما
او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني ان لا ينفك تعقل الجزء المدلول الالتزامي عن
تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك قطعا
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم يخرج كثير من معاني
المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا
بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيها معنى
الوضوح والخفا والايراد المذكور اي ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية

احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا
لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية
لا تقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا
قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى
ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في
ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم
وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين
الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل
اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن
وانهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد

اي بالدلالات المطابقيه لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ
دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا
قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع
المفردات والهيئة التركيبيه امتنع ان يكون كلام يؤدي
هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة
قولنا خده يشبه الورد اذ لا خفا اذا اقيم مقام كل
كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه
اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم
يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى
اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون
ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم
والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله
والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا
اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما ببعض دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها
منها دالا فليتامل وايا ما كان لا يجري فيها

الوضوح

الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبه
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجمله لا على فهمه من اللفظ
وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على
العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في
الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونه
في المتخيله بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والموانسه وقرب العهد بها وبعضها
يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعه
اكثر اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقيه
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاوده
فكر ومراجعه تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ
على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلاله ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها
دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبه
وقد تكون خفيه كما في اللوازم البعيده المفتقره
الى الوسايط بخلاف المطابقه فانه فهم المعنى المطابقي

واجب قطعا عند العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم
العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني في المطابقية
في التعقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع
الوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتاتى بالعقلية اى والايراد المذكور
يتاتي بالدلالة العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم
في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن
ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام
فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة
بعضها اقرب من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون
اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا
وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه
لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم
بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان
يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او
بوسط او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم
بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا
مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم تختلف
اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات

التي

بالدلالة صح

اليه

التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء
الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى
جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي
ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار
على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان
قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق
على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم
ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان معنى التضمن
انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا
ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد
فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى
الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما
يخطر بالبال ولا يخطر النوع بالبال ولم يراع النسبة
بينهما في هذه الحالة امكن ان يغيب عن الذهن
فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى
الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى
الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت
هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في
المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر

مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث
البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية فكيف لا يساعدنا القوم في التقسيم نقول ان
كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان
يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك التركيبي فاذا عبرنا عن معنى
تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تعريفه تادية للمعنى الواحد
التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر
لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له
يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز
والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع
له فكناية وهذا مبني على ما يجيء في اول باب الكناية
من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر

قوله هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في
هذا المقام وهو بعد موضع نظر
اقول قال فيما نقل عنه في بيانه اما
اولا فلان عدم الوضوح والخفاء
في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه
اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم
غير مشروط بل الظن كاف وهو قابل
للشدة والضعف اقول يتصور
اختلاف في المطابقة وضوحا
وخفاء بحسب اختلاف شرطها تقم
قوة وضعفا وما تقدم من ان المراد
بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان
يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة
لا يجدي نفعا اذ لا استعاد في التعريف
بهذا التقييد بل المراد منه مطلق
الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء
كان بالنظر الى نفس الدلالة او
باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور
في المطابقة اختلاف وضوحها وخفاء
الا بحسب الاختلاف في العلم والوضع
وذلك امر لا ينضبط للمتكلم وليس
له اطلاع على مراتب علم المخاطب
بالوضع فلا يتسهل ايراد المعنى

الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل
من اقسامه على ما يجيء وقدم المجاز عليها اي على
الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز
هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم
بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي
يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة الكل
فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه
اي المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان
اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز
والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان
بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا براسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه
لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه
هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه
السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب
ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من
غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا

مطلب التشبيه

الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي تبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هذا اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الي تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سوآء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الي المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا علي كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان شيئا

منها

شيئا منها لا يسمّى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرّح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمّى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمّى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سوآء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمّى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا

قوله وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه اقول قد عرفت مما قررناه انفا انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو وهو بيد

عنه صالحاً ان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا
دلالة الحال او فحوى الكلام ويجي لهذا زيادة تحقيق
وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى
والنظر هنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
انما هو عن اركان التشبيه المذكور آنفاً كما هو مصطلح
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار
انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان
التشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه التشبيه معنى قايم بالطرفين والاداة آلة
لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه
به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصر
والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن
قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى
حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما

فيه

[illegible]

حسبان

فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون
الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم
الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينهما لا نفس هذه الاشيا لكونها اجساماً لكنه
قد استمر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت
العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف
على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما يجي تحقيقه او
مختلفان بان يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً
او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المشبه
اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان
العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية
نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل
ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جايز لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حساً فقد علماً يعني العلم المستفاد من ذلك
الحس واذا كان المحسوس اصلاً للمعقول فتشبيهه
به يكون جعلاً للفرع اصلاً والاصل فرعاً وهو غير
جايز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس
بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في
الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً

ثم يقال بالكسر الشم ... شممت بالفتح ... بالفتح ... بالضم

قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه اقول وقيل عدم الحيوة عما اتصف بها وهو الاظهر ويؤيد

م

من القول واما ما جاء في اشعارهم من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل
كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح
التشبيه ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو
غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد
ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبارات
وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبارات قلت
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار
الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك
هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر
والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي
بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق
النعمان وهو ورد احمر وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب
اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد
اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك الحس لان
الحس انما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على

يدركها ح

هيآت

هيآت مخصوصة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي
تركب منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد
كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك
اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي
فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان
مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي
كالمشبه به في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي
ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك
الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي
وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف
النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان
انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع
انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب
التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات
الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس
ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما
سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من
الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولا

هو
م

قوله سيف منسوب الى مشارق اليمن اقول
قال في الصحاح مشارق الارض اعاليها
والمشرفية سيوف قال ابو عبيدة نسبت
الى مشارق وهي قرى من ارض العرب
تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا
يقال سيف مشارفي لان الجمع لا ينسب
اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
جعافري هو سيد

ان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من
المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها
وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة
عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشيا
لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او
لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس
عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي
نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار
تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته
المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا
سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب
لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل
ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم
من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل

لما

لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من
حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير
عندها وكمال ككيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين
والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة
برايحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك
المنافي فهذه مستندة الى الحسي واما العقلي فلا
شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات
اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة
العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا
الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما
كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك
ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا
المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما
شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه
هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا
او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك

من المعاني ان شيا منها ليس وجه التشبيه فالمراد
المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في
نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس
والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين
او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما
في قوله اي في مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي
وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة
والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة دجاه
والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود
او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل يقذى
العين وباذي حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي
في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة
عن حصول اشيا مشرقة بيض في جوانب شي مظلم
اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا
على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه
به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا
يهتدي للطريق ولا يامن ان يناله مكروه شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة

[illegible]

وكلما

وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى
ص تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض
واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على
خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل
مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني
مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام
ع صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيههما اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده
ف متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف
اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده
بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين
الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيا
ذا بياض بين شي ذي سواد على طريق التاويل
وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب يعني
سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيها
بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من
بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين
المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه

في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا
يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة
والكثرة لانه اذا كان من حكم رفع الفاعل ونصب
المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل
النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل
النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يتضرر لوقوعه
في عماء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام
الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان
يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما
مصلحا واهمالهما مفسدا فالمعنى ان الكلام لا يستقيم
ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة
المطلوبة منه وهو التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل
وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة
والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما
اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما
النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية

اخرى

اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر
في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا
القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او
من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا
محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة و
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في
العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان
الى العينين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير
والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم
عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن
العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه
المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط
ان قبلها في الطول فقط والحركة عند المتكلمين
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر

والحركات في

قوله والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم اقول
الظاهر ان يقال بالمقدار بدل المجسمات والمسطحات
ويكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان
يقال لفظ الجسم وقع موقع المقدار سهوا واما ان
يجعل قوله كالدائرة نظيرا وتشبيها لا تمثيلا فانه
خطاء قطعا ولو قيل بالجسم او السطح كالكرة
والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة و
نصف الدائرة لكان اوضح وافيد تمت

قوله وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر اقول يمكن ان يقال انه اراد بالكيفيات
الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح
ارباب المعقول فكانه قال كالصفات
الجسمية المحسوسة بالبصر او غيره من الحواس
وانما عد الاشكال من المحسوسة بالبصر
مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة
بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة
بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو
محسوس به مطلقا اعم من ان يكون اولا
وبالذات او ثانيا وبالعرض وكذا الحال
في الحركات واما المقادير ففي كونها محسوسة
بالذات خلاف واما قوله وكانه اراد
اوصافها من الطول والقصر ففيه
بحث لاحتمال ان يكون هذه الامور
اضافات مختصة على ما قيل ولذلك
تبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطوء
عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات
مستلزمة الاضافة حتى يصح ما ذكره
سيد قدس سره

اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص
بالحركة الاينية وعند الحكما وهو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من
مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته
والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من
الطول والعرض والتوسط بينهما وبالحركات نحو
السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل
بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما
الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل
واللون وكالضحك والبكا الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والاغنا والتحدب والتقعر
الداخل تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي
بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي
بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة

المقروع

المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المتوترة او
قصر المنفذ او ضيقه او شدة الثوابة كما في المزامير
الملتوية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة في
زايدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من
جهة الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة
او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى
ما يقارنها كرايحة الحلاوة او باللمس وهي قوة
سارية في البدن بها يدرك الملموسات من الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي
اوايل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام
العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليات منها فعليتان لان
الحرارة كيفية من شانها جمع المتشاكلات وتفريق
المختلفات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق
والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك
والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزا

احفص وبعضها ارفع والملاسه وهي كيفية تحصل
عن استواء وضع الاجزا واللين وهي كيفية تقتضي
قبول الغمز الي الباطن ويكون للشئ بها قوام غير
سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة
وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبه وتماسكه
من اليبوسه والصلابه وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربعه من الملموسات مذهب بعض الحكما
والخفه وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الي
صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الي صوب المركز لو لم
يعقه عايق وكل منهما في الحقيقه مبدا مدافعه محسوسه
توجد مع عدم الحركه كما يجده الانسان في الحجر اذا
اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعه هابطه ولا حركه
فيه وكما يجد في الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده
تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعه صاعده ولا
حركه فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبله
والجفاف واللزوجه والهشاشه واللطافه والكثافه
وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن
او عقليه عطف على حسيه اي الصفه الحقيقيه اما
حسيه كما مر او عقليه كالكيفيات النفسانيه اي
المختصه بذوات الانفس من الذكا اي حده الفواد
وهي شده قوه للنفس معدة لاكتساب الآرا وقيل
هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخرا

النتايج

[illegible]

النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة
مزاولة المقدمات المنتجه والعلم العلم قد يقال على
الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها
الصناعه والغضب وهو حركة للنفس مبداها
اراده الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة
لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة
المكروه وساير الغرايز جمع غريزه وهي الطبيعه
وفسرت بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية
ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال
بسهولة من غير رويّة الا ان للاعتياد مدخلا في
الخلق دون الغريزه وتلك الغرايز مثل الكرم
والقدره والشجاعه ومقابلاتها وما اشبه ذلك
واما اضافيه عطف على قوله اما حقيقيه والحقيقيه
كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا
في الذات بل يكون متعلقا بشيئين كازالة الحجاب
في تشبيه الحجه بالشمس فانها ليست متقررة في
ذات الحجه او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك
قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق
له لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة

قوله والعلم قد يقال اقول العلم على حصول
صورة مدة الشئ عند العقل بل على الصورة
الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهود
واطلاقه على ادراك الكلي او المركب في
مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئي
او البسيط مذكور في الكتب واقع في
الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة
بالصناعة فانما هي في العلوم العملية
به اي المتعلقة بكيفية العمل كالطب
والمنطق وتخصيص العلم بازائها
غير محقق كيف وقد يذكر العلم في مقابلة
الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك
بحيث يتناول العلوم النظرية و
العلمية غير بعيد مناسب للعرف واطلاق
الصناعة على الملكة التي ذكرها مصنف
شايع ذايع واطلاقها على مطلق ملكة
الادراك لا باس به كما قيل صناعة
الكلام مؤيد
معنى صح

[illegible]

[illegible]

الوهمية المشبه بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما
اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية
وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشئ بكونه
مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه
بشئ تصوري وهمي محض وايضا وجه التشبيه
اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد
اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة
ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون
هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر
لفظ صاحب المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما
اي من الواحد وما هو بمنزلة حسي او عقلي واما
متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه
اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها
وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد
اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة
او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما
حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد
ايضا اما عقلي او حسي او مختلف لكن لما كان وجه
التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزا

لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير
يعني ان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد
من الاجزا سواء كان بتمامه حسيا او متعددا
مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا
يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس من غير الحسي شئ يعني ان وجه
الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما
وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما
او قايما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون
طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي
شئ اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل
محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل
هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس
بكلي تقدير السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه
لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان
الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك
فيه وكلي فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شئ من الحسي
بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند

المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شي
من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون
وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة
بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراده
الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر
وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدر كه
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره
صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه
يابى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل
عن التحقيق الى التسامح كما ترى في كلة الواحد الحسي
شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه
ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او
او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير
اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام
وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه
حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فصير ثمانية وعشر ين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني
عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة
من المبصرات والخفا اي خفاء الصوت من
المسموعات وفيه تسامح لان الخفا ليس مسموع
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من
المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف

بالهمس

بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفايدة والجراءة
هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جرا ة
بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة
على ما فسرها الحكما مختصة بذوات الانفس لوجوب
كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه
بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشي
العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الو جود
والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا
عن الفايدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في
دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا
معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك
للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل
به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشيا واذا
قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سوا
لم يثبت له شبها من شي بل انما ينفي وجوده كما اذا
قلت ليس هو بشي ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال
الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم
وشي كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا
ان تعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه به عقلي
والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه

وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل
بين الاشيا والعطر تخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس
والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر
وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة
التركيب كالعرآء عن الفوايد واستطابة النفس وقد
ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك
وبيان ذلك ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل
وجه الشبه بين العلم والحيوة الملكة التي يقتدر بها
على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى
ادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو
العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرف من ان
الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم
لوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان
يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون
حقيقة مركبة من اجزا مختلفة ضرورة ان الطرفين

في قولنا

في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه الشبه في
ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد الى عدة اشيا مختلفة او الى عدة اوصاف
لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به
او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح
لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني معنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشيا
لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني
بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين
ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل وبهذا
ظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون
اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما
اوصافا مقصودا في مجموعها الى هيئة واحدة او لا
يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في
قول احيحة ابن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح
في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم

عنب ابيض في حبة طول وقد جاء بتشديد اللام كما في
هذا البيت حين نوّر اي تفتح نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نوّرت الشجرة وانارت اذا اخرجت
نورها من الهيئة بيان لما كما في قوله الحاصل من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها
حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار
المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع
الانضمام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها
كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار
المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب
المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار
الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص
لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد
نظر في هذا التشبيه الى عدة اشيا وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو
نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وفي
ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما
اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان

صوابه بيان لما في قوله كما

كما

كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط
بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر
فقد اخل بشيئين من اللطايف التي قصدها الشاعر
على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة
بيان لما في قوله كما الحاصل من هوي بفتح الهاء اي
سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب
كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل
المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب
وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب
الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في
التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع
ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع
كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس
لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها
لتجعل الكلام جملتين ومما يبنيه على ذلك ان قوله
تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة في
بشانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراد
فهو

لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل
عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي
تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزياده زادت
التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى
اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان الحركات جهات مختلفة واحوالا لتلك صح
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل
ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي
تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على
صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على
مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو
بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا
ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان
المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب
الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب
كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على
رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام

حمر

حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما يجيء في
تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر ويجيء لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن
بديع المركب الحسي اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات
التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرها
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على
وجهين احدهما ان يقارن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان ما يزداد به
التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصوده في التشبيه على وجهين
احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزاد عليها فالاول كما في
قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من اوله جبيت عليها فانصلها تحفل
الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب
تلك الحركة حتى ترى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى
يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له
اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من
الانبساط الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع

من الجوانب الي الوسط فان الشمس اذا احد الانسان
النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة
وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني
ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا
يعني كما لابد في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها
من الاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات
كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضها
الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه
الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب
فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي
قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف
الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي
فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني
حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة
الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته
اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر
وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها
ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض
حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل

وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي لوجه
الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي
اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي
باربع مجدولة لم يجدلا اي بقوائم محكمة الخلق من جدل
الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من
الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع
خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته
يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس
فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل
فنظر الى الجهات الثلاث فلطفه بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب
التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا
جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من
الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون

مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار
جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد
قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه
من اكثر كما اذا انتزع وجه التشبيه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال
ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل
بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شي من هذين الوجهين
وحكي ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق
وفي الاساس ابرقت لي فلانة تحسنت لك وتعرضت
فالمعنى ههنا ابرقت للقوم اي تعرضت لهم بحذف
الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت
اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من
مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطا لوجوب
انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه
اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بظهور الغمامه لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون
وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر
الي الشي الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته
ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالتاء في قوله باتصال ليست
هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين
الطرفين والمشبه به ظهور الغمامه ثم انكشافها بل هي

مثل

الغمامه صح

مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فلينا مثل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة
كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
من وصف الجزء عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشي
ابتداء لاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير
قصد الى اجتماع احدهما بالاخرى لانك لو قلت
هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك
لم ينل التاثير الصفا بحاله وعلى حقيقته ونظير
البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب
المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف
وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا يصفو
زيد ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية كما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال
فقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما
انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان
يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد في البحر
والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات

قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو [illegible] المصطلح [illegible] الكناية [illegible] المقصود [illegible]

نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف
جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه
التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما
حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون
والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد
العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد
اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا
من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد
المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة
الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه
ضمير الشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال
بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا التشابه اعني
وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للآخر
ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح
اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا
اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال
للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل
منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما

بعزو

بينها بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما
وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا
انه حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما
هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع
وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة
حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول
الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لتغيظه
الضحاك جسمي ان قايل هذه الابيات قد قصد بها
الهزؤ والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه يقتضي ان وجه التشبيه بين الجبان
والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة
وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا
اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان
كلا منهما متضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة
والتهكم في شيء فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة
التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على
احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
فاردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول
في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان
نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم
ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود بواسطة

بعنا وهو الجبن والبخل نزلناه منزلة الجراءة والجود ح

التمليح او التهكم لاشتراكهما في ضدية كما في الاكاذيب
المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو
الجرآءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان
يفهم هذا المقام واداته اي واداة التشبيه الكاف
وكأنّ قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه
بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا وحمل هذا على حذف
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه
صار الضمير يعود الي الاسم لا الي الموصوف المقدر
نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل
عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الي التشبيه سواء
كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك
وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل
وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو
الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد
كالاسد او كولد الاسد وقوله تعالي مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد
اي حاله وقصته العجيبة الشان هاهنا تقديرا كقوله
تعالي او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق

الآية

الآية فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف ذوي
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف
مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي
استوقد نارا فالمثل المشبه به وقد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي
المشبه به الكاف لما ذكره في الكشاف والايضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا
بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به
مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى
ابن مريم للحواريين من انصاري الي الله ليس من
قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه السلام من
انصاري الي الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه
به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف
كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه
اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
بقول عيسى للحواريين من انصاري الي الله قال
صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين

هم المؤمنين لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم
اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم
وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك
اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه
بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة
الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به
نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها
وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان
لم يكن فان قلت فلتقدر ههنا ايضا مضاف
محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف
تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله
او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا

عن

عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية
المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفردا يتاتى به
التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة [لآية]
الدنيا كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا
كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع [نسخ: حلوها]
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا
وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار
فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه
فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج مثل لا يقال [الى تقدير م]
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم
وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل
والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به
ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة
كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب
انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل
ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف
عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا وقد
ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء
انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به

لم يلي الكاف لكونه محذوفا فقدرناها سهوا بيننا
و قد يذكر فعل ينبي عنه اي عن التشبيه كما في علمت
زيدا اسدا ان قرب التشبيه و اريد انه مشابه
للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على
تحقيق التشبيه وتيقنه و كما في حسبت او خلت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما
في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق
ففيه اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث
يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل
وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما
يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد
تحقيقا وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد
ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه
في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العايد الى المشبه اما بيان امكانه يعني بيان ان
المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب
يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان
يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم

بيو..

بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا
بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض احاد النوع في الفضايل الخاصة
بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال
المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في
الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت
يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا
استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال
وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال
المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها
مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال
المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه
في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به
دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معينة
او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة
والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه
اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي
شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على
بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه

على طايل نحو يرفع على الماء فانك تجد فيه من تقريب
علم الفايدة وتقويه شانه ما لا تجده في غيره لان
الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت
وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما
يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم
الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت
في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يكون يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم
ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند
باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشي لم يزل ذلك
عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه
ولم يشغله عنه شي فالسامع لا يصادف فيه
من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله
اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب
جانبا وهذه الاغراض الاربعة لا تقتضي ان
يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر
اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف
ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي
ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه
انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
ليصح

٧٣

اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه
لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله
لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما
اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا مقدار بيان حاله
لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه
على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص لتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا
قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة
عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في
القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا
لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به
لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم
خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستظراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة
الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه
في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة
المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر
وكذا في الاستظراف بل كلما كان المشبه به اندر
واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اولى
وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه

لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة
التشبيه من المشبه بها واقوى حالا معها والا لم
يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا
لبيان امكانه ولا لزيادة التقرير ولا لابرازه
في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير
الابلغ وفي معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا
لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى
الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه
لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر
اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما
مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي
ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه
به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في
صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل
معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول
وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا
يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه
به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة
التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين او التشويه
او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان

اعني كون المشبه به اقوى واعرف وحمل قوله

او الاستقباح او الغرابة او التدرج ليحصل
الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة
المشتركة فلا فرع لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
لجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي هو الهيئة المشتركة لاجل ذكر
التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف بوجه المشبه فيما اذا
كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او
بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في
وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون
اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم
الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا
كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد
استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة
او استطرافه اي عد المشبه ظريفا حديثا كما
في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لا ابرازه اي انما يستطرف المشبه في هذا

تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ والاولى لعلة الاعرفية

قوله وح لا يبعد اقول هذا توجيه
بعيد جدا بل هو باطل قطعا فان
السكاكي بعد ما ذكر الاغراض العايدة
الى المشبه قال واما الغرض العايد الى المشبه
به فمرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه
في وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض
العايد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه
به حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها
والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة
التشبيه في كلامه على الغرض لكان تقريره
حاصله كما لا يخفى على من له ادنى تمييز
لان معناه ح انما جعلنا الغرض العايد
الى المشبه به ايهام كونه اتم من المشبه
في وجه التشبيه لان المشبه به حقه ان
يكون اعرف بغرض التشبيه من المشبه
وهذا غير منتظم كما ترى سواء اريد
بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص
اعني ايهام كونه اتم من المشبه في وجه
الشبه او اريد مطلق الغرض من التشبيه

استطراف

التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللا
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما
مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند
حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية
يصف البنفسج ولازوردية تزهو بها قال
الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه
لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا
بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز
ان يريد بها الازهار الحمر المشبهة باليواقيت كانها
فوق قامات ضعفن بها اوايل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك
موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين
صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر
انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق
رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع
لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر
وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض
من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك

في التشبيه

التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه
الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله
اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته
هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال
غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضيا
وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح ح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا
في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع ع
المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام م
به اي بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في
الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد
الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه
الى المشبه به بالزايد في وجه الشبه وهذا الكلام م
في محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالزايد على ما قررنا

فيما سبق فان اريد الجمع بين المسئلتين في امر من
الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك
الامر والاخر زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها
به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه
كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ
جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب فقال اسبل
الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء
في بالخمر للتعدية وليست بزايدة على ما توهم ام من
عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع
والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد في الحكم والاخر
ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه
ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي
تشبيه غرة الفرس متى اريد ظهور شيء منير في مظلم
اكثر منه اي من ذلك المنير من قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك
قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول متى لم يقصد
ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد

الى

الى ايهام في الناقص انه كالزايد اقتصر على الجمع
بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في القديم على حد
او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في
التشبيه فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت
امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب
الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي
بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم
احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض
او بسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد
اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
عن كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
منه واما الغرض في اقسامه فنوان له تقسيما
باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر
باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه
الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول
بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي
المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد
بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر
في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل

النظر صح

كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع
في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان
قلت اللبس قوله لكم ولهن قيدًا في المشبه به قلت لا
اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال
او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل
من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب
كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من
عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ
اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها

بنظايرها

بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث
يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله
من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم
بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملا
القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة
متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما
المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف
بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو
قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد
يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر بكل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد
بشيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب
الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف
وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاع

باطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بجمار مشقوق الشفة والحوافر ثابت على راسه شجر غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الي التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم بشرط بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنود وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة أحميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا

من المشبه

من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الي ما لا يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صور الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا قد شابه اي خالطه زهر الربا خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الي السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبهات بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا

رض

قوله ولا يخلو هذا عن تسامح [illegible] لان قوله [illegible]

بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف
هو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد
بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة
في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه
به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف
نساء النشر الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم
هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه
دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي ٥ وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به
دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح ٥ اغيد مجدول مكان
الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب الغمام
او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره
بثلاثة اشيا وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب
وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

نظر

نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه
لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي
بروح الجنان ٥ كبرد الشباب وبرد الشراب ٥
وظل الامان ونيل الاماني ٥ وعهد الصبا ونسيم
الصبا وصفو الدنان ورجع القيان ٥ وباعتبار
وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول
تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المرآة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الآية والتشبيه
في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى
غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور
خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ

نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى
التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه
بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل
مرادفا للتشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن
التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا
لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم
واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل
وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد
وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا
حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند
الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو
ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر
وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه
الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا
يدري اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل
منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء

وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه ح

في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع
الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر
جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ المعاني وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن
بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل
فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل
هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه
قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سئل عنهم
وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان
يقال وايضا اما كذا اشعارا بان هذا من
تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه
وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي
ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه
الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل لا
يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان
الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم
ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه
به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه

[illegible]

كقولهما هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين
مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد
منهن كوكب ومنه ما ذكر وصفهما اي وصف
المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن
ابن سهل سيصبح العيس لي والليل عند فتى
كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه
اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده
ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه
يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه
ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه
فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه اعني
الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال
عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه وحده كقولك فلان كثرا ياديه لدي
ووصل مواهبه الي طلبت او لم اطلب كالغيث
وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين

احدهما

احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
الثاني ان يكون امرا ملزوما له وقد اشار اليه
بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه اي بان يذكر
مكان وجه الشبه ما يلزمه اي يكون وجه الشبه
لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في
هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك
بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري
كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون
تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي
وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر
من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ
عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما
تسامحوا جعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي
والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون
الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا
دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام
السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى
الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تسميتهم ما يلزم يستلزم وجه

وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه
الخد بالورد وهو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة
اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سمي
وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا
تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل
فيه من المشبه الي المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور
وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا
جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي وظهور
وجه التشبيه في بادي الراي يكون لامرين اما
لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق
الي النفس من التفصيل الا تري ان ادراك
الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم
حساس متحرك بالاراده ناطق لان المفصل
يشتمل على المجمل وشئ آخر ولهذا كان العام اعرف
من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة
وكذلك ادراك الحواس فان الروية تصل اولا
الي الجملة ثم الي التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة
الاولي حمقا وفلان لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا
يدرك من تفصيل الاصوات والطعوم والروائح
وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولي

اوقليل

او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه
الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفي ان الشئ مع ما
يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه
في وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور
المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي
تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفي ان ما يتكرر على
الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه
الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالب
الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب
والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
او التكرر على الحس سببا لظهور المؤدي الي
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في الصورة الاولي والتكرر
على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال
من المشبه الي المشبه به فيصير وجه الشبه

كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء القرينين
وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف
الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما
سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا
لا يقع في نفس ... الراي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا
او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند
حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به
مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او
مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح
من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره
اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة
في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا
يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان
ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه

المشبه

المشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه
المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان
اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من
وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه
والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد
بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف
وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم
البعض وكل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل
على وجوه كثيرة اعرفها ان ياخذ بعضا من
الاوصاف ويدع بعضا اي يعتبر وجود بعضها
وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس
حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل
عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او
اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او
تفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في
الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة
واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ

نعلة حملت ردينيا كان سنانه انقول ردينة اسم
امرأة كانت تعمل الرماح نسب اليها رمح
رديني وقناة ردينية والرمح شعلة
نار تعلقها دخان وقد لانه
اذا علق بها الدخان
ابيض ... الشعلة العقود
وقال ابو ... الحسن هذا
تشبيه ... الشيء بالشيء
صورة ولونا
وحركة وهيئة

بعضا وتدع بعضا كما فعل امرئ القيس في اللهب
حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني
ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود
الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك
في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان
تنظر الخاصة في الجنس كما في عين الديك فانك
لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل
حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل
موضوعة على الاغلب الاعرف والا فلا يكون
فد فايقة لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع
المشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من
هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب
المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى
ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة
ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس
وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف
موقعه ببرد الماء على الظما ونعني بعدم الظهور

في بادي

بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته
او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني
الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد
تال على سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهذا اعلى
من الفكر اذا صادف منهما قويا وطريقا مستقيما
يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء
المردود المعدود في التعقيد هو الخفا الذي سببه
سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من
المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف
في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ۰ الا بوجه ليس فيه حياء
فان تشبيه الوجه الحسن قريب مبتذل لكن حديث
الحيا قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على
زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته
بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى ابصرته قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثل
قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت
الى نداك فقاسته بما فيها ۰ وقوله اي كقول الوطواط
عزماته مثل النجوم ثواقبا ۰ اي لوامع لو لم يكن
للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل

لكن الشرط المذكور اخرجه الي الغرابة ويسمى هذا
التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او
المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل
يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه
قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر
يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو
كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الي تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبار اداته اما موكد وهو
ما حذف اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل
مر السحاب ومنه اي من الموكد ما اضيف المشبه
به الي المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء
اي على ماء كاللجين اي الفضة والاصيل هو الوقت
بعد العصر الي المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر
ورب نهار بالفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث
الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص
وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر
قال الابيوردي ليالينا اسحار وفيه هواجر كما خصلت
والشمس تنعس اصال هكذا يجب ان ينقد
الذهب واللجين المذكوران في البيت لانما سبق
الي بعض الاوهام الفاقدة للبصاير الناقدة من

ان

اي والتشبيه باعتبار ح

من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق
الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء والاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو
ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه
الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر او
مرسل عطف على اما موكد وهو بخلافه اي
ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من
حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو
المشبه به تماما من الامثلة السابقة المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول
وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون
المشبه به اعرف بوجه التشبيه في بيان الحال او
كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه
في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب
في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون
قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما
يحقق هذا الموضع **فصل** في تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به
مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور

نسخة
خاتمة

او متروكة وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة
او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو
المقصود في هذا المقام فلذا قال اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر
الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في
قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط
اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الا على
بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما
اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة او
كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان
الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان

لعدم القوة اي ولا قوة عن زيد في الاخبار
لعين المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة م
اي ما حذف فيهما الوجه والاداة فقط او مع حذف المشبه

في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا
الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فهو في غاية
القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة وما اشتمل
على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بحمل المشبه
عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو
الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام
اسدا وبين نحو قولنا علمت زيدا اسدا واسد في نحو
الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ
ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان
هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه
مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني
لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة
لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت
زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد

وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان الاسم المشبه به جزا عن اسم المشبه او في حكم المشبه الخبر فان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في

الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو زيد فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالقوا والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل

على انه دونه وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثل قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت في الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم يقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الجزء المفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا انه كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا لا اسدا وخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والمنكر فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن

اذا

اذا تاملت وتحققت سر وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بهذا الاسم المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد

بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سوآء
كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل
بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققت الشيء اثبتته نقل الى الكلمة الثابتة او
المثبتة في مكانها الاصلي والتآء فيها للنقل من الوصفية
الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التآء للتانيث على
الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى
فاعل واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل
النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمونث
اذا اجري على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة
بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى
عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة
فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح
التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب
فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا
وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب
ولا غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة

وان

وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند
الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون
التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن
المجاز الذي يستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا فانها تكون مجازا
لكون الدعا غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع
لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعا
في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب
ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول
لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن
لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد
والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى
معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون
موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط
في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت
لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل

قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
الى معناه المجازي اقول يريد
بالنسبة المشتقات كاسم الفاعل
ان تعيين فهو وضع قطعي لدلا
ونظايره لكنه وضع
لها على معانيها بانفسها كان يقال
نوعي اي بضابطة كلية فهو كذا
مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو
وليس المجاز وضع شخصي ولا نوعي
وان وجب فيه علاقة معتبرة
بحسب نوعها هو سيد

ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف
ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى
الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في
الفهم دون المشترك اي فيخرج المجاز لا المشترك
وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك
لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان
المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد
من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام منتسبا
الي الوضعين لانه المتبادر الي الفهم والتبادر
الي الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته
باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او
لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان
الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين

وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذه واخرى للدلالة على
احد المعنيين عند الاطلاق بنفسه على ذلك وقال
اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا
تحقيق كلام المفتاح وهذا لا يتوجه اعتراض
المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي لا يتجاوز
الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الي المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي
موضوع ايضا بالنسبة الي الحيوان المفترس وان
اريد انه موضوع بالنسبة الي اللازم المسمى الذي
هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته
على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال
معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول
يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف

قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من
النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت
في لفظ فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه
على الاستفهام الذي هو في جملة قام
اقول ذكر نجم الايمة ان معنى قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره هو ان
الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ
غيره واطنب في تفصيل هذا المعنى
بالامثلة التي من جملتها لام التعريف
وهل نقل الشارح ههنا ما ذكره و
التجا اليه في دفع السوال على تعريف
الوضع وفيه بحث لانه اريد بثبوت
معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه
مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك
لا يجدي نفعا في دفع ذلك السوال
بل بعينه ما قيل من ان دلالته على
معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه
وان اريد ان معناه قايم بلفظ
الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قايم بالمتكلم حقيقة
ومتعلقا بمعنى الجملة وكذا ان اريد
به قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فبا
طل ايضا لما ذكر ولانه يلزم ان يكون
مثل السواد وغيره الاعراض حروفا
لدلالتها على معان قايمة بمعاني الفاظ
غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير

قوله وحصل من
هذين الوضعين الخ
اقول اراد بالحاصل ... وضع آخر

الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في
اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن
تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا كلمة
حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقيتين و
ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل
انما تستعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق
في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره فساده فاسد من العجايب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الايمة وجهابذ
العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان
مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ان ذكره
دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية فلا يجل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على
معنى قايله بري عنه هذا كلامه واقول كيف حل
لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو عنه بري.

والعجب

والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم
تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت
شيا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث
يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى
لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة
الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على
ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع
ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق
علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم
الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين
اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على
ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت لذاته كدلالة على اللافظ لوجب
ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولو جب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك
الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل

لفظا ان له لا فظا ولا ممتنع جعل اللفظ بواسطة
القرينه بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا ممتنع نقله من
معنى الي معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من
المنقولات الشرعية والعرفيه لما ذكر ولا ممتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اوفي
من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله
اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ايمة علمي
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها
خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوه
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب
لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء
من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو
شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب
الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك

كالنزوان



كالنزوان والحيدى لما في مسماها من الحركة وكذا
باب فعل بضم العين مثل شرف ولزم للافعال
الطبيعيه اللازمه وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل
الي الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او
الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
~~الاصلي او الكلمه المجوز بها على معنى انهم جازوا~~
بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت
كذا مجازا الي حاجتي اي طريقا لها على ان معنى
جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الي تصور
معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
التناسب في التسميه لترجيح الاسم على غيره حال
وضعه للمعنى وبيان انه اولي به لكل من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسميه فعند
زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح
تسميته به لكن اعتبارا لمعنيين في الحقيقة والمجاز
ليس لصحة تسميتها بهما بل لاولوية ذلك وترجيح
على تسميتها بغيرها من الاسما فلا يصح في اعتبار
تناسب التسميه ان ينقض بوجود ذلك المعنى

في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم
ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة
عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى
مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله
وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في
اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مجازا
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما
وضع له في اصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني
اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد
من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على
وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط
من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع
قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير

ما وضع له

ما وضع
له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه
ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر
الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
الصلاة المنقول من الدعا الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعا فانه في اللغة حقيقة في الدعا
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا
هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي
موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما
هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى
يصح اطلاقه على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف
المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لا لازم ذلك
المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلاة في
الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز

في النسخ
غلط والصواب
هذا التصحيح
الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في
العرف على كل ما
يوجد فيه صح

لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله
عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي
وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما
الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة
او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع واما المجاز
فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز اللغوي وان
كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او
خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ
اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص
يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا له لغويا وصلاة للعبادة والدعا يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة في
العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعا يكون
مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب
بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي
الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في
الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز
وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى
المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت

العلاقة

المصححة غير المشابهة من المعنى المجازي والمعنى الحقيقي
والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا
يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وقد يكون
بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به
مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى
المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما
اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له
واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ
بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه
والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد
في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها وايضا بها يظهر النعم فهي بمنزلة العلة الصورية
لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت
ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك
بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في
اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك

واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محتمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزاده والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب

ولا يجب

ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا لعلاقة المجاورة بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز وفي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والا على جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة

قوله والراوية في المزادة اقول قال في الصحاح المزادة الراوية قال ابو عبيدة لا تكون الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما لتتسع وكذلك السطيحة وجمع المزادة المزاد والمزايد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال ايضا الراوية البعير او البغل او الحمار الذى يستقى عليه والعامة تسمي المزادة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود مجازا وانما يسمى بالراوية حامل المزادة ويطلق عليها مجازا هوبد

لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم
بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه
انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن
من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار
للشجاع لا لزيد او عمرو وعلى الخصوص ولا شك
في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما
في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين
وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما
ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز
باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك
الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن
ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف
به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ
معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم
من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض
كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي
بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون
احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول
احدهما في الآخر كالحال والمحل وسببية احدهما

قوله فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص اقول لا يعني به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقا اعم من ان يصدق على ذات الحيوان المفترس او غيره كما يدل عليه قوله اولا يستعار للشجاع وثانيا ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع والا فلا ... بين المعنى الحقيقي والمجازي في صورة يكون المعنى المجازي ح عارضا للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيه هناك اصلا فلا يكون استعارة بل مجازا مرسلا وانما يعني ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهود اتصافه به وهو ظاهر كلي غالبا والثاني انتقال من المفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الاول في الظهور والجلية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة هو سيد

منه

وتسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا
الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية
الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا
يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في
امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل
الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم
السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره
اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية
الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي
نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى
قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم
ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه
والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله نحو فلفي
حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين
ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي
يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء
صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة
هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم
الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا

يجوز

قوله ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل الخ اورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامهما للانسان والثاني هو المطلب واجيب بانا لم نرد ههنا باللازم والملزوم مصطلح ارباب المعقول بل المصطلح اصحاب ارباب البيان اعني المتبوع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وارادوا باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلا وارادوا بالملزوم المتبوع والرديف فانه من توابع طول القامة وروادفه فكل واحد من الرقبة والرأس اصل يفتقر اليه الانسان ويتبعهما في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما

سيد

للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية ولهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية

كذا في الصحاح وفي القاموس المجلس وكمقعد

فيقال

فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح مقذف اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع

اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده
فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء
به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به
اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا
ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة
تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة
المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد
مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي
بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت
زيد اسد واوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان
الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه
بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا

في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع
فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا
قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة
فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن
شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد
اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه
واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان للمشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي
الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله
والطير اغربة عليه باسره وكقوله عليه السلام هم يد
على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد
واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه
نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت في بروج البدر بعدا بدور ما تبرجها اكتنا ن
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء
اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي
رايت رجلا شجاعا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما

نحو قولك شربت زيد وقولك شربت
زيد فان التشبيه في الاول راجع
الى الذات ما وفي الثاني الى زيد
وانما اخرنا زيدا في المثال الاول
لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع
التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر
قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه
اليه واما في المثال الثاني فتاخيره
للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق
الى التقديم والتاخير ولا شك ان قولنا
زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا
زيد شربت وشربت زيد فيكون
سياق الكلام لتشبيه زيد ويكون اسد
مستعملا في معناه الحقيقي كما ذكره القوم
فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير
اداة التشبيه لان الظاهر دعوى
التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل واما اذا
قلت زيد اسد لم تحسن تقديرها لان
الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد
من افراده مندرج تحته مبالغة فلو
قدرت فات المبالغة فههنا ثلاث
مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة
التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد
وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراج
تحت الاسد وكونه فردا من افراده
كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه
امرا مسلما كقولك رايت اسدا يرمي

تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وذكر
ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون
المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما
في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قولنا اسدا في شجاعة بدليل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم او يكون في الكلام
ما يقتضي تقديره حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط
الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود متبين انضمام
بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام
صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله
مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما
لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان
يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على
ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل

تاكلون

تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن
انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر العذب
على الاجاج على الكافر بانه شارك العذب في منافع والكافر
خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة
او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ
الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب
الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في
غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك
ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا
يرمي موضوعة للمشبه به والمشبه كالشجاع مثلا
ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ
يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به
فيكون مجازا لغويا والكلام صريح في انه اذا اطلق وهذا
لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل
باعتبار عمومه فليس من المجاز في شيء كما اذا رايت
زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ

مطلب الاستعارة هل مجاز لغوي ام عقلي

فلفظ انسان اورجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قايل اكرمت
زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا
الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا
بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعرضون
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاوه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه في الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى
تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا
بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه
به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه
الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما
كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما
كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال

لمن قال

لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما
لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان
جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقول
جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا
كان نقل اسم المشبه به واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي
ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد
ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في
قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام
على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل
علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت
تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس
الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب
معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب

في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هو شعار يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر
يقال زررت القميص عليه ازرره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي
عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلا
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل
بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي
كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا
والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك
ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل
افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما
المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة
في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك
الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك
الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع
للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص

واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي
عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق
الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على
تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة عن ارادة معنى الحقيقي الموضوع
له دلالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب
المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل
وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب
خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي فمع هذا
فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة
بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن

الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب
بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق
والحق كون الحزم مطابقا للواقع لقياس الواقع اليه
والصدق هو كونه مطابقا للواقع لقياسه الى الواقع
فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار ولكن
وجه التخصيص غير ظاهر بعد قوله ولا تكون الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس
المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف
ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي
التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم
وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية
بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه
تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل
وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز
ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل
المعهود من طي او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل
يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله
في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة

عن ارادة

من ارادة الموضوع له اما امر واحد كما في قولك
رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون
كل منهما قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل
والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل
النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه
قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا
موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح
وخبره قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء
في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد
سيفه نقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب
اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب اي نصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم
بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر
لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم
قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه

انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار ر
آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع
الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في أو من
كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار
الاحيا من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا
للهداية التي هي الدلالة على طريق موصل الى المطلوب
والاحيا والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا
اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت
بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان
ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين
من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو
بالفتح النفع اي لانتفائه في ذلك الموجود كما في
المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم
في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم
وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم
في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت

قوله في شيء واحد وهو الله تعالى فانه هادي ومحيي ابن قاسم

النفع صح

للحي

للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت
والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف
ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف
كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى
فكل من كان اقل علما او اضعف قوة كان اولى
بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى
بذلك من الاقل بالقوة لان الادراك اقدم من
الفعل لانه في كونه خاصة للحيوان لان افعاله
المختصة اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك راك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به
كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة
وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد وكل
من كان اكثر علما كان اولى بان يقال بعد الموت
له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما
للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين
باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك عليه اولى
والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي تم
التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند
الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهو ما استعمل في ضده اي

اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها
الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد
او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح
او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار
الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم
وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على
سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا
قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير
الناس رجل يمسك عنان فرسه كلما سمع هيعة
طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه ‏شعفة
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها
واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه
واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له
قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران

قطع

فيهما اي صح

قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو
قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين
نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور
وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع
ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف
ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في طائر مرعي في استعارته للعدو بخلاف
خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان
الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك
بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه
وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس
له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد

وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة
مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف في
انما هو في الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من
الماهية صح
المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه
بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون
امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف
فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في
احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلا فيه
بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى
ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله
تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد
وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب

للزرد

للزرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف
على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل
الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان
قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو
الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا
داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما
كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع كذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف
له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على
انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع
غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل
في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي
المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او
خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها
فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة
بن عبد الملك يصف فرسه بانه مؤدب وانه

وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه بعنانه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج
بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي
اهماله وكذلك كل مخاطر : شبه هيئة وقوع العنان
في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره فاستعار الاحتبا وهو ان يجمع
ظهره وساقه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان
قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة
في ظهر المحتبي الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس
الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متضامنتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين
مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم
الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية
كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ، ومسح بالاركان
من هو ماسح ، وشدت على دهم المهاري رحالنا ،

ولم ينظر الغادي الذي هو رائح ، اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح ، الدهم جمع الادهم
وهي السودا والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعه والاباطح
جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي
لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان
البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على
المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرون في الغدوات
السايرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان
السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما
افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى
افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير
لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا
في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير
الاجزا تستند اليها في الحركة وتتبعها في الخفة والثقل
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه ، واردف اعجازا وناء بكلكل ،

ذي
صح

اراد وصف الليل في الطول واستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل صلب يزيد شيء في طوله عند
تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها
بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي
يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة
اقسام والجامع في الاخير لا يكون الا عقليا لما عرفت
في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة اقسام
لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه
حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا
اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد
البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي
القبط الذي التي سبكتها نار السامري عند القائه
في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل
عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على
شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة
على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما

عده

عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له
هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار
اقوى والجميع حسي والقرينة الاشتعال الذي هو
من خواص النار لكن لما كان من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو
اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف
المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ
النار في البياض والانارة وهذا استعارة
بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في
الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها
عقلي واما عقلي عطف على اما حسي بمعنى ان
الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي
واما عقلي عطف على اما حسي نحو واية لهم
الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط
الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن
مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول
امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم
على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف
الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان

وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النها ر
من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشي الطا ري
على الشيء الساتر له فجعل ظهور المظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه
ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعتر ض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم
يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام
لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المرا د
بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور
ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا
ابن ريطة ظاهر ، قال الامام المرزوقي ذلك عار
ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى
ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام
من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر
الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون
بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني

[illegible]

وغيرهما

وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم
مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما
صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النها ر
من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول
الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا
يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة
انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج
النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان
يقال نزع ضوء الشمس عن الهوا ففاجاه الظلام
كما لا يستقيم كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان
دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون
نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الا خراج
دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك
لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نو ع
استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدا ر

وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقب ظهور النهار
لا عقب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي
حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب
المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة
استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى
عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال
ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة
انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
لاقسام الستة واما عطف على قوله ان كانا حسيين
اي وان لم يكونا الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار
منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم
اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجي من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة
ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد
لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان
يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه

الرقاد

الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة
اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان
يكون في المستعار منه اقوى ولا شك ان عدم (واشهر)
ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة
فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام
كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه
من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة
يجب ان تكون لها اختصاص بالمستعار له واما
مختلفان عطف على اما عقليان اي احد
الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار
منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه
كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ
والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر
ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك
قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها
او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط وهو حسي

فالمستعار ضرب القبة على الشخص

والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة
او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعدى
بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار
له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر
والجامع الاستعلا المفرط وهما عقليان والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على
نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية
اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم
حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق
منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
على التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا

بوجه

بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة
الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون
معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها دون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير
فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت
طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وهم
ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه
باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا
اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان
تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر
التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا
اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه
بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى

مخصوص فنقول مثلا ابتداء
يسري من البصرة ولا يخرجه ذلك عن
الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح
لان يكون محكوما عليه ومحكوما به وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا
معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى
عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة
لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر
متعلق الحروف لا يتحصل فرد من ذلك النوع
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج
وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله وهو
ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في شرح المفصل حيث قال الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل
على معنى باعتبار حال نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار نفسه
انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف
انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن
ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته
فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور

فرع فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال فالحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها

لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه و يقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة

حظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها و المعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها لعدم ارتباطها به وبتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت في هذا الكلام يتصور حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل احدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فالحكم [illegible] صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به يتم مسندا الى زيد الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد وقعت النسبة بينهما لم [illegible]

فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره
المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث
قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه
لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا لكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل
لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان
المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على
مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في
الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس
مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون
استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس
تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية
في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه
به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه يشبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته
الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعتها

بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه

في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم
الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه
الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو
اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال
تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة
وان قدر التشبيه في متعلق الحرف كالعلية
والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية
ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية
في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل
نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا
يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام
قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحيا
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول
القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية
يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها
ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة
القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى
الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة
للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها
نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة
على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان
بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري

٣١٣

عليها فالوجه في كون الاستعادة
فيها تبعية ما ذكره حيث قال والاولى
ان يقال وتفصيله ان الصفات انما
تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان
متعينة هي المقصودة منها ولما لم يكن
تلك الذوات المبهمة مقصودة منها ولا
مشهودة بما يصلح وجه الشبه في الاستعا
رة لم يتصور جريان الاستعادة فيها بحسبها
بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها
المقصودة منها فكانت تبعية واما اسماء
الزمان والمكان والآلة فانها معنى صح
وان دلت على ذوات متعينة با
عتبار ما ان المقصود الاصلي منهما ايضا
معاني مصادرها الواقعة فيها او بها
فتكون الاستعادة فيها تبعا لها ايضا
ولو قصد التشبيه والاستعادة بحسب
تلك الذوات لوجب ان يذكر بالفاظ
دالة على انفسها وبهذا التفصيل اتضح
الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته
وبين اسم المكان واخواته فانها بعد
اشتراكها وكونها سيما في ان المقصود
الاهم منها ههنا هو المعنى المصدر وفي
الاستعادة منها تبعية افترقت
في ان الصفة لا تدل على تعيين الذات
اصلا فان معنى قايم شي ما وذات القيام
وهذا امر غير متحصل اصلا اذ الاحظه

واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحروف الشموسا

فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر

تقري الرياح رياض الحزن مزهرة ٭ اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

ففيه صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون للجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان تكون القرينة غير ذلك كقراين الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف ففيه منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقرن بشيء يلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار له او قرنت بما يلايم المستعار منه الاولى مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام بما يلايم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد

بالصفة

٣١٣

بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الردا اي كثير العطا استعار الردا للعطا لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الردا ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطا دون الردا تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي تبسم شارعا في الضحك اخذا فيه علقت بضحكته رقاب المال يقال علق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على فتكاكه يعني اذا تبسم علقت رقاب امواله في يد السايلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لايم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم

جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدايد كما يقال ذاق فلان البوس والضر
واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين
احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان
عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من
اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع
حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى
هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون
ترشيحا بل استعارة تخييلية والثالث مرشحة
وهو ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه
استعار الاشترا للاستبدال والاختيار ثم فرع
عليها ما يلايم الاشترا من الربح والتجارة ونظير
الترشيح بالصفة قوله حاورت اليوم بحرا زاخرا
متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد
والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد
لانه وصف يلايم المستعار له اعني الرجل الشجاع
مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان
هذا الوصف مما يلايم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ عن الاطلاق والتجريد لاشتماله على

تحقيق

تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة
مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي
مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار
له نفس المستعار منه لا شي يشبه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى
على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا
البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى
يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقا في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما
يبنى على علو المكان والارتقا الى السما فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا
في السما من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه ونحوه اي نحو البنا على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا
غلالته فانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره
لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الآن مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب
التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه
ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص

المستعار منه ثم اشار الي زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام
بقوله واذا جاز البنا علي الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان
كان هو المشبه به من جهة انه اقوي واعرف في وجه الشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد
تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل
هو التشبيه وبالفرع هو الاستعاره وهو غلط لانه
لامعني للبنا علي الاستعاره مع الاعتراف بالتشبيه وما
ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو
قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا علي الفرع كما في قوله اي قول عباس بن احنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله علي
العزا وهو الصبر الفواد عزاء جميلا فلن تستطيع ان ت
اليها اي الي الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
النزولا وبحث تقديم الظرف علي المصدر قد سبق في بحث
شرح الديباجه فمن جحده اولي هذا جواب الشرط اعني
قوله واذا جاز اي فالبنا علي الفرع مع جحد الاصل كما في
الاستعاره اولي بالجواز لانه قد طوي ذكر الاصل اعني
المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به
فكيف لايجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعني الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعني الذي يدل عليه ذلك

مطلب المجاز المركب

اللفظ

اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد
للمبالغة في التشبيه اشارة الي اتحاد الغاية في الاستعاره
في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدي الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخري ثم يدعي ان الصورة
المشبهه من جنس المشبه بها فيطلق علي الصورة المشبهه
اللفظ الدال بالمطابقة علي الصورة المشبه بها كما
يقال للمتردد في امر اراك تقدم رجلا وتوخر اخري
وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الي مروان بن محمد
وقد بلغه انه متوقف في البيعه اما بعد فاني اراك
تقدم رجلا وتوخر اخري فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
علي ايتهما شيت شبه صورة تردده في المبايعه بصورة
تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخري فاستعمل الكلام
الدال علي هذه الصوره في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام
تارة والاحجام اخري منتزع من عدة امور كما تري
وهذا اي المجاز المركب يسمي التمثيل لان وجهه منتزع
من متعدد علي سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه
به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعاره وقد يسمي التمثيل مطلقا من غير تقييد
بقولنا علي سبيل الاستعاره ويمتاز عن التشبيه بانه
يقال له تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي وههنا بحث
وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون

الصوره

قدام

غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو
زيد قايم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب
في الاستعاره وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب
ومتى فشى استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعاره لا على سبيل التشبيه
ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي يكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعاره لا تغير
الامثال لان الاستعاره يجب ان تكون لفظ المشبه به
المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الي المثل لما كان
لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون
مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع
فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه
تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا بل انما ينظر الي مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل ضيعة قبل ذلك تقول له

مطلب المجاز المركب

وتثنية

بالصيف

بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل
قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت
اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان
لها شان عجيب كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل
الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد
المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة
الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق
عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الي ثلاثة
اقوال احدها ما يفهم من كلام القدما والثاني ما ذهب
اليه السكاكي ويجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف
ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف
المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تنبيها
لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال
قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في
التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه
لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت

حـ
قال الميداني ويروى
بالصيف ضيعت اللبن
والتاء مكسورة في كل حال
خوطبت به دختنوس بنت لقيط
ابن زرارة وكانت تحت عمرو
ابن عدس وكان شيخا كبيرا ففركته
وطلقها ثم تزوجها فتى جميل
الوجه واجدبت فبعثت الي عمرو
يطلب منه حلوبة فقال عمرو في
الصيف ضيعت اللبن فلما رجع
الرسول وقال ما قال عمرو ضربت
يدها على منكب زوجها وقالت
هذا ومذقه خير يعني ان الزوج
مع عدم اللبن خير من عمرو وقد
جرت كلتاها مثلا فالاول يضرب
لمن يطلب شيئا فوته على نفسه والثاني
يضرب لمن قنع باليسير اذا لم يجد
الخطير وانما خص الصيف لان
سوالها الطلاق كان في
الصيف

ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به
عند الاستعاره بالكنايه ويدل عليه اي ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او معنى عقلا
يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمي التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكنايه او مكنيا عنها اما الكنايه فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما
الاستعاره فمجرد تسمية خالية عن المناسبه ويسمي اثبات
ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييليه
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه
به وبه يكون قوامه وكماله في وجه الشبه ليخيل انه
من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه علي ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الي الاول بقوله كما في قول ابي
ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها
الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة
يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت
عنه الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد
بنين وكانوا فيمن هاجروا الي مصر فرثاهم بقصيده
منها هذا البيت ومنها قوله اودي بني واعقبوني
حسرة ∴ عند الرقاد وعبرة لا تقلع ∴ حكي ان الحسن
بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما

رآه

رآه معاوية قام وتجلد وانشد
بتجلدي للشامتين اريهم ∴ اني لريب الدهر لا اتضعضع ∴
فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا
المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع
في اغتيال النفس بالقهر والغلبه من غير تفرقة بين
نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي
فضيل فاثبت لها اي للمنيه الاظفار التي لا يكمل
ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا
للمبالغه في التشبيه فتشبيه المنيه بالسبع استعارة
بالكنايه واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييليه
واشار الي الثاني بقوله ولئن نطقت بشكر برك
مفصحا ∴ ولسان حالي بالشكاية انطق ∴ شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة علي المقصود وهذا هو
الاستعارة بالكنايه فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم
وهذا استعارة تخييلية فعلي ما ذكره المصنف
كل من لفظي الاظفار والمنيه حقيقة مستعمل في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز
هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكنايه
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون
الاخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنيه

البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان
قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية
الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد
تسليم صحة الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن
في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا
للمجاز اعني اليد المستعملة في النعم فان قلت ماذكره
المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف ولا هو يبتني على مناسبة لغوية
فكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت
معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا
يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال
عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع
للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا
رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع
بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال ساغ
استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة
ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم

يرمزوا اليه

يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان
الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار له
هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بلوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا
يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية
كاستعارة النقض لابطال العهد كما تحقق الكلام على
ماذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر
كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في
قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تمثيلها بالسبع وهو ظفار وهذا
قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه
قال في اسرار البلاغة على قسمين احدهما ان ينقل
الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني
ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا
يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
كقول لبيد: وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها: جعل للشمال يدا
من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال
كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت

الايضاح هو الحق الصريح
الذي لا اشتباه فيه
حد لا في كونه حقا ولا
في كونه مقصودا من تلك
العبارة فكانه يشير
الى بطلان ما اختاره
صاحب المفتاح والايضا
ح والى ان كلام جار الله
لا يحتمل ان يقصد به
شيء منهما بل لم يرد به
الا ما فهم من كلام القدما
بعينه ثم انه كما انه هو
دابه في الكشف عن
المعضلات وتفصيل
المجملات اراد ان يبين
حال قرينة الاستعارة بالكنا
ية وان يرد على صاحبي
المفتاح والايضاح فيما ذهبا اليه في الاستعارة
بالكناية وملخص ما ذكره رحمه الله ان صاحب
الكشاف لما جعل النقض مستعملا في الابطال
العهد على انه استعارة تصريحية حيث شبه
ابطال العهد بنقض الحبال ثم استعمل لفظ المشبه
به في المشبه وهكذا الافتراس والاغتراف والا
غتراف استعارتان تصريحيتان حيث شبه
بطشه وفتكه للاقران بافتراس الاسد
انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل
ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان
النقض ونظايره استعارات مصرحة بها فقد

تشبيهها

الشمال ولما اقوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصرف
الشي بيده فيجد التشبيه المنتزع لايلقاك من المستعار
نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل
ذي اليد من الاحيا فتجعل المستعار له اعني الشمال
مثلا ذا شي وغرضك ان تثبت له حكم من
يكون له ذلك الشي وقال ايضا لاخلاف في ان
لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شي الي
شي اذ ليس المعنى على انه شبه شيا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول
زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر
القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشي
اذا قلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب
اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا
ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية
اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون
تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة
للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي
الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الي بيان التخييلية
وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه
زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في
معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات

المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة
الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز
عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية فاثبت له بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس
والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات
الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا
من الصبوة بمعنى الميل الي الجهل والفتوة يقال صبا
يصبو صبوة وصبوا اي مال الي الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبا
صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار
الي التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي
قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون
الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية
لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب
المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والي ما فيها

في كونه قرينة للاستعارة المكنية
فان النقض مع كونه استعارة تحقيقية لما جاز
ان يكون قرينة على ما ذكره العلامة وقد
حققناه كان البديع كونه مستعارا للموهوم
المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما
الانكار عليه كما تكلف في جعل المنية غير مستعملة
في موضوعها بل قد ادعى المنية اسما مرادفا للسبع
على سبيل التاويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم
المنية كاطلاق السبع عليها ولهم عن ذلك
مندوحة بان يجعل المستعار مسكوتا فلو
ذكر لم يذكر المنية ولا باس بذكرها مع دوا
دفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا نقول
ان الراد في الماقي به قد يكون ما لا يستقل
والغرض منه التشبيه فقط كما في مخالب المنية
وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالنقض
والاعتراف وهو نظير ما سلف في الترشيح فهذا
ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكلف ولئن صح
عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات لا في اليد
لتنزل على ما حققناه من ان الكناية في الا لا
ثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالا
لا على ما حمله صاحب الايضاح اقول قد اختار
ان المخالب والاظفار واليد مستعارات لمعان
موهومة لم يقصد بها انفسها اصلا بل جعلت
تنبيها فقط على المستعار المسكوت عنه وان
النقض والافتراس والاعتراف كنايات مستعارة
لمعان محققة هي مقصودة في الجملة وان لم
تكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها
مستعارة لامور موهومة لا يخلو عن تعسف
فالاولى ان يجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها
ويجعل الاستعارة التخييلية عبارة عن

مطلب تعريف السكاكي الحقيقة اللغوية

وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف
السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير
وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز
لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد
من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل
غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين
متعارفا وغير متعارف فمجرد قولنا
المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد
من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى
الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته
قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة فيما
مستعملة
وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل
مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له

وليس

وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في
كونها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار ق
ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق
القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل
فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
ويرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز
اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع
والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في
الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا
انما بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما
كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف
مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في
اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل قرينة
مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد

بيان
بالغير
قوله والباء في قوله بالنسبة الخ اقول ولو لم يذكر
السكاكي قوله استعمالا في الغير لكان الباء في قوله
بالنسبة متعلقا بغير في قوله غير ما هي موضوعة
له وكان المقصود حاصلا ولعله انما زاد
الغير ليظهر تعلق الجار به وعرض ليعلم ان
المراد هو الاول وانما ذكر استعمالا لا تبعه
اظهار المتعلق الجار الداخل في الغير وحاصل
ما ذكره ان المجاز اللغوي هو الكلمة
المستعملة في معنى مغاير لما هو موضوع له
بالتحقيق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة هو سيد

اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بالتحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل
هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير
ما وضعت له هذا واصح لكن عبارته في هذا المقام
قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا
يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احترز عن خروج
الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا
زايدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا
وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احترازا عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت
له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب
اللغة لفظ الغايط في فضلات الانسان مجازا
او صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعا مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا فهذا
ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا على حذف مضاف
اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما
يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه
نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين

بازاء

بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على
الرجل الشجاع وتعيينه بازايه انما هو بواسطة
القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد
ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز
وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد
بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا
عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعا ونصب القرينة
انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف
ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاستعمال مطلقا
والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا
ما ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو
لفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعا مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما
وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح

ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل
وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ
لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه
بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم
الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون
الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان
هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير
مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود
هو الوضع الذي استعملت فيما هي موضوعة له بذلك
الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة
عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة
في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان
تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا
الجواد لا يخيب سايله اي من حيث انه جواد فالمعنى
ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
له من حيث انها موضوعة للدعا والا لما احتيج الى

القرينة

اذ الحقيقة ماخوذة في تعريفها صح

الذي صح



الى القرينة بل من حيث ان الدعا لازم للموضوع له
لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف
المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد
وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركها وثانيا انه لو
ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز
يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن
ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى
الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس
وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى
الكلمة المتضمنة للفايدة الى الاستعارة وغيرها بانه
ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير
استعارة وعرف الاستعارة بان يذكر احد طرفي
التشبيه ويريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي

الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو
الاظفار فالشجاع قد اكتسي اسم الاسد كما اكتساه
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو
شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في
معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك
لها والآخر ليس بمالك ويسمي المشبه به سواء كان
هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمي اسم
المشبه به مستعارا ويسمي المشبه بالمشبه به مستعارا
له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة
بالكناية وهو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية
كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا فيجيء
من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه
على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح
بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل

منها

منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم
من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو
قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي
انما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من
التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب
المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي
هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم
يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق
الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا
يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض
اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل على انه لم يجعل مطلق
الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف
بالكلمة المستعملة في غيرها وضعت له انه قال

قطعا

بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي
وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع
الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة
ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغير استعارة فظاهره ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس
مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان
الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة
الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ
ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في
التعريف من غير قرينة سلمنا ذلك لكنا نقول بعد
ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد
بالوضع الوضع بالتشخص لم يدخل المركب في
التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد
ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل
المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى
المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول
الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه

لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية
فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى
استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا
اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في
مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث
لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان
لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او
اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة
فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل
المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة
والاشتهار للقطع بان لفظة تقدم رجلا وتوخر
اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في
استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني
صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجله وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة

القضتين ليس مفهوما من لفظين
مفرد اما المشبه به فظاهر لانه مفهوم من
لفظ المثل في قوله كمثل الذي بل من جميع تلك
الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك ايضا
لان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطال
الى اخر القصة فتلك الالفاظ مقدرة في
الارادة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف
في التشبيه المفرد والمركب في هذه الاية ان
العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها
عن بعض لم تاخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظائرها
وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها فان كلامه هذا يدل على ان
كل واحد من اجزاء الطرفين في المركب ماخوذ
على انه شيء براسه ملحوظ في نفسه ثم ضم الى
اخر مثله واخذ بحجزته حتى صار الكل شيئا واحدا
فظاهر ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس
كذلك وايضا فانه جوز ان يكون هذه الاية
من التشبيه وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطوي
على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع
كون لفظي المثلين دالين على ما هو مشبه
ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان المشبه على
تقدير التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي
حكم بكونها مقدرة فانه لا فرق بين تشبيه
المفرق والمركب الا ان في تلك الاشياء في المفرق
يعتبر منفردة ويشبه كل واحد بما يناسبه
وفي المركب مجموعه وتشبه بما يناسبها
تشبيها واحدا فيكون الدال على المشبه
المركب في الاية متعددا قطعا فان قلت

قال وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي الخ اقول
وقد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لا شخصيا
ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى
على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على
معنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه ١٢ بر

وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهي صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا

شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه الى المشبه به كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي وفي تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل

في بعض اخر فيلزم تركيبه قطعا الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركبا وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فان كان انتزاع وجه الشبه من امور متعددة مستلزما للتركيب كان انتزاع كل من طرفي التشبيه منها مستلزما للتركيب لان المقتضي للتركيب هو الانتزاع من امور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه او مشبها به او مشبها ملغاة في ذلك الاقتضاء جزما الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من عدة امور يوجب تركيبه حيث رد على من جوّزه يكون قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا من تشبيه المفرد بالمفرد قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو المنافقين بشيء واحد هو حال المستوقد نارا قال فالرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة فتشبه بكيفية اخرى كذلك فيقع في كل من الطرفين امور بما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرا لكن لا يلتفت اليه

اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير
السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة
شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة
تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ
اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في
التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان
الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى
بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه معناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان
خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف
من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية و
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناها

الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني
الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو
مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس
بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية
من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي
في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية
للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من
الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه
ما يختص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يختص المشبه به الذي هو الاشترا
الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا
ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح
ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين
تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن
المشبه الذي اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية
مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشترا المعبر به

تشبه اى لا يستوى الاسلام
والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقد
خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا
الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا
ادري كيف يتصدى مثال هؤلاء الشرح مثل
هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز
كون اللفظ مرادا منه يا وان لم يكن مقدرا
في تركيب الكلام واذ قد تحقق ما تلونا عليك
عرفت ان تمثيلية الوجه الثالث اعني تكون
الاستعارة تمثيلية من الوجه الثاني اعني ان
يكون الاستعارة تبعية متوقف على تدقيق
النظر في احوال المعاني المقصودة بالالفا
ظ المعددة ورعاية ما يقتضيه علم البيان فمن
ثم زلت فيه اقدام الاقوام فضلوا واضلوا
فان قلت على اى هذه الوجوه الثلاثة يحمل
كلام العلامة قلت على الوجه الثاني فانه جعل
المشبه اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه
هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو التمكن
والاستقرار واما قوله مثل فمعناه تمثيل اى
تصوير فان المقصود من الاستعارة تصوير
المشبه بصورة المشبه به بل تصوير وصف المشبه
بصورة وصف المشبه به مثلا اذا قلت رأيت
اسدا يرمي فقد صورت الشجاع بصورة الاسد
بل صورة شجاعته بصورة جرأته ولما كان
المقصد الاعلى تصوير ما في المشبه من وجه الشبه
قدم التمكن والاستقرار على التمسك الذي هو
المشبه وانما قال ومعنى الاستعلاء تنبيها
على ان استعارة تابعة لاستعارة المعنى

عن الاختيار والاستبداد الذي هو المشبه مع
ان لفظ الاشتراليس موضوع له وهذا معنى
قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض
لوازم المشبه به المختصه به للمشبه غيران التعبير
عن المشبه في التخييليه بلفظ الموضوع له وفي
الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غيران التعبير
عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان
المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهميه الشبيهه
بالصورة المتحققه فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار
التي هي موضوعه للصورة المتحققه التي هي المشبه
بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييليه وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم
ومما يدلك على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعاره
ماذكره صاحب الكشاف في قوله واعتصموا
بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد اوهو
ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض
المصنف مطالبته بالفرق بين التخييليه والترشيح
وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
لما قرن في التخييليه بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه

قوله ومما يدل على ان الترشيح ليس من
المجاز اقول قد مر ايما الى ان صاحب
الكشف يجوز في الترشيح كونه حقيقة
ومجاز الكن قرينة الاستعاره بالكنا
يه فله ان ياول عبارة الكشاف بان
المراد وهو ترشيح فقط فان الاول
مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة
ايضا وان كانت تابعة لاستعارة
الحبل للعهد

بارادة الله تعالى وهو حال قايم بالله متعلق بالمخلوق على
والاولى بالحال ان يضاف الى ما قام به لكنه عدل عن ذلك
واضافه الى المتعلق لفايدتين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بنسبة حال الله تعالى لحال المترجي والثانية
الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وتلك بين الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما
يتمايل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالمكن لا بمعوله فتبين ليودن بتركيب
في المشبه هذه الصفة اعني التمكن مع قصدها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله....

على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم
يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ
المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه هو
هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا
يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
بخلاف اظفار المنيه فانها مجاز عن الصورة
المتوهمه ليصح اضافتها الى المنيه فان قيل
فعلى هذا لا يكون الترشيح خاليا حاعن الاستعاره
زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه
به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعاره
تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي
بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
على ان المراد بالمشبه في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان تكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنيه
فقد ذكر المشبه اعني المنيه واريد به المشبه به
اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييليه
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون
الا على سبيل الاستعاره ورد ماذكره في تفسير

والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي

قوله قلنا فرق بين المقيد والمجموع

الاستعارة المكني عنها بان لفظ المنية فيها
اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضاف نحو
نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي
قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية
بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار
اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت فانه
قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء
ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شاعرة ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء انما كمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما
ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب
تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما
للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان
تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل
افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم
نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف
يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق
دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية
قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل
حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى
الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه
بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل
لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون
استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد
يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما
وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا

قوله قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي الخ اقول
حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب بكونه
فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع
له تحقيقا وذلك ان الادعاء لا يجعل الموضوع
غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع
له موضوعا له في الاستعارة المصرح بها
منه سيد

بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها لفظ المستعار

وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات بجعل

قوله واختار رد التبعية الخ اقول فاذا قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على ان في نطقت الحال استعارة تابعة كاستعارة النطق للدلالة كانه استعمل النطق في الدلالة اولا ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قرينة لتلك الاستعارة وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق اليها قرينة للاستعارة المكنى عنها وانما قصد برد التبعية الى المكنى عنها تقليل الاقسام ليكون اقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشاف بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض

الملهيات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا بجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله
ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعماله في قرينة
على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما
فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي
بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها
معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها
اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام
المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه
به فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا
بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية
تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال

واشباهه

واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزامه
المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي
وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها
حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت
مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد
التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير
السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية
حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت الحال بكذا في قولنا نطقت
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة
في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون
العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة
بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في
التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع مما لا ينبغي
ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا من اعتراض
المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كانت
حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست
في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا
معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن
التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها

لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال
واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة
اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال
فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا
نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به
في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام
السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام
احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت
ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية
اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد تخالف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى وينقضون عهد الله ان
في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا
لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره
فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما
في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان
قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار

قوله هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي
اقول في رد هذا الكلام في حاشيته في هذا
الموضع اما اولا فلان قوله الاستعا
رة التخييلية ليست في نطقت بل في
الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال
عنده استعارة بالكناية والتخييلية
عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به و
ارادة شبيه لا تحقق له حسا ولا عقلا
وانتفاؤها في مثل نطقت الحال اذا
جعلت نطقت حقيقة مما لا ينبغي
ان يخفى على احد اقول في قوله بانه يحمل
لها لسان اشارة الى الاستعارة
التخييلية ليست في الحال نفسها بل
في الحال باعتبار ان يجعل لها لسان وقد
صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال
واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال
التي هي بمنزلة لسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة
مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا
نطقت الحال فالمكني عنها موجودة
دون التخييلية هذا عبارته
بعينها فلا يرد عليه انه جعل الحال ...

المنية ونطقت في نطقت الحال او امر متحقق كالانبات
في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند
قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها
لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل
الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه
بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة
التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب
المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها
اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا
في نطقت الحال بان يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون
نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه
في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية
وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر
ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

مطلب شرائط حسن الاستعارة

فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من
الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من
الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان
مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا
يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان

قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة
لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
استهجن ماء الملام وللقايل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن
حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في
التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما
توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف
به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في
ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز
بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان
هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني
اقتداء بالسلف واحترازا بتنبيه السامع عن الزلق
عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر
ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ
المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ
او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل
القرية والثاني قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك
لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

مطلب قد يطلق المجاز

الجدران

الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير
هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام
رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول
لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا
سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير
في الاول الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب
حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله
هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله
تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا
تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه
وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو
زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس
لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا نفيت لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ
لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا
مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض عن

ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين
قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما
يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله
تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو
جواد في غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم
استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن
له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح في هذا
النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في
التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا
ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك
على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدهم المجاز
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء
كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة
المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق
السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما
وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في
التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد

قوله حتى انهم استعملوها الى اخره اقول
اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود
بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سواء
وجدت وصحت او شلت او
او فقدت لنقصان في الخلقة وقطعت
محضة لجواز ارادة المعنى الاصلي في
الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد
كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان
مجاز استفرع على الكناية لامتناع
تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية
هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه
الجود من غير ان يتصور يد او بسط
ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقس
على ذلك نظايره كما في قوله الرحمن على
العرش استوى وقوله ولا ينظر اليهم
فان الاستواء على العرش اي الجلوس
عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة

مطلب الكناية

بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين
الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل
في تعريف السكاكي واما تقسيم المجاز الى هذا النوع
وغيره فمعناه انه نطلق عليهما كما يقال المستثنى
متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يعتد
به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت
بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في
الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد
به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك
المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة

المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان
المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم
معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق
الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان
المفهوم من التعريف المذكور ان الكناية هو لازم
المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر
قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد اي يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته
وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا
فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد
في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها
وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انتهى

تخالف

تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان
كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة
المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا
يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه
فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله
من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من
التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين
المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى بقرينة
ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة
المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا
ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى
الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه
ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية
والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو
لازم طول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي ملزوم
النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من
الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك

على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم
ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون
الانتقال من الملزوم الي اللازم كما في المجاز فلا
يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم
ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الي الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح
يكون متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الي
الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الي اللازم
فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا
لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول
النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون
اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية
ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد
به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه
نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث
وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم
الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية

يعني

يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا
نسبة منها اي من الاولى ما هي معنى فقط واحد
وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل
بها الي ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم
والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ
صفة فتضم الي لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة
بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين
الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الي الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني
ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه
النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة
عريض الاظفار الي شيء ثم منه الي الانسان فالجواب
ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ

لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الي آخر وتلفيق
بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكنايه
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي
ضربان قريبه وبعيده فان لم يكن الانتقال من
الكناية الي المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية
عن طول القامة طويل نجاده طويل النجاد ثم اشار
الي الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولي كناية ساذجة
لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الي الموصوف ضرورة
احتياجها الي مرفوع مسند اليه فيشتمل علي نوع تصريح
بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد
طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدون
طويل انجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها
مسندة الي الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال
الانجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة
الي ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الي ضمير
المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ

جزا

جزا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة
له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيدا بيض اللحية اي شيخ وكثير
الاخوان اي متقوّ بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند
قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الي
ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل علي اشارة الي ذكر
احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة
بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الي المسبب انما هو لمجرد
امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع
بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان
يتوقف الانتقال منها علي تامل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال
منه الي البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد
وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر
الي المقصود بل انما ينتقل منه الي المقصود لكن

لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل
صاحب المفتاح قولهم عريض الوساده كناية
قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض
القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الي عريض القفا
ومنه الي الابله والجواب انه لا امتناع في ان
يكون الكناية بعيدة بالنسبة الي المطلوب وقريبة
بالنسبة الي الواسطه بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الي المطلوب بواسطه فنبه صاحب
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو
الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو
كناية عنه وهذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطه
وان كان الانتقال من الكناية الي المطلوب بها
بواسطه فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الي كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا
كل ضمير في منها عايد الي الكثرة التي قبله الي كثرة
الطبائخ جمع طبيخه ومنها الي كثرة الاكلة جمع اكل
ومنها الي كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الي المقصود وهو المضياف وبحسب قلة
الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها
اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية

الكناية

الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر
او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد
بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي
قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال
الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
اسم الممدوح
فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
اولا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول
يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على
ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا
انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى
كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان
يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن
الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف
مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او
اسنادها الي الموصوف او ضميره الي ترى ان طول
القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الي ضميره
في قولنا طويل النجاد ومسندا الي ضميره في قولنا
طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في
المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص

ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها الي
الكناية بان جعلها اي تلك الصفات في قبة تنبيها
على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يضربها
الرؤسا مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما
احتاج هذا لوجود ذي قباب في الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت
الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه
اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة
الي الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث
لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كني عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الي
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده
بناء على ان اضافة البرد والثوب الي ضمير الموصوف
كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
طويل النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قايم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة
النجاد الي ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات
طول القامة وان كان ذكر طول القامة غير صريح
وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة الثوبين الي الضمير تصريحا

باثبات

باثبات المجد له بعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم
ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة
معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن
نسبة المضاف اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة
بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة
المضاف اليه وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور
كما يقال في عرض من يوذي المسلمين المسلم من
سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن الموذي وهو غير مذكور في الكلام
وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها
وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا
كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن
الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع
ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف
محال وعرض الشي بالضم ناحيته من اي وجه
جيته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي
من جانب وناحيه قال السكاكي الكناية

تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وهي
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر
ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه
نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا
كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال
عرضت لفلان وبفلان وانت تريده اذا قلت
قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب
وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي
التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف
الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل
السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي
الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في
المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال
على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل
من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة

ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي
اي من جانبه وبغيرها اي والمناسب لغير
العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى
غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت
الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا
وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة
بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت
الوسايط بلا خفا كما في قوله او ما رايت المجد
القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايما والاشارة
ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا
مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان
اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي
وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي
ولابد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة
على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي
الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث
وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض

ومدلول عليه اشارة وسياقا بل
تسميته تلويحا يلوح منه ذلك وكذلك
تسميته تعريضا ينبئ عنه ولذلك قيل
التعريض هو امالة الكلام الى عرض اي جانب
يدل على المقصود ثانيا الكلام في الحقيقة
والمجاز والكناية والتعريض وقيد
الحقيقة بالمجردة الى المفردة احترازا عن
الكناية اذ قد يكنى يسمى حقيقة غير مفردة
حيث يراد فيها المعنى الحقيقي ايضا او
يجوز ارادته وقد فصل الكاتبي في
تعريف الكناية بهذا المعنى وبين ما
هو الحق فيه وجعل صاحب الكشاف التعريض
اعم مما ذكره اولا وحاصله ان المعنى
هو ان المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة
وسياقا لا استعمالا فجاز ان يكون اللفظ مستعملا
في معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه وقد لوح
اي بالمعنى المستعمل هو فيه من تلك المعاني على مقصود آخر
بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من
الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية الخ
يطلب مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا
كانت تعريضية كانت هناك ورآء المعنى الاصلي
والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح
والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة

قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على
سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد
تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولي فانها
تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما
هي غير موضوعة له وليست بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الي لازم وقد يكون مشابهة
للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية
من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا
منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه
لازم وملزوم وانتقال من احدهما الي الآخر
وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد
بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الي ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل
الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به
المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد
به تهديد المخاطب بسبب الايذا ويلزم منه التهديد
الي كل من صدر منه الايذا فان استعملته واردت
به تهديد المخاطب وغيره من الموذي كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذا
بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذا اما تحقيقا

واما

واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم
فصل اطبق البلغا على ان المجاز والكناية ابلغ
من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من ملزوم
الي لازم فهو كدعوي الشيء ببينة فان وجود
الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك
الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان الملزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية
ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة
بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني
عنها ليسا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست
مزية قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في
الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته
للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة
له لم يفده الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات كثرة القري لم يفدها الثاني واعترض
المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه

رايت اسدا على قولنا صح

وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد على قولنا
كثير القرى ان الاول
افاد زيادة في القرى
لم يفدها الثاني صح

والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني عبارات الشيخ لافتقاره الى تامل واسع والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو الميسور لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

القسم الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل

مطلع البديع

قوله الفن الثالث علم البديع قوله فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه في صدر الكتاب اقول قد مر في تحقيق معنى التعريف ان الاضافة كاللام في الاشارة الى المعهود والجنس وما يتفرع عليه والمناسب هاهنا ان يجعل الاضافة للعهد لما سنذكره

قوله اي الخلو عن التعقيد المعنوي اقول كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع انه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي ايضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما ان رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيها على ان رتبة هذا الفن بعدهما فقوله بعد هاهنا هو بمنزلة قوله يتبعها وجوه اخر وقد علم بذلك ايضا ان وضوح الدلالة المذكورة في تعريف الثاني يجب حمله على الخلو عن

للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير
ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا
في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا
في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة
والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما
ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو
عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي
اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي
اي راجع الي تحسين المعنى بحسب الاصالة
والاصالة وان كان بعضها لا يخلو تحسين اللفظ عن
ولفظي راجع الي اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا
والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين
اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف
في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد

او

قوله بعض ما ليس من المحسنات البديعية لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا اقول بل نقول لا يخرج منها الا مطابقة مقتضى الحال والخلو عن التعقيد مطلق بان يجري وضوح الدلالة ايضا على مفهومه الشاد فبق الخلو عن التنافر بين الحروف او الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التاليف كلها

مطلب المطابقة

او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا
من ذلك على ما يجي من الامثلة ويكون ذلك
الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين
نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو
يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي
على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه النفس وتنجذب اليه وكانت اجد في
تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله
من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحيا مما يتقابلان
في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد
احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر
نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس

قوله او يقال التضايف اقول فيه بحث لان الجمع بين الاب والابن لا يسمى في الغالب مطابقة بل هو مراعاة النظير اقرب منه سيد

واحشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا
من دبج للطر الارض زينتها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح اوغيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس
قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله
اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى
لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس
خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت
الثياب خضرا من ثياب الجنة وقد ذكر لون الحمرة
والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في
هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى
حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف
معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري
فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر
اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود
حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
المعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا

فيكون

فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد
الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان
ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكن
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا
فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق
المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير
متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما
الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي
ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل
بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب
بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي يضاد معنى
البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون
التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان
بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة فدخل
فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما

قوله اي قول دعبل علي وذنوبه بن الناقة
السنة واسم شاعر من خزاعة

برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى
بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لانه ح يكون جمعا بين معنيين
متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير
مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
والاربع بالاربع الى غير ذلك فمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى
بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي
اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا
اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن
والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على
الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من
اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة
الاتقا والاستغنا بينه بقوله المراد باستغنى زهد
فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه اي عما عند الله

فلم يتق

فلم يتق اوا ستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغنا مستلزما لعدم الاتقا المقابل
للاتقا ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد
تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل
مقابلة الاتقا والاستغنا من قبيل الملحق بالطباق
مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين
متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي
فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة
اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد
ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا
بين الاعطا والاتقا والتصديق جعل ضده اي ضد
التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات
وهي البخل والاستغنا والتكذيب فعلى هذا لا يكون
بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده
ومنه اي من المعنوي مراعات النظير ويسمى التناسب
والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع
امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان
يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس
والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور

قوله وزاد السكاكي واذا شرط ههنا اي
شرط ثمة ضده اقول ظاهر هذا الكلام
انه لا يجب ان يكون في المقابلة شرط
لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط
وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر
ثم ان السكاكي مثل في المطابقة بقوله
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ولا شك
انه مندرج عنده في المقابلة ايضا اذ
لم يجب فيها اعتبار الشرط كما عرفت ذلك
يعلم انتفاء التباين بين المطابقة والمقابلة
فاذا تحقق في
حديهما عرف كونها
اخص من المطابقة
كما عند المصنف
سيد نوري

مطلب مراعاة النظير

نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات
اي المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها
الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي
العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن
رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر
المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن
الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه
بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا
والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب
في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع
في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر
اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على
ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعات النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام
بما يناسب ابتداؤه في المعنى والتناسب قد يكون
ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشيا
لان المدرك للشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا

كقوله

كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فانك انت العزيز الحكيم فان قوله تغفر لهم يوهم
ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق
العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم
وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع
الشئ في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اي بمراعات النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر
بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من
الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق
يسجدان ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا
المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد
يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما فهذا
يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد
ومن ايهام التناسب بيت السقط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره
الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على
الرهط في البيت السابق بخلى عن الرهط الامى

النقط

غادة

[illegible]

والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به
الناقة المهزولة وهي مجرورة في الدقة والانحنا
وليس المراد به الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل
من رايته اذا اصبت ريته وكذلك دال اسم
فاعل من دلاء الركايب اذا رفق بسوقها واراد
بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله
يوم الرسم صفة راء والمعنى بحل هذه الحبيبه
عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحنا
كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب
رئتها اذلا اضراك بها هي شدة الهزال يريد ان
مراكب هذه الحبيبه سمان ذوات اسنمة ففي ذكر
الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان
المراد بها معانيها المتناسبه واما ما يسميه بعضهم
بالتفويف من قولهم برد مفوف الذي على لون
وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى في
الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او
متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا ؛
تسربل وشيا من خزوز تطرزت ؛ مطارفها
طرزا من البرق كالتبر ؛ فوشي بلا رقم ونقش
بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر ؛ تسربل
اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز
جمع خز وتطرزت اي احدث والمطارف جمع
مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز

جمع

جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن ؛
احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن وارش
وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاوليا
مرا على الاعدا ضارا لمخالف نافعا للموافق
لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وارش اي
اصلح حال من تحبل حاله وابر من برى القلم نحته
اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب
للمعالي واجعها يقال ندبه لامر فانتدب اي
دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير
لكونه جمعا بين الامور المتناسبه والثاني داخل
في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابله ومنه
اي من المعنوي الارصاد هو نصب الرقيب في
الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي
يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس
يستوي فيه الواحد والجمع والمونث ويسميه بعضهم
التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان
يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة
البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقره ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقره اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة
الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز
وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي
الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في

مطلب الارصاد ٣

التسهيم ماخوذ من الثوب المسهم وهو الذي
يدل واحد سهامه على الذي يليه لكون لونه
يقتضي ان يليه لون مخصوص له لمجاورة غيره
اللون الذي قبله او بعده ظهور لبس له
مثله لمجاورة غيره من الالوان ومن المولفين
من سماه الترشيح والتوشيح ومنهم من سماه
الارصاد ومثاله من الكتاب العزيز قوله
تعالى افرايتم ما تحرثون ءانتم تزرعونه
ام نحن الزارعون لو نشاء لجعلناه حطاما
فظلتم تفكهون فان ذكر الحرث يلايم
الزرع وذكر الحطام التفكه ومثاله من الشعر
قول البحتري فاذا حاربوا اذلوا عزيزا
واذا سالموا اعزوا ذليلا والفرق بين
التسهيم والتوشيح من ثلاثة اوجه
احدها ان التسهيم من اول الكلام

الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما
لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله
تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولو
كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم
ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه
وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت ؛ بلا سبب
يوم اللقاء كلامي ؛ فليس الذي حللته بمحلل
وليس الذي حرمته بحرام ؛ فانه لو لم يعلم ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما
تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك
الغير في صحبة ذلك الشيء تحقيقا او تقديرا اي
وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح ع
الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير
مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب

الامر

مطلب المشاكلة ع
وان المشاكلة ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه

صوابه لو وقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير

نقاله
بخ

الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت
اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة
الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك ع
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني
وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو
قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر
لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة
التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير
الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه
فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون
قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا
لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك
الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون

بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين
فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا
الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها
النصارى فعبر عن الايمان بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية التي هي سبب النزول في غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا
وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس
فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم
فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة
الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي
المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان
الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين
العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي
يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين
في ان ترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله
اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها
فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت
الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما
افترى على فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي

واصاختها

مطلب المزاوجة ٥
قال السكاكي ومن تبعه هو ان يزاوج بين
معنيين في الشرط والجزاء كقول البحتري
اذا احتربت يوما ففاضت دماء ها تذكرت
القربى ففاضت دموعها وقال ابن ابي
الاصبع وابن مالك ومن تبعهما هي الاتيان
بمتماثلين في اصل المعنى والاشتقاق ذكر ذلك
ايضا داى العسكري ومن تبعه

واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في
ان ترتب عليهما اللجاج شئ ومثله قوله ايضا اذا ما
احتربت يوما ففاضت دماء ها تذكرت القربى ففاضت
دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب شئ عليهما ومن يتتبع الامثلة
المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق
الى الوهم من ان معناها اي يجمع بين معنيين في
الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي
الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل
قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه
ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم
جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم
عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم
حيث قالوا هو ان تقدم جزءا ثم تعكس فتقدم ما
اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف
فيصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع
العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي
جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات
السادات سادات العادات فان العكس
قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين

مطلب العكس ٦
وهو عبارة عن ان يقدم في جزء ثم
يؤخر ويقع على وجوه شتى
[illegible] الاصبع
[illegible]
في الكلام [illegible]
[illegible] ٩

السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات
ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين
في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم
الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي
وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي ومن
الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس
فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي
جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت
طويت باحراز الفنون ونيلها ٭ رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها ٭ تبين لي ان الفنون جنون

مطلب الرجوع

ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة
كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها
القدم ٭ بلى وغيرها الارواح والديم ٭ دل الكلام
السابق ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف
الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح
والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة
والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق عقله
ثم رجع اليه عقله وافاد بعض الافاقة فنقض الامر
السابق قايلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح

والديم



الديم ومثله قاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه
اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهي
ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى
معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم
المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف
على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله
نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها
البعيد اعني القدرة وقد قرن بهاما يلائم المعنى
القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها
او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف
ربيعا باردا ٭ او الغزالة من طول المدا خرفت ٭
فما تفرق بين الجدي والحمل ٭ يعني كان الشمس من
كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل
فتنزل في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد
بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل
من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط ٭
اذا صدق الجد افترى العم للفتى ٭ مكارم لا تخفى وان كذب الخال ٭

مطلب التورية

قبله
كان كانون اهدى من ملابسه
لشهر نيسان انواع الحلل

اراد بالجد الحظ و بالعم الجماعة من الناس و بالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما
كان الاستوا على العرش وهو سرير الملك مما يرادف
الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله و قالت اليهود يد الله مغلولة
اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من
غير تصور يد ولا غل ولا بسط و التفسير بالنعمة
و التمحل للتثنية من ضيق العطن و المسافرة من
علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل و تصوير لعظمته و توقيف على كنه جلاله
من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من
غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا و قد شدد
صاحب الكشاف النكير على من فسر اليد بالنعمة
والايدي بالقدرة والاستوا بالاستيلا و اليمين
بالقدرة و ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا
يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على
الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع
من خطوات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل
ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى في جعل الايتين
مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من
المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام

مطلب الاستخدام

وهو

وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد
المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك
اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم بالآخر
اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث و بالضمير الراجع اليه في رعيناه
النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو
المجرور في الساكنيه المكان و بالآخر وهو المنصوب
في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي
من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على
التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا
المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه
اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له
فالاول هو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار
على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه

مطلب اللف والنشر

وما للنهار وهو لا يتغامى فضل الله على الترتيب
واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول في النشر للآخر من اللف
والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس
الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو
وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف والنقا من الرمل شبه به الكفل في العظم
والاستدارة اولا يكون كذلك ويسمى مختلط
الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا
وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود
والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون
التفصيل ثم ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه
قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود
وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو
المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم
تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق
بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل

ذكرهم

الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او
القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع
يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة
هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان
يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا
فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا للتاديب
والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب
الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما
سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما
ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له

مع

قوله لطيف المسلك **اقول** لا يخفى عليك
ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل
ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا
يهتدي الى تبيينه الا التفات الحذق من
علماء البيان بل لا بد هناك من امر آخر
وان كنت في ريب مما ذكرناه فتامل فيما
اورده الشارح من المثال هو بهذه المنزلة
من الرقة واللطافة ما اظن ذا طبع سليم
يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها
دقة وجه التعليل ولطافة جهة المناسبة
الا يرى ان تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فيه اشارة الى ان تلافي المطل بعدد
الامكان واجب ولما كان المطل او لا صوم
ايام مخصوصة بعدة معينة فحين فات
خصوصية الايام بناء على العذر امر برعاية
العدة حفظا له من الفوات بالكلية وتحصيلا
له بقدر الامكان وفي ذلك لطافة بليغة فظهر
من ذلك ان لا معنى للتعليل باكمال العدة في
الاداء فلا يكون قوله ولتكملوا علة الامر
[illegible] مراعاة العدة شاملا الامر
[illegible] الشاهد بصوم

بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة
الفطر فقوله لتكملوا العدة علة الامر بمراعات العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا والخروج عن
عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف
لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب
المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد
بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا
وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره
في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير
الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطية وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعات
العدة وكيفية القضا عليه ويشهد بذلك انه لم
يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال
ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق
من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعات عدة ما افطر ليصومها في
ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضا فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة

احدها

احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية
القضا والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى
واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعات العدة شامل لامر الشاهد بصوم
الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا
معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة
ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعات
العدة في قوله ولتكملوا العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعات عدة ما افطر فيه ومنه

مطلب الجمع ١٠

اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في
حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر
نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغنا يقال
وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي
استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه
الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو

مطلب التفريق ١١

ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره
كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع
كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
وهي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء

قوله اي قول الوطواط قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل وقال ابو عبيدة هذا اشبه القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا اراه يسمى بها الا تشبيها بالطائر
هريد

مطلب التقسيم ١٢

ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد
يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقايل ان يقول
ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف
والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده فليتامل وهو دقيق
كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي
ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر
العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم
بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد
اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان
في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير
الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد
هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط
برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج
اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا
يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى
الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على
التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة
الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى
العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي

٣٠

بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل
وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير
الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير
الحي وذا الى الوتد وبالعكس يحصل التعيين غاية
ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس
من اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم
فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة
الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق

مطلب الجمع مع التقسيم ١٣

ومنه اي من المعنوي الجمع والتقسيم وهو
جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي
الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح
وهو سيف الدولة ولتضنن الا قامه معنى التسليط
عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما
حول المدينة خرشنة وهي بلاد الروم لتشقى به الروم
والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع
بيعة بكسر الباء وسكون الباء وهو متعبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاده
المقانب يعني قاد عساكره حتى اقام حول هذه

[illegible]

المدينه وقد شقيت به الروم وهذه الاشيا فقد
جمع في هذا البيت شقآء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبى وعن ذلك ثم
قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبى ما نكحوا
والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا
ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة
وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي
العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت
قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم
لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض
العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في
هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابي
الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف
وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى ما نكحوا ابيات
كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم اي طلبوا
او حاولوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم
نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير
محدثة ان الخلايق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث
والخلق بعد الاستكمال والمراد ههنا محدثات
الاخلاق لا ما هي كالغرايز منها قسم في البيت الاول

صفة

مطلب الجمع مع التقسيم والتوزيع ١٤

صفة الممدوحين الى ضر الاعدا ونفع الاوليا
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال
سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع
مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه
معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة
كقوله تعالى يوم يأتي يعني يأتي الله امره او
يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى
لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في
موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه
هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى
الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير
وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده
خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع
كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو
ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها

مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الي غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثنا في قوله الا ماشاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوي عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوي الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثنا لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبداء معنى كما ينتقض باعتبار الانتها فكذلك ينتقض باعتبار الابتدا واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان

بعضها

بان بعضها شقي وبعضها سعيد فقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الي السعدا ما لهم من نعيم الجنة والي الاشقيا ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الي الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الي كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب

كاطلب حقي بالقنا ومشايخ ٥ كانهم من طول ما التثموا مرد

ثقال لشدة وطاتهم على الاعدا وثباتهم على اللقا اذا لاقوا اي حاربوا الاعدا خفاف مسرعين الي الاجابة اذا دعوا الي كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الي كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفا اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون فاذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفي جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا الانسان فكان ذكر الاناث على اللاتي هي من جملة ما يشاء لا الانسان اهم لكنه بالخير تاخير عرفهم لان في التعريف تنويها

الذكور دم

مطلب التجريد ١٥

بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفى عليكم ثم اعطي كل الجنسين حقهما من التقديم
فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضي آخر ومنه
اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر
ذي الصفة في تلك الصفات مبالغة لكمالها فيه
اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر
ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الي حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم
في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي
بلغ فلان من الصداقة حدا يصح معه اي مع ذلك
الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله
فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سئلت فلانا
لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى
انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان
من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
بمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى
لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى

ضعف

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله
صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول
من باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس
شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من
شدائد الحرب تعدو ابي تسرع الى الصارخ الوغى
اي مستغيث في الوغى وهو في الحرب بمستلئم
اي لابس لامة وهو الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه
باستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعد آخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع
منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم
دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها
معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها
ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن
مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو

الغنائم فالظرف منصوب بارحلي او بموت
منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم
يعني بالكريم نفسه وكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف
قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ
لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت
مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون
بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا
التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا
يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه
من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه
اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بان يجرد المتكلم من نفسه من ذاته
ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك
بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت
وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب
المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب
الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا
يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه
اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له
الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو
ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لغفلته فزعم

ان المخاطب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شيء بل انما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد
وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه
ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه
وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا
آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه
كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها
ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد
بالحال الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا آخر
مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل
تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي
المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة
مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء
على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا
وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله
بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور لان
الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك
النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى

مطلب المبالغة ١٦

واسيافنا يقطرن من نجدة دما استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والسيوف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال المبالغة ان تدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما تدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس يصف فرسه بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منهما دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق ولم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيتين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا

في الصحاح

وعادة

وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطا على اثره وهو ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شجارنا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الى جالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق روسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق روسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن

ده

ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعا
لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخاك ما
يقرب الي الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل
في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول
الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت
باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان
الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان
اجفان عيني قد شدت باهدابها الي الشهب لطول
سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ تخييل مما يقرب به الي الصحة ومنها ما اخرج
مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان
عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه
اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون
بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو
فساد السموات والارض باطل لان المراد به
خروجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ
حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا
تحتمل

١٧
مطلب المذهب الكلامي
وهو ماخوذ من اثبات المتكلمين احوال الدين
بالدليل القاطع والمراد به ههنا ان يورد
مع الخصم حجة صحيحة مسلمة ليقطع بها الخصم
كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات و
الارض بقادر على ان يخلق مثلهم بلى وهو
الخلاق العليم

النقيض بوجه ما وتعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام
للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله
اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الي
النعمان بن المنذر وقد كان يمدح ال جفنة
بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت ولم
اترك لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب
اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش
من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت
موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني
كنت امرا الي جانب من الارض فيه اي في ذلك
الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع تتردد
فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلا وارتاد
ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب واخوان
اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك
اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع
المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا
يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح ال جفنة وقد
احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت
اليهم وكما ان مدح اولئك لك لا تعده ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة

التمثيل الذي يعده بعض الفقها قياسا ويمكن رده
الي صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي
لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا لكن
اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة
القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق
ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعاده اهون
واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل
في الامكان فالاعاده ادخل في الامكان وقوله
تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي
القمر آفل وربي ليس بآفل فربي ليس بآفل فالقمر
ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل
وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف
غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان
لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف
فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان
الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهذا اربعة اضرب

لان

مطلب حسن التعليل ١٨

لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما
ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها
والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان
كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول
ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي
عطاؤك السحاب وانما حمت به اي صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء
اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى
فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي
لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت
علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول
ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف
ما يرجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل
الملوك اعداءهم انما يكون في العاده لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره
من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته
ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل
اعاديه لما علم انه لما غدا الحرب غدت الذيا ب
ترجوا ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا
مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة

قوله اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية اقول لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان لا يكون علة حقيقية لما في نفس الامر كما في المشهورات الصادقة اي مواقع ربما كانت من المشهورات الكاذبة اذ فالاولى ان يدعي ح فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الاخير ايضا هو يد

في وصفه بالشجاعه على وجه تخييلي اي تناهي في
الشجاعه حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب
وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان ينالوا
من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس
ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي
ليست قوته الغضبيه متصفه برذيلة الافراط ويتضمن
ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه
لايحتاج الي قتلهم واستيصالهم والثانيه اي
الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنه
كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجي حذارك اي حذاري اياك انسا
اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة
الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه
حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت
ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة
الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من
الواشي نجي انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق
في الدموع حيث ترك البكا خوفا منه او غير ممكنه
عطف على اما ممكنه كقوله هذا البيت للمصنف
وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه
لو لم يكن نية الجوزا خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزا كواكب
يقال لها نطاق الجوزا فنية الجوزا خدمة الممدوح

صفة

صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل
لو من امتناع الجزا لامتناع الشرط ان يكون
نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه
ورؤية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهه بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل لو لم يحك
نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان
الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزا وقد
اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد
اخطا مرتين لان حديث نطاق الجوزا اشهر من
ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة
الشبيهه بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد
صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل
يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تع
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال
بانتفاء الجزا على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما
على الجوزا من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة
الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد
دليل على انتفاء تعدد الالهه والحاصل ان العلة
المذكوره قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم
وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين

لعدم العلم بثبوته بل الفرض اثباته فاذا جعلت
نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية
خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح
التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا العلم به والحق به اي
بحسن التعليل ما بني على الشك فلكونه مبنيا
على الشك لم يجعل من جنس التعليل لان فيه
ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي
قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر اراد
السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها
حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمز بخففها ما تسلن
لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي
قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها
الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني
ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على
سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها
غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا
البيت يشير الى قول محمد بن وهب طللان طال
عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد
لبسا البلا فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد

وفي

وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد يحبب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة
لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزائي
بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع
وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل
قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها
للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب
الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه

مطلب التفريع ١٩

اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر
حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر
على وجه مشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن
نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي
قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان في عض
الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس
فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا
الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني
انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف
وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم لشفاء دمائهم

مطلب تاكيد المدح بما يشبه الذم

وسماه قوم النفي والجحود وهو من انواع بديع المعتز وهو ان يبتدي المتكلم بلفظ ينفي العيب عن ممدوحه ثم عند اتمام الكلام ثم يجي بعده بحرف الاستثنا

من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح
بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم والا
فقد يكون نحو ذلك في غير المدح والذم وقد يكون
من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن
لكم ان تنكحوا ما سلف فلتنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ويسمى تاكيد
الشي بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة منفية عن الشي صفة مدح
لذلك الشي بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة
المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور
من قراع الكتايب اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح
وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي كان فلول
السيف عيبا فاثبت شيا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من
العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح
به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير فهو كون الفلول من العيب
محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات
الشي من العيب في المعنى تعليق المحال كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط

فالتاكيد

فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في
هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشي ببينة
لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات
شي من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم
العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثنا
هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثنا
ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن حكم الثابت
للمستثنى منه وذلك لان الاستثنا المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل
في الاستثنا الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شي وهو المستثنى مما
قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني
يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
يخرج شيا من افراد ما نفاه من النفي ويريد
اثباته حتى يحصل فيهم شي من العيب يقال
توهمت الشي اي ظننته واوهمه غيري فاذا
وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثنا
من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه
صفة ذم حتى يثبتها فاضطر استثناء صفة مدح
مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب
الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان تثبت

ينفيها

لشئ صفة مدح وتعقب باداة استثناء
اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ
اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي
لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش
وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثنا واصل الاستثنا
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثنا في الضرب الاول منقطع لكون
المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي
قوله ان الاصل في مطلق الاستثنا هو الاتصال
فليتامل لكنه اي الاستثنا المنقطع في هذا
الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول
بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا
الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثنا في
هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من
الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما
قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد
الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا
يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى
الشئ ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال
المبني على تقدير الاستثنا متصلا ولهذا اي

لكون

٣٧٦

لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط
كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد
من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها
لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب
الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب
الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا
من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان
يجعل الاستثنا متصلا حقيقة لان معنى السلام
الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنيا عن ذلك وكان
ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا
ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو فيها لغوا ولا
تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثنا المتصل
لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو
لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الي
الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين
ثم تاتي بالاستثنا المتصل من الاول مثل ان تقول
ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك
كان الواجب ان يوخر ذكر الرجل ومنه اي
من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو

قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
اقول الظاهر انه من الاول فانه ان
قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر
جهتا تاكيده والا فلم يصير الا جهة
واحدة وذلك جار في جميع افراد
الضرب الاول ولا يصير بذلك
من الضرب الثاني الذي لا يمكن
فيه الا اعتبار جهة واحدة للتا
كيد وان كان مثله في ملاحظة جهة
واحدة للتاكيد ولعله اراد بكونه
من الضرب الثاني هذه المماثلة فقط
تو سيد

[illegible]

مطلب تاكيد الذم بما يشبه المدح ٢١

مطلب تاكيد الذم بما يشبه المدح ٢١

ان يوتى بالاستثنا مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم
منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا
الا اصل المناقب والمفاخر كلها فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب
تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثنا في افادة
المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان
الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو
البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه
الوبل فالا وان استثناء ان مثل قوله بيد اني
من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد
من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثنا
لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه
اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى صفة مدح منفية
عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي
دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا
انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من

وجهين

وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقها على
قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني
الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثنا نحو جاهل لكنه
فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله
اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
لهنيت الدنيا بانك خالد ٭ مدحه بالنهاية في
الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم
لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل
الدنيا تهنيا بخلوده ولا معنى لتهنية احد بشيء
لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه
اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبىء عن
علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم
اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما
هي تهنية لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل
لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي
من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب
اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول

٢٢
مطلب الاستتباع

ويسميه السكاكي بهذه التسمية ويسميه العسكري المضاعف وابن ابي الاصبع ومن بعده التعليق ويسميه الزنجاني الموجه ولم يعد احد منهم الشواهد وهو ان ياتي المتكلم بمعنى في غرض من اغراض الشعر يستتبع بمعنى اخر من ذلك الغرض ليتحقق زيادة وصف في ذلك الغرض كقول المتنبي
الى كم ترد الرسل عما اتوا له كانهم فيما وهبت ملام
يمدحه في الشجاعة والعز في ذله الرسل عما اتوا به وصدهم عن مطلوبهم والتهاون برسلهم ه

٢٣
مطلب الادماج

وهو ان يدمج المتكلم غرضا له قد نحاه في جملة المعاني ليوهم السامع انه لم يقصده وانما عرض في كلامه بتتمة معناه الذي قصده كما اتى في هذا الشاهد ه

ثان ليضن وقد اسند الي المفعول الاول وهذا
المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا
يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن
قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا
في نفوسنا ٭ واسعفنا فيمن نحب ونكرم ٭
فقلت له نعماك فيهم اتمها ٭ ودع امرنا ان المهم
المقدم ٭ انه ادمج شكوى الزمان في التهنية
فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب
فهو اعم من الاستتباع بالمدح كقوله اي قول
ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني
كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف
الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة ٭
تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من
ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر
كما في قول ابن نباتة ولابد لي من جهلة في وصاله
فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل
الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن
الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان
حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها
على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان

وقد

٣٧٨

وقرنيه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف
على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من
يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع
تستعاد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه
ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى
عمرو اخاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه
لا يحتمل تمنى ان تصير العين العورا صحيحة
فيكون مدحا وتمنى عكس وبالعكس فيكون ذما
قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه
استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
الاعتبارين قريب والآخر بعيد ولهذا قال
السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل
التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل
الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي
من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه ٭
السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال
لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور

مطلب التوجيه ٢٤

نعم قد ادخل قوم التوجيه في التورية وبينهما
فرق والتوجيه ان يوجه المتكلم مفردات
بعض الكلام او جملاته الى اسماء متلايمة
اصطلاحا من اسماء اعلام او قواعد علوم
او غيرها توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني
من غير اشتراك حقيقي بخلاف التو
رية كقوله ان عرعذاره تبهت
ونفرك لولو وخدك كافور وخا
لك عنبر فهذا ما وجه في اسماء الاعلام
واما ما وجه منه في قواعد العلوم فكقول المتنبي
اذا كان ما تنويه فعلا مضارعا مضى قبل ان تلقى
عليه الجوازم

مطلب الهزل يراد به الجد ٢٥

مطلب تجاهل العارف ٢٦

وهو من دبار بكر مالك مورقا من اورق
الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف
فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك
والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي
قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح
ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ
في ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي
قول البحتري زهير وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم ال حصن ام نساء فيه دلالة على
ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير
والدهش في الحب في قوله اي قول حسين بن
عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي
من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذا ومن هذا القبيل خطاب
الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها
كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الارض اللاتي
مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع
البكا تكلم الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير
كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على
رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق

جرير

لعلها الازمن

بلغ قابله

حين يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كان
لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم
اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
ولغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي
ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان
احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن
شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها
لغيره اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة
لغير ذلك الشيء من غير تعريض لثبوته له او نفيه
عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم
لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة
وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم
المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد
عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم
والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على
خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف

٢٧ مطلب القول بالموجب
هو حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف
مراده مما يحتمله بذكر متعلقه وحاصل هذا
القول ما قاله ابن ابي الاصبع وهو يخترع
الاول قال هو ان يخاطب المتكلم مخاطبا
بكلام فيعمد المخاطب الى كلمة مفردة
من كلام المتكلم فيبني عليها من لفظه ما يوجب
عكس المعنى المتكلم وذلك عين القول
بالموجب لان حقيقة رد الخصم كلام خصمه
من فحوى لفظه كقول الصفي الحلي قالوا
سلوت من الاحباب قلت لهم سلوت عن
صحتي والبرء من سقمي هو

خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله ..
قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي :. فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن
والنعم وبعده قلت طولت قال لا تطولت
وابرمت قال حبل ودادي :. اي طولت بالاقا[مة]
والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا
احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا
من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم
دروعا فكانوها ولكن للاعادي :. وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا صفت منا قلوب وقد صدقوا ولكن في
ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل
والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول
على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في
ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه
اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء
الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان
تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده

وسهولة

مطلب الاطراد ٣٧

هو ان يجيء الشاعر باسم الممدوح ولقبه
وكنيته وصفته واسم ابيه وجده
وقبيلته غالبا او بما امكن من ذلك
متواليا في بيت واحد من غير تعسف
ولا تكلف ولا انقطاع بينها بالفاظ
اجنبية في الغالب لانه يستوفي اطراد
الماء واحسن ما قيل في ذلك واكمله بعضهم
مؤيد الدين ابي جعفر محمد بن العلقمي
الوزير هـ

وسهولة التخلص كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله
عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب
عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان
تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت
في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم
عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم
ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب
ابن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في
الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من

مطلب الجناس اللفظي

الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب
سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما
في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في
المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو
ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل
ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان
يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف

مطلب الجناس التام

نوع آخر من انواع ح

والباء والتاء الى آخر الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح
ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق
وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما
وضم الآخر فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على

هيئة واحدة بخلاف ضُرِب المبنى للفاعل وضُرب
المبنى للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه نحو الفتح والحتف ووجه
الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي
اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد
من انواع الكلم كاسمين او فعلين او حرفين سمي
مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان
اما متفقان في الافراد او الجمع بان يكونا مفردين
نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة اي القيامة من ساعات الايام
او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال آجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع الاجل بالكسر وهو
القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد
به منتهى الاعمار واما مختلفات نحو قول الحريري
وذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في
مذهب العرب الاول الحرمة والثاني ذمة وهي
البير القليلة الماء ونحو فلان طويل النجاد وطلاع
النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد فهو ما ارتفع
من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف سمي مستوفا كقوله اي قول ابي
تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيي

يحيي

لدى يحيي بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده
وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد
لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر
مفردا سمي جناس التركيب ونعني ان يكون
التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا
التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في
الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله
اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه
فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلا
مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس
عني بمقلع مطا فعل ماض ويا حرف ندا ومطايا
منادي والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان
احدهما مفرد والآخر مركب في اللفظ الخط خص
هذا اللفظ النوع من جناس التركيب باسم
المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله
اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا
بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة كقول الحريري ولا تلهُ عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني

جناس التركيب

قوله مطايا مطايا وجدكن منازل الخ مطا بمعنى مدّ ومنا اي قدّر ذل عنها اي يصبها قيل المعنى ان هذه المطايا الما وصلت الى منازل احبائه الذي كان قاصدا اليها ذهب عنها الاعيا والكلال لانها اقامت بها وهو لما وصل اليها لم يزده دويتها الا تذودا وتجوا وفيه وجه اخر وهو انها بقيت بها بقية زال عنها العقدر فلم ينلها وامكنها الوصول وقيل اراد ان تاثير منازل الطريق فيه ابلغ من تاثيرها في المطايا فاقبل عليها مخاطبا ويقول ايتها المطايا وان طالت وجدكن نقد نجوت منها بخاشعة الادماق ولم يات عليك قدر الله فيها والقدر الذي اخطاكن فيها لا يكاد لم يفارقني وباقي على ما بقي في دمعي وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي السقط سيد

مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح من صاب المطر
اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا
قلت لا اذ في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من
كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو
اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي
عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين
في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لانه
عند الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في
انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في
ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او
اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا احصر
المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا
وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام
منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا
فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في
هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد

يكون

مفعلام

يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد
لفظ البُرد بالضم والبَرد بالفتح واما لفظا الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم
جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم قولهم
الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط
وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي
ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع عنهما دفعة
واحدة لحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا
اشار بقوله والحرف مشدد في هذا الباب في
حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور
كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط
وهو ان الفاء من الاول ساكن وفي الثاني متحرك
وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير
قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فان الشين في الاول مفتوح وفي الثاني مكسور
والراء في الاول مفتوح وفي الثاني ساكن
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون
حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف

المساوم

مطلب الجناس الناقص

الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن
الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر فهو اما في الاول او في الوسط او
في الآخر والي هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول نحو والتفت الساق بالساق
الي ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون
من ايد عواص عواصم تمامه تصول باسياف
قواض قواضب، من في من ايد صفة محذوف اي
يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة
هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية
من عاصه ضربه بالسيف عواصم من عصمه حفظه
وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من
قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب
ايديا ضاربات للاعدا حاميات للاوليا صايلات
على الاقران سيوف حاكمة بالقطع بالقتل قاطعة
وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه توهم قبل ورود
آخر الكلمة كالميم في عواصم انها هي الكلمة التي مضت
انما اتى بها تاكيدا للاول حتى اذا تمكن آخرها في نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل

لك

لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو
ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي الخنسا ان قوله صح
البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين
الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف
مذيلا، وان اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا
المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما
التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل
ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب
ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف،
ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس
مضارعا وهو ثلاثة انواع لان الحرف الاجنبي اضرب م
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون
عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان ح
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد

مطلب الجناس المضارع

مطلب الجناس اللاحق

مطلب جناس القلب

لا يقال ضحكه ولعنه لا للكرا المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما
كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على
ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم
تقارب الفاء والميم الشعوبيين نظرا او في الاخر
نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في
ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في
ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر
في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة
الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا
على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض
واليهما اشار بقوله كحسامه فتح لاوليائه حتف
لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح
ورمحك منه للاعداء حتف فيسمى قلب كل
ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين
تجنيس القلب في اول البيت والمتجانس الاخر
في اخره يسمى تجنيس القلب ح مقلوبا مجنحا لان
اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار
الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم
الظاهر

٣٨٤

مطلب الجناس المزدوج

الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا
ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد
وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواص عواصم وقواض قواضب حسامه
للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس
على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقيني واذا
مرضت فهو يشفيني وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار
فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك
فعلك تهتد بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر
فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى
بعود وفي المستنصر ترجمه المسيء تضربه حية
وقيل الفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال
انتبت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما
ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما
مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما
اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق بان يوجد في كل من اللفظين وذلك م
جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن

لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال
انى لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض
ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان المراد
بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الاشتقاق الكبير
وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في
الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل
القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع
التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر
التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله شعر
حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا
ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني
المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما
اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول
الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر
في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى
الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان
يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه

ليس م

ارضيتم

مطارد العجز على الصدر

في النثر

سائل

سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان و
الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه
الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر
البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني
واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو
في علمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف
تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف
المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو
ان يقع الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكررات او متجانسين او ملحقان
بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربع في ثلاثة
وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير
الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في
اربع لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق
الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة

الباجه واما الكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار
اورد ثلاثة عشر مثالا اما مايكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت
واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندا بسريع
ومايكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول صمة ابن عبدالله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار
هي وردة ناعمة صفرا طيبة الرايحة وموضع
من عرار رفع على انه اسم ما ومن زايده وتمتع
مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوى
بنا بين المنيفة فالضمار بمعنى جاري رفيقي
وابائر قضيتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين
واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشم عرار نجد
فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد
ومنابته ومايكون اللفظ الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الخارجة حتى يبدو ثديها
للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني
بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما
يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني
نافع لي قليلها وقبله المما على الدار التي لو وجدتها

فالضمار

اهلها

اهلها ماكان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل
والتعرج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج
على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا
صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في
ساعة فتكون الصفة مفيدة وقليلها فاعل نافع
او هو المبتدا ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة
اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار
التي لو وجدتها ماهولة ماكان موضعها موحشا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن
وان لم يكن الالمام بها تعريج ساعة فان قليلها
ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان
اللفظان المتجانسين مما يقع احدهما في آخر
البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل
قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي
ابن كاني من ملامكما اسفاها هو الخفة وقلة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعا وما
يكون المتجانسين للآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطاير المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء
بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيها الخمر
والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل

الثالث بالنسبة الي الاول واما بالنسبة الي الثاني
فهو من هذا الباب علي مذهب السكاكي دون
المصنف وما يكون التجانس للاخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري
فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري
المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين وتسمى
فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة
ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران آية
الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني
اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها
الى طاق الواحد مثنى مفعل وما يكون التجانس
للاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي
قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم
فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز
ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقين بالمتجانسين
مما يكون احدهما في آخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول اي قول البحتري ضرائب ابدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان
الي اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق
للاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي

ثم قوله
صح

قول

٣٩٧

قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره
اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له
فيه يخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اي قول ابي العلا لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر
اي البروده يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم
علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين
في آخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما
يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حتى
استشهد ثوي في الثرى من كان يحيى به الورى
ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوغى
بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي
الان من بعده بتر جمع الابتر اي لم يبق بعده
من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما

الاشتقاق وكذا البواتر والبتر. الامثلة الثلاثة التي استعملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبهة الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي الى جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول ماضي بلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء الاول واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا

تطلق

تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقرة وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على حرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع

ويقرع



الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة
الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان
اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين
او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن
جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا
والعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت اولا يكون لكل كلمة من احدى
القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع
يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا
للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين
دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي
لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور
بكرورها والصلاة على من لم ير للكفر اثرا واعفاء
الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل

ممدود

والتقفية

قوله اولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اقول وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة ان يكون تعديد الكلمات في القرينة الثانية على نمط تعديدها في القرينة الاولى كموصوف وصفته في قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة ونمارق مصفوفة وفعل مع فاعله ومعطوفه في حصل الناطق والصامت الى غير ذلك مما تشاهد في الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر مع صاحبها كذلك هـ سيد

ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن
ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة
قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن
الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون
الفصلان متساويين كقوله فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون
الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان
الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن
غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر
فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم
تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان
تجي متساوية لهما كقوله تعالى فاصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من
الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوفي امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني



قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتها
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما
طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر
مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان
عن لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة
وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب
من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة
الى اثنى عشرة واكثره خمسة عشر لفظة كقوله
واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى حدى
عشرة والثانية ثلاثة عشرة والاسجاع مبنية على
سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان
الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل واذا
رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني
الطعام ومراني واخذ ما قدم وما حدث اي
حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة
فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها
بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلم
الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها
وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم

ايضا

[illegible] لغرض على تزاوج الفواصل صح

ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به
رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء
القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار
ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما
اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم
من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف
والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت
السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني
لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا
القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر
ما سمي التشطير وهو جعل كل كلمة من شطري
البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في
الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على
المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه
المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس سجعا وتجوز
ان يسمى كل فقرتين وسجعتين سجعة تسمية للكل
باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب
وانأتني المتربة عن الاتراب وقوله طوحت بي
طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى
كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين
فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
اي راغب فيما يقرب به من رضوانه مرتقب اي

سجعة صح

في الله مرتغب صح

منتظر ثوابه * وخائف عقابه فالشطر الاول سجعة
مبنية على الميم والثاني على الباء، وقوله تدبير مبتدا
وجزء في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما
ولم يطلب الي بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى
التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية
الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال
ابن الاثير التصريع ينقسم الي سبع مراتب الاولي
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم
مهلا بعض هذا التدلل * وان كنت قد ازمعت هجري
فاجملي * الثانية ان يكون الاول غير محتاج فاذا
جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من
شروط الصبوح في المهرجان * خفة الشرب مع خلو
المكان * الرابعة لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب *
مغاني الشعب طيبا في المغاني * بمنزلة الربيع
من الزمان * الخامسة ان يكون بلفظة واحدة
في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان

لان

لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول
عبيد بن ابرص وكل ذي غيبة يؤوب * وغائب
الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى
لكونه مجازا كقول ابي تمام * فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا * فاصبح للهندية البيض مرتعا * السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي
ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي * بصبح وما
الاصباح منك بامثل * لان الاول معلق بصبح
وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع
في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب *
وبالاقرار عدت من الجحود * فصرع بالباء ثم
قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة
خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة
وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا
مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا
في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء
اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب *
هو البحر جودا والكرام جداول * والظاهر من

مطلب الموازنة

وهي ان ينظم البيت ويقع جميع اجزائه
العروضية على قافية واحدة او دون
واحد مخالف لو روي البيت من غير حشو
لفظة اجنبية كقول امرء القيس
افاد فساد وقاد فذاد وساد فجاد وقاد فافضل

قوله دون التقفيه انه يجب في الموازنه ان لا
تتساوي الفاصلتان في التقفيه البته وح
يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد
انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفيه وح يكون بينها وبين
السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعه واكواب موضوعه
وصدق الموازنه بدون السجع في مثل ونمارق
مصفوفه وزرابي مبثوثه وبالعكس في مثل
مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان
الموازنه هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت
وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع
وكل سجع موازنه وليس كل موازنه سجعا
فبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف نحو
شديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم
اذا كان تساوي الفاصلتان في الوزن دون
التقفيه فان كان ما في احدى القرينتين او
اكثره ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى
في الوزن سواء كان مثله في التقفيه او لم يكن
خص هذا النوع من الموازنه باسم المماثله فهي
من الموازنه بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان

في

في كلام البعض ما يشعر بان الموازنه عما فسر به
المماثله مما يختص بالشعر اورد لهما مثالا من النثر
ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر
والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلى ان المماثله لا تختص بالنثر كما
يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين
فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام
مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس
اي هذه النسا تانس بك وتحدثك ومها الوحش
نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنسا
نواضر لا ذبول فيها الظاهرات الآية والبيت مما
يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا
واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من
اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث
اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف
الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد
يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون

مطلب القلب
ويسميه السكاكي مقلوب الكل وعرفه ابن
الحريري بما لا يستحيل بالانعكاس وهو
ان يكون عكس البيت او السطر كطرده
كقوله
اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا

كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي
قول القاضي مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي النثر
كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبه
ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح
وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين
وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند
الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان
يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى
اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله
اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراه
الدنية الخسيسه انها شرك الردي اي حبالة الهلاك
وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما
اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لاتنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار
وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل
الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى
القافية الاولى من ضربه الثامن والقافيه

عند

المرجاني — المخفف

مطلب التشريع

وسماه ابن ابي الاصبع التوام وهو ان يبني القصيدة على وزنين من اوزان العروض ذو قافيتين فاذا اسقط من اخر الجزء او جزئين صار ذلك من وزن اخر غير الاول ولقد وجدت لذلك مثالا من الكتاب العزيز اية يقوم منها وزن سوى ذلك من اقوى الادلة على اعجازه وانسجام فصاحته وهو قوله تعالى اني وجدت امراة تملكهم واوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم فاذا اسقطت من اخر الاية من كل شيء ولها عرش عظيم صار وزن بيت من بحر الرجز قوله اني وجدت امراة تملكهم والواو والفاء طفقة صار وزن بيت من الرمل ه

مطلب لزوم ما لا يلزم

عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه
ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافيه والقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردي الى
الاخر او مجموع قوله كالردي والقافية الثانية
من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظة
دار منه وهنا فوائد اخر مذكورة في علم
القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري
جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله
وترحمي ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي الكئيب
عن حاله لا تظلمي وان قيل اذا وجدنا على اكثر
من قافيتين فقد وجدنا على قافيتين قلنا
الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين
والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل
حرف الروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيده
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
مثلا سمي بذلك لانه يجمع بينها الابيات من رويت
الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين
قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت

عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاجمال او
من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
كما ان عند الارتوا ينقطع الشرب او ما في
معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع
في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي
الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام
حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم
في السجع فاعل يجي والمراد ان يجي ذلك في
بيتين او اكثر وفي قرينتين او اكثر والا ففي
كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو
ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم
مثله يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم
وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتي في
قبل حرف الروي مما فيه البيت او قبل ما
في معناه من فاصلة الفقرة بشي لا يلزم الاتيان
به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان
او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك
الشي ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد

ما

ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف
الروي او ما في معناه فيجي ما ليس بلازم في
السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من
الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جي
قبلها في الفاصلتين بالهاء فليس بلازم لتحقق (وهو نسخ)
السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر
ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق
السجع في نحو لا تنهر ولا تنصر ولا تصغر كما
ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر
ويجيئه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا
ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي
لم ساس شكرت له نعمة واشكر والي وفق
يقال شكرت فلانا يريدون نعمة وكانه اراد
ساشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل
اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب
الغنى من صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء
زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية
اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر

قوله

على ما ينوبه من حوادث الزمان و في طريقته
اذا افتقر المرء لم يوفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه
رأى خلتي اي فقري من حيث يحق مكانها لاني
كنت استرها بالتجمل وكانت خلتي قذى عينيه
حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه
لها بايا دية يعني من حسن اهتمامه كالامر اللازم
له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشدده مفتوحه
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانكشفت ونحو
ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من
لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء
واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول
بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه
منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث
التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف
في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من
اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل
السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار

واختار

واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور
قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي
او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف
القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في
البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل
حروف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه
قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما
يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية
قبل حروف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله
قبل حروف الروي او ما في معناه يعني من
حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقره وقوله في
الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين
ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي
يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر
او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل
الحسن في ذلك كله ان يعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة

للمعاني دون العكس اي لان تكون المعاني في توابع
للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها
طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة
وجعل المعاني تابعة لها كان لظاهر مموه على
باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد
من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب
عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف
بايراد شيء من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء
الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا
ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول
الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان ما يتعين اهماله
ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن
البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى التحسين
في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا
فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
فتنتني فجننتني بتجن يفتن غب تجني
عب تجني ومثل المنقطع وهو ضد الموصل

علم البديع

نعود

كقول الوطواط وادركه ان زرت دار وَدُود
دُرَّا وَوَرْدًا وَدِرْدًا ومثل الخيفاء وهي
الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت
ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة
ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة
منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف
وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في
التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان
تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما
اوتي رسل الله الله اعلم ولقول زهير
من تلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه
والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا
تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سرا
ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب
موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه

قوله وادركه ان زرت الخ اقول ودود اسم
العشيقة كما ان نجي في بيت الحريري اسمها
ايضا والودد بالفتح ما يشم وبالكسر الجزء
يقال قرات وردي وخلاف الصدر و
بمعنى الوراد وهم الذين يردون الماء يوم
الحمى يقال ورد ت الحمى وبالضم جمع ورد
على مثال جون وجون يقال فرس
ورد واسد ورد وهو الذي
بين الكميت والاشقر قوله ومثل
الخيفاء اقول يقال فرس اخيف بين
الخيف اذا كان احدى عينيه زرقاء
والاخرى سوداء قوله ومثل الرقطاء
اقول الرقط سواد يشوبه نقط
بياض يقال دجاجة رقطاء والله
اعلم بالصواب وهذا اخر ما كتبه
السيد من حواشي المطول على يد
العبد الفقير المقر بالذنب والتقصير
محمد بن الحاج رجب الشهير
بابن القاد في عفي عنهما
والمسلمين
سنة
١١٦٦

بعض المتاخرين بالايضاح وهو ان ترى في كلا(م)
خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع
بالمعنى المذكور بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع
المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتدا والتخلص والانتها
والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه
الاشيا وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان
الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما يتوهمه بعضهم خاتمة
في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل
والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتدا
والتخلص والانتها اتفاق القائلين ان
كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخا وحسن الوجه والبها ونحو ذلك

فلا

مطلب السرقات الشعرية

فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا
الغرض العام في العقول والعادات يشترك
فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض
وهو ان ما يستدل به على اثبات وصف من
الشجاعة والسخا وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن
تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف
البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي
فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض
كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة
ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان
اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء
لقوله وان كان وجه الدلالة والا اي وان
لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان
يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة

علي الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا
يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله
فان اشترك الي هنا السبق والزيادة بان يحكم
بين القايلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه
اكمل من الاخر وان الثاني زاد علي الاول او
نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس من
وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما اما
خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر
عامي تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الي الغرابة
كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها
الي الغريب الخاص والمبتذل العامي اما مع
البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الي الغرابة كما في الامثلة المذكورة
ثمة فاذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي
ما يسمى من هذين الاسمين نوعان ظاهر وغير
ظاهر واما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف علي
قوله اما مع اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى
مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوخذ المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ
مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير

النظم

او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي
لكيفيه الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل
بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك
اي لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه
متوخيا المعدلة بمواخاتك ان كانت فيه مسكة
وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد
بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع
السيف وتاثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب
والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان
تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي
عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد
اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يوثر فيه
تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او
يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه
مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن
الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر
ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن
ابن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها
لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو

المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان
فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له
الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له
وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره
وفي معناه اي في معنى مالم يتغير فيه النظم
ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعني انه ايضا مذموم وسرقة كما يقال في قول
الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد
فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت
الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا
بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسا
وتجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام
تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب
وما الناس الذين عهدت منهم ولا الدار بالدار التي
كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه
اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان
يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية
النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض
الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول
سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من
الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير
لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ

لاكله

لاكله يسمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة
اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول
او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول
لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن
السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس
رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب
العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع
الفتاك الذي له ولوع بالقتل وقول سلم
الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته
في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا
ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب
الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه
مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي
الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه
قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله
بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت
اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في
كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا
وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا

في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى
وهو الاشارة الي انهزامهم حيث وقع الطعن
والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه
اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة
توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود
كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد
استشهد في بعض غزواته ؛ هيهات لا ياتي
الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل ؛
اي بعدان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بعد نسبا في له وهو قوله اينسى ابا نصر نسيت
اذا يدي ؛ من حيث ينتصر الفتى وينيل ؛
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال
الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في نحو
هذا نفي المثل وان يقال انه يعز او انه لا يكون
فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد
اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه
من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان
يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدي الزمان
سخاؤه فسخى به ولقد يكون به الزمان بخيلا
فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني
لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان
قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع

لم يصب

لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد
كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا
بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام
العالم قلت السخا بالشئ هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح
بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه
تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق
بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه
كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو
باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى
تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام
اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف
الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى
مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال
ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا
به واخرجه من العدم الي الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا
واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود
لا يوصف بالعدوي وانما المراد سخا به على

وكان بخيلا به على فلما اعدي سخاوه اسعدني بغني
اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع
ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان
باهلاكه او بايجاده او بايصاله الي الشاعر كما
ان مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط معنى صح
في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لايكون بينهما
تفاوة ما كما سبق الي بعض الاوهام لما كان
ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا
تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال
الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى بن جني وابن
فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام
هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل
الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل
للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم
يجد الا الفراق الي النفوس دليلا الارتياد
الطلب واضافة المرتاد الي المنية للبيان اي
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق
الي اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن
لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا
الي ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو
حال من سبلا وقيل انه راجع لمهجة وهو فاعل
وجدت اضيفت الي المنايا وروي يد المنايا

فقد

فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية
والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث
فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر
الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي
وقول جار الله في مرثية استاده وقائلة ماهذه
الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين
فقلت هي الدرر التي اللاتي حشابها ابو مضر
اذني تساقط من عيني ه وقوله فهو ابعد
من الذم انما هو على تقدير ان لايكون في الثاني
دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية
والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن
عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي
وزادي ه وقول ابي الطيب واني عنك بعد
غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غادي محبك
حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث
كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول
من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني
منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ وحده وهو عطف على قوله وان المعنى صح
اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده لماما من الم لعله الماما
اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به

وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ
للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا
آخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما سمى
اغارة ونسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من
الاول او مثله او دونه اولها اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول
ابي تمام هو ضمير الشان الصنيع اي الاحسان
وهو مبتدا خبره لجمله الشرطية اعني قوله ان
يعجل فخير وان يرث اي يبطو فللريث في
بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن
الخير بطو سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع
السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ما
فيه يقول لعل تاخر عطايائك عن بذل على كثرتها
كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ما فيه
وما فيه الما يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب
ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود من
ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام
وهو ان يكون دون الاول كقول البحتري واذا
تالق اي لمع في الندي اي في المجلس الخاص
باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت
لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه
لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في
النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا

خرصا

خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها
واحدها خرض بالضم والكسر يعني لفرط مضا
اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند
النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن
وصارت الاسنة في النفاد كالسنهم فبيت ابي
الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما
افاده البحتري بلفظ تالق والمصقول من
الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا
تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني
مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يكن
اكثر الفتيان مالا وروي وما كان اكثرهم
سواما السائمة والسوام الابل الراعية ولكن
كان ارحبهم ذراعا وفي الاساس فلان رحب
الباع والذراع ورحبهما اي سخي وقول اشجع
يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى
الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم
الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن
معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في
في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها
الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده
وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح

يدعى حازماً حين يجزع هذا هو النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان
يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى
البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب
اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة
والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على
صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبايل العرب له ومن
في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير
جرير على الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب
عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات
الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه
المعنيين ان يكون احد البيتين نسيباً والاخر
مديحاً او هجاء او افتخاراً او غير ذلك فان الشاعر
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى غيره
الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم
واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا
لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على

السيف

السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان
الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر
ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول
كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت
الناس كلهم غضاباً لانهم يقومون مقام كلهم
وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان
يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه اي من
غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني
نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص شعر
احد الملامة في هواك لذيذة حباً لذكرك فليلمني اللوم
وقول ابي الطيب ااحبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني
قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت
محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض
او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين
اعني محبته الملامة فيه يعني لا يكون الا واحداً
ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضاً لا محبوباً فهذا نقيض معنى
بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان

ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه
احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب
والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين
لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب
انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ
ذلك منه مبلغ الجراح من المجروح لان عادته
ان يعطي من غير سؤال ومنه اي من غير
الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا
راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان
المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له في الفعل
الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا
لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم
من تقتلهم من القتلى وقول ابي تمام قد ظللت
اي القت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان
طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض
عطش اقامت عقبان طير مع الرايات اي
الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى
كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات
الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان
من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج

للغزو

للغزو وتساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم
القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله
ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض
بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي
عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما
يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل
الطير واثقة بالميرة لاعتبارها بذلك وهذا
ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء
مما افاده قول الافوه راي عين وقوله ثقة
ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت
الما بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل
على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو
في جو السما بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو
تمام عليه اي على الافوه زيادات مستحسنة
لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو
تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل
وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها

بيان ٢
محسنة

مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن
الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل
ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها
لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك من
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها مع الجيش
مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق
بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان
يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه
الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني
تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو
الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر
هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن
التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع
وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني
ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد
عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره في ادعاء
سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا او تسمية كل من الاسامي المذكورة

وغيره ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه
اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع
الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز
ان يكون الاتفاق اي اتفاق القايلين في
اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من
قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه شعر مفيد ومتلاف اذا ما
اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين
تذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت
اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه
وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر
سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى
فما عفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب
يستعمله فقال الفرزدق شعر بل اضرب بسيف
ابي رغوان سيف مجاشع شعر يعني نفسه
وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم
او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الرومي واتفق
ان نبا السيف وضحك سليمان فقال الفرزدق
ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله

يستسقى به المطر ؛ لم ينب يعنب سيفي من رعب
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر المقدار
ولن يقدم نفسا قبل منيتها جمع اليدين ولا
الصمصامة الذكر ؛ ثم اغمد سيفه وهو يقول
ما يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم
اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس
يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني
فقال سيف ابي زعوان سيف مجاسع
ولم يضرب الحجاج بسيف ابن ظالم وقام وانصرف
وحضر جرير فخبر الخبر ولم يشعر الشعر
فانشا يقول شعر بسيف ابي زعوان سيف
مجاسع ضربت ولم تضرب بسيف ابن
ظالم ؛ فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير
يا امير المومنين كاني بابن القين يعني
الفرزدق قد اجابني فقال ولا تقتل الاسرى
ولكن تفكهم ؛ اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه ؛
فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو
ظباتها وتقطع احيانا مناط التمايم
ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل
الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي
جاعلة لكم ابا عن كليب اوابا مثل دارم
فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل

قال

قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا
ليغتنم بذلك الصدق ويسلم من دعوى العلم
بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما
يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية
القول في الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه
اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول
في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من
الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك
الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه
لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث
وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال
الله تعالى او قال النبي صلى الله عليه وسلم
كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في
الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما
من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثورا او منظوم فالاول
كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او اقرب
حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر
ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير
ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا

بمل

فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث قول الحريري
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه
فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما
روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصا
فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقوله الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقبل
البعد من لعنه الله اي ابعده عن الخير والرابع
مثل قول ابن ابي عباد قال الحبيب لي ان
رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي
المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت
دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا
من قوله عليه الصلاة والسلام حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته
بكذا اي جعلته محفوفا محاطا بعني ان وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي
الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس
عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثاني خلافه اي نقل عنه المقتبس عن
معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي
لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي

لقد

لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله
بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى
حكاية رب اني اسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في
القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله
ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير
فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه
تجرد للحمام عن قشره كاللؤلؤ والبس من ثوب
الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين
راسه لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة
عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما
خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي
القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين
فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير
بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان
لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان
مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز
عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله
من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول

ما اذا ضمن الشاعر شيئا من قصيدة الاخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب
اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي
اذا ضاق صدري وخفت تمثلت بيتا
بحالي يليق ؞ فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله
ادفع ما لا اطيق ؞ وبدون التنبيه كقول
بعضهم ؞ كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل ؞ وقعدت
انتظر كواكب عرف المحل فنات دون المنزل
البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد
كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر
انشدني ؞ ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
من كان يالفهم في المنزل الخشن ؞ البيت
الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر اخر كقوله اي الحريري
يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على اني سانشد يوم بيعي اضاعوني
واي فتى اضاعوا ؞ المصراع الثاني للعرجي
وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان
عفان رضي الله عنه نسب الى الخ العرج

صوابه بلهنية الغناء صح

وهو

وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية
ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر ؞ اللام في ليوم للوقت والكريهة
من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين
لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر
موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني
في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا
حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا
من الفتيان اضاعوا وفيه تندم واما
بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت
لما اطلعت وجنات حول الشقيق الغض
روضة آس ؞ اعذاره الساري العجول
توقفا ؞ ما في وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين
ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم
المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا
والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر
كنا معا امس في بوس نكابده والعين
والقلب منا في قذى واذى ؞ والآن
اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى
ان الكرام اذا ؞ اشار الى بيت ابي تمام
ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى
لا يتم بدونه ؞ واحسنه اي احسن التضمين



ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت
والمصراع في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول
صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي اي اظهر
لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت
ما بين العذيب وبارق ٭ ويذكرني من
الاذكار من قدها ومدامعي ٭ مجر عوالينا
ومجرى السوابق ٭ انتصب مجر على انه
مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم
وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق ٭ مطلع قصيدة
لابي تمام الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجري
وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
عند مطاردة الفرسان ويسابقون على
الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب
وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق

ثغرها



بالبرق

ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه
على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على
ابي الطيب بصنعة التورية والتشبيه ولا يضر
في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل
في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ
الرشيد وانكروه ٭ هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة يعرفوه ٭ فالبيت لسحيم بن وثيل
واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ متى اضع
العمامة تعرفوني ٭ فغيره الى طريق الغيبة
ليدخل في المقصود وقوله وقوله غلطوا
وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا
من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا
وصفه بالرشيد واراد به اللغوي على طريق
التهكم وربما سمي تضمين البيت فيما زاد على
البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه
ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره
شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل
مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر
الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا
كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق
الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس

هو ان يضمن الكلام شيا من القرآن او الحديث
لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق
كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول
ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة
آخره يفخر حال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي
رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله
نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا
فانما يكون عقدا اذا غير تغيرا كثيرا لا يحتمل مثله
في الاقتباس او لم يتغير تغيرا كثيرا ولكن اشير
الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون
على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي
استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدو
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته
الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل
مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد
ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد
قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام
بين وبينهما امور متشابهات وقوله صلى
الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله
وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء

تركه

المرء تركه ما لا يعنيه وقوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر
نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه
مختارا له يتقاصر عن سبيل النظم وان
يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق
كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته
كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده
اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات
باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده
اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب : اذا ساء
فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان قبحت
ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما
يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما
التلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا
ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول
فلان الى غير ذلك من العبارات واما
التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر
ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه

مطلب التلميح بتقديم اللام

في باب التشبيه وهو هنا خطا محض نشا
من قبل الشارح العلامه حيث سوى بين
التلميح والتمليح وفسرها بان يشار الي قصه
او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا
لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام
الي قصة او شعر او مثل ساير من غير ذكره
اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح
سته لانه اما ان يشير بكون في النظم او في
النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الي قصه او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح
الي القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخريهم
وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي
وقع ؛ فردت علينا الشمس والليل راغم
بشمس لهم من جانب الخدر تطلع ؛ نضا
ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها
ثوب السماء المجزع ؛ فوالله ما ادري ااحلام
نايم المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في
اخريهم ولهم للاحبة وان لم يجر لهم ذكر في
اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوم
غيره نضا ذهب به وازاله الضمير في ضوءها
وبهجتها للشمس الطالعه من الخدر الدجنة
الظلمه انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله
احلام

احلام نايم استعظام لما راي واستغراب اشار
الي قصة يوشع ابن نون فتى موسى عليه السلام
واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس
فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعه فلما ادبرت
الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل له فيه قتالهم فدعا
الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح
الي الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ؛ ارض رمضا
اي حاره يرمض فيها القدم اي يحترق والنار
والنار تلتظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى
من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة
الكرب اللام للابتدا وعمرو مبتدا خبره ارق
ومع الرمضا حال من الضمير في ارق والنار
عطف على الرمضا وتلتظى حال من النار
اشار الي البيت المشهور المستجير اي المستغيث
بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمرو جساس بن مره ولهذا البيت قصه وهي
ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس
بجار لها من جرم بن ريان له ناقة وكليب
قد حما ارضا من العاليه فلم يكن يرعاها الا ابل
جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس
ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب

فرماها فاختل ضرعها حتى بركت بفناء صاحبها
وضرعها يشخب دما ولبنا فولت وصاحت
البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها الحرة اهداي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز
على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه
فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف
عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه
فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين
تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر
ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى
المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك
خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون
عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد
يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول
جساس لاعقرن صح فحلا يظن انه يعرض بفحل
له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة
من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها
واما في النثر فالتلميح الى القصة او الشعر
كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان
يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني
ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع
والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى

المثل

المثل كقول المتنبي فيا لها من هرة تعق اولادها
اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها
ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميما
قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من
البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد
القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي
المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق
اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم
ضلت وروي ان رجلا من بني محارب
دخل على يزيد بن عبد الله الهلالي فقال عبد الله
ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما
تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء
شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا
تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل
عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك
الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه
اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال من

الخاتمة في حسن الابتدا والتخلص والانتها

ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اي يتفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع
الانق والاحسن ان يقال تانق في الروضة

مطلب الخاتمة في حسن الابتدا

اذا وقع فيها متبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة
مواضع من كلام حتى تكون تلك المواضع الثلاثة
اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية
البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة وتكون المعاني متناسبة
لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ الشريف
المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان
صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان
يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة
عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات
وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها
الابتدا لانه اول ما يقرع السمع فان كان
عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع
على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه
وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدا الحسن
في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول
امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل

مطلب الابتدا

معوج

معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح
بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف
الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
تباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة
كليني لهم يا اميمة ناصب ∴ وليل اقاسيه
بطيء الكواكب ∴ وكقوله اي وحسن الابتدا
في وصف الديار كقول اشجع السلمي ع
قصر عليه تحية وسلام ∴ خلعت عليه جمالها الايام
في الالباس خلع عليه اذا البسه نزع ثوبه فطرحه
عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب ع
فراق ومن فارقت غير مذمم ∴ وام ومن يممت
خير ميمم ∴ وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما
تسليه المدام ∴ وعمر مثل ما تهب اللئام
وفي الغزل قوله ايضا ∴ اريقك ام ماء
الغمامة ام خمر ∴ بفي برود وهي في كبدي جمر
وينبغي ان يجتنب في المدح مما يتطير به
كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع
قصيدة انشدها الداعي العلوي ∴ موعد

احبابك بالعرفة غد فقال له الداعي موعد
احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى ايضا
انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فتطيّر به
الداعي وقال اعمى يبتدأ به هذا يوم المهرجان وقيل
بطح اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا
فقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه
اي احسن الابتدا ما ناسب المقصود بان
يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله
ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا
في الابتدا ويسمى كون الابتدا مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا
فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنية
اي قول ابي محمد الخازن يهنى الصاحب بولد
لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد في افق العلا صعدا ؛ وقوله
في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي
في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملأ فيها
حذار حذار اي احذر من بطشي اي
اخذي الشديد وفتكي اى قتلي بغتة
وكقول ابي تمام يهنى المعتصم بالله في فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك
الوقت ؛ السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب ؛ بيض

الصفائح

الصفائح لا سود الصحائف ؛ في متونهن جلاء
الشك والريب ؛ وكقول ابي العلا في من عرضت له
شكاة عظيم بال على والانام سليم ؛ وكقول
ابي الطيب في التهنية بزوال المرض ؛
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم ؛ وزال عنك
الى اعدائك السقم ؛ ومنه ما يشار في
افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول
جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل
القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل
الله احمد على ان جعلني من علماء العربية
وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي
للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما
شبب الكلام به اي ابتدي وافتتح قال الامام
الواحدي التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو
والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر
الشباب من نسيب اي وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك
الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين
ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا
القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد
به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة

مطلب التخلص

وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان
يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال
من الافتتاح الي المقصود كيف يكون فاذا
كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط
السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس
ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن
والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول
ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس
اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى
اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر
سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية
واحدة بالضم وبعض العرب تؤنث السرى
والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية
وهدية لان هذا الجمع من ابنية الجمع ونقل
في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود
الخطا جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية
المنسوبة الي مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب
اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور
والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي
والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا
بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا

فقوله

صوابه انتقالاتهم

والسرى

فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على
قوله منا بمعنى ان السرى احدب منا واحدب
خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله
مطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا
ردع على القوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن
التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجا
في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب
به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال
الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو
اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية
ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة
جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك
الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن الشعرا الاسلامية
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم
وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول
ابي تمام وهو من الشعرا الاسلامية في الدولة
العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب

وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الي ملايلايمه فقال كل يوم تبدي صروف
الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه
اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص
في انه يشوبه شئ من الملاءمه كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو
اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء على رسوله الي كلام آخر من غير
ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم
يؤت بالكلام الاخر فجئة من غير قصد
الي ارتباط وتعلق بما قبله بل اتي بلفظ
اما بعد اي مهما يكن من شئ بعد حمد الله فاني
فعلت كذا وكذا قصدا الي ربط هذا الكلام
بما سبق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله
فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل
الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه
في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الي الغرض المسوق
اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما
بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص
ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل
الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب

لكن

لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر
هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث
ذكر جمعا من الانبيا واراد ان يذكر عقبيه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من
الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي
علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الي كلام
آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي
هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي
من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص
قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الي حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط
حيث لم يبتدا الحديث الاخر فجاة ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من
الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي
ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السامع ويرتسم
في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة

مطلب الانتهاء ويسمى براعة الختام

التفهم وان كان بخلاف ذلك كان على العكس
حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق
كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما
املت منك جدير فان تولني اي تعطني
منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء
ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا
في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء
الى المدح او من العطايا السابقة واحسنه
اي احسن الانتها ما اذن بانتهاء الكلام
حتى لم يبق تشوق للنفس الى ما وراءه كقوله
اي قول الغزلي بقيت بقاء الدهر يا كهف
اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك
سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
وقد قلت عناية عناية المتقدمين بهذا النوع
والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه
حسن القطع وبراعة القطع وجميع فواتح
السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه
واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح
السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه
وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها

في غاية

في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية
ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى
غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس
بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف
لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من
البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة
وقد اعجز مصاقع البلغا واخرس شقاشق
الفصحا ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة
الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض
السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال
الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى
يا ايها الناس غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى
ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل
مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع
التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في
الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي
به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها

للعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه
من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال
وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن
وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث
اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن
الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق
لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولي الانعام
والصلوة على سيدنا محمد واله وعليه وعليهم
السلام

قال ناسخ هذه النسخة المباركة
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلوة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه
ملا الارض والسموات انتهى نسخ هذا الكتاب
المبارك المسمى بالمطول شرح تلخيص المفتاح
للعلامة سعد الدين التفتازاني حديقة
البيان والمعاني ومن هو في فن الفصاحة
والبلاغة اصل اصيل للمعاني وفي
البديع للاديب البليغ غاية منتهى الاماني
فيا له من كتاب اغنى في فتح كنوز البلاغة عن
المفتاح واظهر من رموزها ما احجم عن ايضاح
الايضاح فرضي الله تعالى عن الماتن والشارح
وجزاهم الله جزاء عن هذا العمل الصالح وعن سائر
العلماء الخائم منهم والفاتح وجعل هذا العبد
المسكين

المسكين ببركات انفاسهم ناجح اللهم كما مننت
بعونه الرقم والتزبير كذا انعم على بهداية الفهم
والتقرير وبلغنا اللهم من احسانك المنى
واختم لنا بالحسنى وصل وسلم وبارك على
سيدنا ومولانا محمد صاحب المقام الاسنى وعلى
اله واصحابه والمقتفين سنن آدابه والحمد
لله رب العالمين وكان ذلك في سنة ١١١٥
من الهجرة النبوية وكان بتمام الاربعين
تكملة القعدة بمدينة حلب على يد العبد
الفقير الى عفو مولاه الكريم ابراهيم بن
محمد الشهير بالبخشي الحلبي الموطن الحموي
المولد النكفي نوبي المحتد الشافعي
المذهب الخلوتي الطريقة والمشرب
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه
واهليه واولاده ومحبيه
ولمن نظر فيه ودعا
لناسخه ولمؤلفه
بالرحمة والمغفرة
ولكافة المسلمين
اجمعين
آمين